

جــامعـــة مــــؤتة

كلية الدراســـات العليا

الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية ـــ الروسية (2011 – 2016)

إعداد الطالب

أمجد سالم عطوان المعايطه

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراســـات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــة الدكتوراه في

العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2016

الإهداء

إلى من رباني صغيراً.... ودعمني كبيراً.... على مواجهة الصعاب..... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة.

والدي الحبيب

الى من غمرتني بحبها.... وأحاطتني بدفء حنانها.... ففي حضنها وجدت غذائي.... شربت من كأس لبنها ونهلت من معين مادة الحياة عندها.... فقد أرضعتني الحب والوفاء... وعلمتني كيف أصبو الى العلم وأطلبه...طفلاً رضيعاً.... وصبياً يافعاً.... وأسعى اليه على حيطان سن الرشد والبلوغ... والدتي موئل العلم والإيمان.... وباحة الحب والحنان.

والدتي الحبيبة

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع، كما هو واجب علي في هذا المقام أن أجزي شكراً إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان الذي أخذ بيدي وعلمني منهج البحث العلمي.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم السديدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الملخص

الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية ـــــــ الروسية 2011-2016

أمجد سالم عطوان المعايطه

جامعة مؤتة، 2016م

هدفت الدراسة الى توضيح واقع الأزمة السورية وأسبابها وتطورها وعرض وتحليل السياستين الأمريكية والروسية تجاه الأزمة بما فيها المواقف والأهداف والوسائل التي تعامل بها كلا الطرفين مع الأزمة، وتداعيات السياستين الأمريكية والروسية على مستقبل العلاقات بين البلدين، كما عملت الدراسة على تحليل تطورات الأزمة السورية في ضوء التفاعلات الأقليمية والدولية لا سيما المواقف الأمريكية والروسية، من خلال استعراض دوافع ومواقف البلدين تجاه الأزمة السورية كونهما اللاعبين الأكثر تأثيراً في مجريات الأزمة، وبيان مصالح كلا البلدين والأهداف التي تسعى كل منهما لتحقيقها إضافة إلى توضيح انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الأمريكية الروسية خلال الفترة 2011-2016، وسعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضية "أن هناك علاقة بين الأزمة السورية، وتحولات العلاقات الأمريكية ـــــــــــ الروسية، بمعنى أن الأزمة السورية أحدثت تأثيراً على العلاقات الأمريكية الروسية، تبعاً لمواقف الدولتين تجاه الأزمة، والتي باتت تشكل مدخلاً لإعادة صياغة مفهوم العلاقات بين البلدين بما فيها التحالفات والتوازنات في المنطقة" فبالنسبة لروسيا الاتحادية فقد جاء موقفها من الأزمة حاسماً منذ البداية واتسم بالإصرار الواضح على تأييد النظام ودعمه عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً وتجلى ذلك في استخدام روسيا الاتحادية حق النقض الفيتو مرات عدة في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات تدين النظام السوري، وصولاً الى التدخل العسكري المباشر في سوريا، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تحفظت في بداية الأزمة عن اتخاذ موقف حازم ضد النظام السوري إلا ان فاعلية الدور الروسي جعل واشنطن تتخذ موقف أكثر شدة واتباعها سياسة استنزاف النظام اقتصادياً، وإنهاكه عسكرياً ونزع شرعيته الدولية، وقد اختلفت سياسة البلدين من مرحلة الى اخرى بحيث انها تتقارب وتتنافر في نفس الوقت وفقاً لمصالح البلدين، فروسيا تحاول الحفاظ على بقاء النظام السوري كونه شريك استراتيجي لها في المنطقة وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة البحث عن بديل للنظام يتوافق مع توجهاتها في المنطقة، وخلصت الدراسة الى إن الأزمة السورية أصبحت أحد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيير على مستوى النظام الدولي في ضوء التطورات الدولية والإقليمية إذ أن المعطيات تؤكد ظهور ملامح نظام دولي جديد أو على أقل تقدير خارطة جديدة من التحالفات والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وصعود قوى جديدة تشارك في قيادة النظام الدولي.

Abstract

Amjad Salem Atwan Ma'ayteh

Mutah University- 2016

The study aimed to clarify the reality of the Syrian crisis and its causes, evolution and presentation and analysis of the US and Russia the two policies toward the crisis, including attitudes, goals and means to deal with both parties with the crisis, and the repercussions of the US and Russia the two policies on the future of relations between the two countries, as the study worked on the analysis of developments in the Syrian crisis in light of the interactions regional and international, especially American and Russian positions, through a review of the motives and attitudes of the two countries towards the Syrian crisis being the players most influential in the course of the crisis, and the statement of the interests of both countries and objectives that seek each other to achieve them as well as to clarify the implications of the Syrian crisis on US-Russian relations during the period 2011-2016 ،The study sought to validate the hypothesis "that there is a relationship between the Syrian crisis and the transformations of American-Russian relations, in the sense that the Syrian crisis has caused an impact on US-Russian relations, depending on the positions of the two countries towards the crisis, which has become a gateway to redefine relations between the two countries, including alliances and balances in the region "for the Russian Federation has its position on the crisis it was critical from the start and was marked clearly by insisting on the support system and support militarily, politically and economically, and was manifested in the use of the Russian Federation veto several times in the Security Council against draft resolutions condemning the Syrian regime, down to military intervention direct in Syria، As for the United States of America have expressed reservations in the beginning of the crisis to take a firm stance against the Syrian regime, but that the effectiveness of Russia's role and making Washington take a tougher stance and followed drain system policy economically, and depletion military and disarmament of international legitimacy, have varied the two policy from one stage to another so that it converge and repel each other at the same time according to the interests of the two countries, Russia is trying to maintain the survival of the Syrian regime as a strategic partner in the region and in return the United States is trying to find an alternative to the system complies with the orientations in the region The study concluded that the Syrian crisis has become one of the most important reagents for a change in the international system level in the light of international and regional developments as the data confirm the emergence of the features of a new international system, or at the very least a new map of international alliances and balances in the Middle East and the rise of new powers involved in the leadership of the international system.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

شهد العالم منذ أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين منعطفاً تاريخياً أدى إلى إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم ليسفر عن ظهور هيكلية جديدة مغايرة لتلك التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة، وبذلك، انتقل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي.

وفي ظل هذه التحولات أدخل تفكك الاتحاد السوفيتي مفهوماً جديداً على معادلة العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى معادلة العلاقات البينية بين القوى الكبرى بصورة خاصة، فالعلاقات الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم تعد مبنية على سياسة القطبين المهيمنين على الشؤون العالمية، وكانت هذه المرحلة سبباً لانتهاء حقبة الثنائية القطبية وانتصار التجربة الأمريكية وهيمنتها على التجربة العالمية ككل والتي أشار لها (فرانسيس فوكوياما) في كتابه نهاية التاريخ والإنسان الصادر عام 1992، فأصبحت العلاقات الدولية مبنية على أساس قوة واحدة مهيمنة تتحكم في الشؤون العالمية.

كما أدخل هذا التفكك تغيرات جديدة على صعيد العلاقات الأمريكية – الروسية، فروسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي السابق)، انتهجت سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقاداً بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا الاتحادية من أزمتها الاقتصادية، وهي الأزمة التي كانت السبب الرئيسي في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الاقتصاد السوفيتي.

من هنا، حدث التحول في العلاقات الأمريكية – الروسية، فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أضحى التعاون هو العلامة المميزة التي أُريد لها أن تطبع العلاقات البينية. وطوال المدة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين، ظلت العلاقات الأمريكية – الروسية أقرب إلى التعاون من الصراع، إلا أن العلاقات بين البلدين ما لبثت أن شهدت تحولاً جديداً من التعاون نحو التنافس، إذ ارتفعت مقدرات القوة الروسية بعد أن حقق الروس نجاحات اقتصادية عديدة، كما ارتقى نمط القيادة الروسية الجديد بمجيء فلاديمير بوتين عام 2000 فوق " أزمة القيادة " والتي عانتها روسيا الاتحادية طويلاً، مما أدى إلى أن تبحث روسيا الاتحادية عن دورها الذي أفل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فبدأت محاولات تغيير النمط الأحادي القطبية للنظام الدولي تظهر منذ مجيء فلاديمير بوتين عام 2000 مترافقة مع رغبة روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية وفي مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرت مناطق جيواستراتيجية لدى القوى الكبرى.

فمن خلال تتبع السياسة الخارجية الروسية منذ مطلع عام 2000 يتبين أن هنالك تغير ملحوظ في نهجها السياسي مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينات من القرن العشرين، فقد عادت روسيا الاتحادية تلعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، وذلك لإثبات وجودها كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لما تشكله هذه المنطقة من أهمية بالغة باعتبارها منطقة ارتكاز وسط العالم، فقد أصبحت ساحة من ساحات التنافس والتدافع بين القوى العالمية الكبرى في النظام الدولي الجديد.

وقد وصلت حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إلى مستوى غير مسبوق مع تفجر الأزمة السورية بداية عام 2011، حيث أن دخول سوريا في صراع مسلح بين النظام والمعارضة أدى إلى تناقض كبير في المصالح بين البلدين، وهو ما جسده اتخاذ كل منهما موقف مختلف عن الأخر

وتوفير كافة أشكال الدعم الداخلي والخارجي من اجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية مما افرز واقعاً جديداً وتحولاً في العلاقات الأمريكية – الروسية.

2.1 خلفية الدراسة:

شهدت سوريا منذ بداية عام 2011 تحدياً من اخطر التحديات في تاريخها الحديث والمعاصر، وتطوراً مفصلياً بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية في المنطقة، فقد ساعدت اعتبارات إستراتيجية تتعلق بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية في المنطقة على تحويل الأزمة السورية من ثورة شعبية ضد النظام السوري إلى أزمة دولية بين القوى الكبرى، فالأزمة السورية جعلت من سوريا ساحة تجاذب وتنافس للدول الكبرى نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية،لاسيما أن التحالفات السياسية الإقليمية عمقت من حجم الأزمة السورية وعقدت سبل تسويتها نتيجة الخلاف حول المصالح والنفوذ.

وهنا برز دور روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أكثر الأطراف تأثيراً في الأزمة على اعتبار أن لكل منهما تحالفاته ومصالحه في المنطقة، حيث تحمل كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة رؤية خاصة لتسوية وحل الأزمة، وللمنطقة بشكل عام تتلائم مع توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين وبما يخدم مصالح وإستراتيجية كل منهما.

فالحركات الاحتجاجية والتظاهرات التي حصلت في المنطقة العربية وما تبعها من تحولات ما عرفت بثورات الربيع العربي، قد أظهرت أن السياسة الأمريكية – الروسية، تسعى كل منهما للبحث عن آلية واتجاه يمكن له من خلاله التدخل بشكل أو بأخر في عمليات التحول أو على اقل تقدير في مخرجاته الانتقالية تمهيداً للمحافظة على مصالحه الحيوية، ودوره في مرحلة ما بعد التحولات الجذرية التي تشهدها المنطقة.

ومما لا شك فيه أن الأزمة السورية باتت أكثر تشعباً وتعقيداً في ظل اختلاف مواقف الدول الكبرى، فالموقف الروسي تجاه الأزمة السورية يتمحور حول رفضه لفكرة التدخل العسكري الدولي ودعمه للنظام السوري وهو موقف يختلف

تماماً عن الموقف الأمريكي والذي دعا لفرض عقوبات على النظام وتدريب وتسليح المعارضة السورية، وبالتالي لكل من هذه المواقف مبرراته وطموحاته ومصالحه الخاصة وحساباته الدافعة تجاه تحقيق اكبر قدر من المنفعة.

وفي إطار اختلاف الموقف الأمريكي ـ والروسي، تبدو تداعيات الأزمة السورية نقطة تحوّل محتملة في مسار العلاقات بين البلدين ومهدده لاستقرار مصالحهما في المنطقة ووفق هذه المعطيات، يتطلب في هذا السياق عرض وتحليل الأزمة السورية وتطوراتها وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – الروسية.

3.1 مشكلة الدراسة:

أثارت الأزمة السورية منذ اندلاعها بداية عام 2011 العديد من التساؤلات حول مسارها ومستقبلها وتداعياتها في ظل تعقيدها وتأزمها أكثر مما كانت عليه منذ بدايتها، فقد بدأت كثورة شعبية ضد النظام السوري ثم تحولت إلى صراع إقليمي وسرعان ما أصبحت في نهاية المطاف أزمة دولية وذلك بوقوف روسيا الاتحادية إلى جانب النظام السوري، والولايات المتحدة إلى جانب المعارضة، وهو ما أدى إلى تزايد تعقيد الأزمة بسبب اختلاف المصالح بين القوى الكبرى والذي انعكس بدوره على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

لذلك تدور إشكالية الدراسة حول طبيعة الأزمة السورية، وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – الروسية، والتحولات التي طرأت على العلاقات بينهما من خلال الوقوف على الأسباب الحقيقية للمواقف الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وطبيعة هذه المواقف وأبعادها ومدى تأثيرها على مستقبل العلاقات بينهما، فالأزمة السورية باتت تشكل اختباراً صعباً لكل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في خضم الخلاف القائم بينهما حول الأزمة.

4.1 أسئلة الدراسة:

تتمحور الدراسة حول الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية – الروسية، ومن هنا تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس مفاده: **ما طبيعة**

التحولات في العلاقات الأمريكية – الروسية في ضوء تطورات الازمة السورية خلال الفترة 2011-2016 ؟

وينبثق عن هذا التساؤل العديد من الأسئلة الفرعية يتمثل أهمها في الأتي:

- ما هي حقيقة الأزمة السورية وأسبابها وتطورها؟
- ما هي أهمية سوريا لكل من روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هو موقف كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من الأزمة السورية؟
- ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية – الروسية؟

5.1 فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أن هناك علاقة بين الأزمة السورية (المتغير المستقل)، والعلاقات الأمريكية الروسية (المتغير التابع) بمعنى أن الأزمة السورية أحدثت تأثيراً على العلاقات الأمريكية – الروسية، تبعاً لمواقف الدولتين تجاه هذه الأزمة وتطوراتها، والتي باتت تشكل مدخلاً لإعادة صياغة مفهوم العلاقات بينهما بما فيها التحالفات والتوازنات في المنطقة.

فالأزمة السورية التي بدأت كانتفاضة داخلية سرعان ما تحولت إلى حالة صراع إقليمي ومن ثم إلى تنافس دولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية بين الدول الكبرى لما تمثله سوريا من أهمية إذ أصبحت تشكل نقطة تجاذب قوى إقليمية ودولية وبات يتحدد نمط العلاقات الأمريكية – الروسية، بناءاً على كيفية التعامل مع الأزمة وامكانية تسويتها من خلال تصور كل طرف لمصالحة تجاه هذه الأزمة بشكل خاص وللمنطقة بشكل عام.

6.1 أهمية الدراسة:

- **الأهمية العملية:**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تركز على الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – الروسية، باعتبار أن الدولتين هما أهم الأطراف الفاعلة في

الأزمة السورية، وانطلاقاً من طبيعة الدراسة ومروراً بخصوصية وواقع الأزمة السورية تأتي الدراسة لتوضيح مدى إمكانية روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية، للتعامل مع التطورات في الساحة الدولية وكيفية حفاظ كل منهما على مصالحه، بالإضافة الى كيفية تعامل صانعوا السياسة الخارجية لكلا البلدين مع الأحداث والتطورات السياسية وإقرار سياسات تتناسب مع أي وضع جديد، كما تأتي الدراسة لبيان وتوضيح مدى تأثير الأزمة على العلاقات الأمريكية ــــــــــــــ الروسية، لاسيما وان هذه العلاقات شهدت تطوراً بسبب بعض الأحداث والأزمات المتعددة في مناطق مختلفة من العالم، خاصة تلك المناطق التي تعتبر أماكن نفوذ لدى الطرفين وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط، والتي قد تلقي بآثار بالغة الأهمية على البيئة الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمة السورية أفرزت واقعاً جديداً في صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية، وهو ما قد يكون له انعكاسات على مستقبل التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية، ومستقبل النظام الدولي الجديد.

- **الأهمية العلمية:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من تزايد اهتمام الساحة العالمية بالأزمة السورية نظراً لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية، لذلك فإن الدراسة تأتي لإضافة قدراً جديداً في المجال الأكاديمي بحكم أن موضوع الدراسة حيوي وله أبعاده وتأثيراته العديدة على المستويين الدولي والإقليمي، كما تتميز الدراسة بالحداثة والأصالة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من الأحداث خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة، والمدة الزمنية التي تناولتها الدراسة والتي حدثت منذ بداية الأزمة في عام 2011.

كما أن دراسة الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – الروسية، في فترة الدراسة يفيد الدارسين، والباحثين في هذا الشأن ويفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية لكلا البلدين وإقرار سياسات تتناسب مع أي وضع جديد.

7.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تناول طبيعة الأزمة السورية وأثرها على العلاقات الأمريكية – الروسية من خلال نشأة وتطور الأزمة السورية واستعراض دوافع ومواقف هذه الدول تجاه تطورات الأزمة السورية من خلال تحليل مواقف كلا البلدين تجاه الأزمة والوقوف على أبعاد ومصالح البلدين والأهداف التي تسعى كل منهما لتحقيقها إضافة إلى بيان وتوضيح تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الأمريكية – الروسية.

8.1 حدود الدراسة:

لكل دراسة حدود ومجال خاص بها، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقه وعلى قدر اكبر من الموضوعية، وبناءً على هذا ووفقاً لطبيعة الدراسة ولاعتبارات علمية وعملية فقد تم في هذا السياق تحديد إطار الدراسة على النحو التالي:

الإطار الزمني: ترتبط الدراسة ببدء الأزمة السورية منذ عام 2011 وحتى العام 2016.

الإطار المكاني: تتخذ الدراسة من سوريا حدوداً للدراسة المكانية وهي ضمن نطاق الشرق الأوسط الذي شهد مجموعة من التغيرات، والتي كان لها دور مؤثر في التفاعلات والتحولات الأقليمية والدولية، والتي تم الإشارة اليها من خلال تحولات العلاقات الأمريكية – الروسية، في ضوء تطورات الأزمة السورية. كما أعتمدت الدراسة على المعيار الجيوسياسي للإشارة الى القوى العربية والإقليمية التي تقع ضمن نطاق اقليم الشرق الأوسط على اعتبار ان الأزمة السورية تداخلت فيها معظم القوى العربية والأقليمية. ايضاً أعتمدت الدراسة على المعيار الجيواستراتيجي ويتمثل في القوى الدولية الكبرى على اعتبار ان الأزمة السورية شكلت حالة استقطاب دولي تداخلت فيها قوى كبرى وأصبحت في نهاية المطاف أزمة دولية.

9.1 منهج الدراسة:

تم في هذا السياق استخدام العديد من المناهج للاستعانة بها في فهم وتحليل الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية الروسية وذلك على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي:**

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (عبيدات وعدس وعبد الحق،1982:176)، ويركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها(القصبي، 2007)

ويساعد هذا المنهج عل فحص وتمحيص العوامل المختلفة المحيطة بالظواهر محل الدراسة ومحاولة الاحاطة بعدد كبير من الابعاد والعلاقات للانتقال من المستوى البسيط الي المستوى المركب وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي ترشد عملية البحث في هذا المجال، كما انه يوفر قدرا هائلا من المعلومات التي تعد رصيدا هاما يمكن ان يستفيد منه الباحثين، وتمثل هذه المعلومات اهمية خاصة في تطور العلم ذاته من خلال ما توفره من قاعدة اساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والاحاطة بالمتغيرات المختلفة (القصبي، 2007)

وسيمكننا هذا المنهج من وصف ظاهرة الازمة السورية وفهم طبيعة هذه الازمة منذ انطلاقها، ومراحل تطورها وبيان المواقف الدولية والاقليمية من الازمة

السورية خلال الفترة 2011-2016، وكذلك وصف وتحليل كل الظروف والمتغيرات التي اثرت على العلاقات الروسية الامريكية في ظل الازمة السورية استنادا الى طبيعة الأزمة وتداعياتها.

- **منهج تحليل النظم**:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم والذي يعتبر ديفيد ايستون من وضع اسسه ومبادئه، إذ يرى بوجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة بالنظر اليها على انها مجموعه من التفاعلات التي تتم في اطار النظام السياسي من ناحية وبيئته من ناحية اخرى (عوض، 1992: 2).

واذا كان ايستون هو رائد منهج تحليل النظم في حقل علم السياسة فان (مورتون كابلان)، من ابرز الدعاة لتطبيق هذا المنهج على العلاقات الدولية في كتابه " النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية " (عبد الوهاب و ايوب،2012: 17)، حيث يدعو كابلان الى تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية على اساس تطبيق نظرية النظم لدراسة العلاقات الدولية، بهدف التوصل الى قوانين من خلال النماذج المتكرره عن كيفية عمل هذه النظم وكذلك التوصل الى استنتاجات تتعلق بالتوازن والاختلال التي تتحكم في تطور النظم الرئيسية والفرعيه. (مقلد، 1987: 26)

ويرتكز المنهج في التحليل على فكرة النظام وتطبيقه على العلاقات الدولية، ويتسع المفهوم ليشمل النظام الدولي في اطاره الشامل او مجموعه النظم الدولية الفرعية التي يتكون منها النظام الدولي، ويسعى الى اكتشاف الانماط المتكرره بشكل منتظم للعلاقات الدولية، وذلك في اطار يمكن من التفسير والتحليل والتنبؤ ويهدف الى الكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظم وكيفية تأثيرها على العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية (علوي، 1981: 3).

فالنظام الدولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التى تترابط وتتداخل علاقتها، وينتج عن تفاعل تلك المتغيرات سواء الداخلية او الخارجية انماط متمايزة من السلوك الدولي، ومن خلال تحليل علاقات التأثير والتأثر التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها النظام الدولي فى استقراره يمكن التعرف على جوانب

الانتظام وعدم الانتظام فى انشطته وعملياته، فعندما تتسبب احد عوامل التأثير والمدخلات فى احداث نوع من التغير فى العلاقات التبادلية للمتغيرات التى يتألف منها النظام الدولي او الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها فينتج هذا التغير تحول اساسي فى سلوكيات هذا النظام (23 :1964، Kaplan)

وتقوم فكرة المنهج استنادا الى خمس مفاهيم اساسية وهي: بيئة النظام، والمدخلات، والمخرجات، وعملية الصهر او التحويل، والتغذيه العكسية، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات حيث تربط بينهما التغذية الأسترجاعية(عارف، 2007: 8)

وبالتالي سيتم استخدام منهج تحليل النظم كأداة لتحليل طبيعة النظام في دائرة متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرة والتي تحدث بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على النظام السوري حيث تعرض لمدخلات ومتغيرات سياسية أثرت في البيئة الداخلية للنظام وانعكست مخرجاتها على النظام الأقليمي والدولي مما أظهر حالة من الاستقطابات بين الدول من ناحية، ومدى التحديات التي تواجه النظام الأقليمي والدولي من ناحية أخرى، أيضاً ستقوم الدراسة بإستخدام هذا المنهج من خلال الطبيعة التي يقوم عليها النظام السوري والمتغيرات المختلفه التي تحكم هذا النظام ثم الكشف عن اثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذا النظام ومدى الأرتباط والعلاقه التي توجد بين النظام والمؤثرات والمتغيرات المختلفه.

وسيتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال تتبع المدخلات وما نتج عنها من تفاعلات ذات صله وصهرها بهدف ابراز مخرجات عملية التفاعل وبناء على ذلك فان تطبيق المنهج على الدراسة يتمثل في **المحور الاول**: ويشمل المدخلات وهي محددات ومواقف كلاً من الولايات المتحده الامريكية وروسيا الاتحادية من الازمة السورية ممثله بالمواقف والاهداف والوسائل التي تعاملت فيها مع الازمة، وعلاقة كل منهما بالنظام السوري بالاضافة الى عامل المصلحة الخاصة لكلا البلدين، ونظراً لأن السياسة الأمريكية والروسية ليست مقيده في شخص او جهاز

واحد فإن سياسة كل البلدين هي عملية يديرها صانعوا السياسة في ظل ظروف متغيرة يتم فيه الربط بين المحددات الداخلية والخارجية النابعة من النظام الأقليمي والدولي، وهي جميعاً عوامل مؤثرة في سياسة أي نظام.

ويأتي صهر وتحويل هذه المدخلات وما نتج عنها من تفاعلات ومدى الاستجابه لها في **المحور الثاني** اذ يتم عرضها من خلال كيفية تأثير المدخلات على البيئة الأقليمية والدولية وتوجهات كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في إدارتهما للأزمة وكيفية التعامل معها في ظل حفاظ كل منهما على مصالحه الحيوية والإستراتيجية في المنطقة.

وفي **المحور الثالث** يتم ابراز مخرجات عملية التفاعل بين المدخلات ونتائج عملية الصهر من خلال السياسات والقرارات والتصريحات، للوصول الى ما آلت اليه سياسة كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحده الامريكية تجاه الأزمة.

وفي **المحور الرابع** وهي مرحلة ما يمكن تسميتها بالتغذيه الأسترجاعية في منهج تحليل النظم، والتي تؤدي الى نواتج وتداعيات تلك المخرجات، والوقوف على اهم النتائج المترتبه على سياسة كل من روسيا والولايات المتحدة تجاه الازمة السورية وتوضيح تداعيات الازمة على العلاقات الامريكية ـــــــــــــــــ الروسية، وهذا ما يقود في النهاية الى خاتمه تقويميه ونظره مستقبليه تشكل المرحله النهائية في الدراسة والتي تهدف الى توضيح التداعيات الناجمة عن الأزمة على المستوى الأقليمي والدولي.

- **منهج صنع القرار**:

يقوم هذا المنهج على تحليل أية عوامل أو مؤثرات تحيط بصانعي القرار خاصة في السياسة الخارجية كون صنع القرار يعتبر عملية تفاعلية بين الأطراف المشاركة فيه من مؤسسات رسمية أو غير رسمية لإقرار السياسة العامة، لذلك فإنه لابد من توضيح المراحل التي يمر بها صنع القرار والعوامل التي تؤثر فيه، وما هي الدوافع من أجل صنع القرار.

ويشير منهج صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسيات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء

رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، (Snyder,1962)

وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأمريكية، والروسية والمحددات المؤثرة على صانعي القرار في الدولتين تجاه الازمة السورية.

10.1 مصطلحات الدراسة:

- **الأزمة:**

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، وبالرغم من ذلك إلا أن هذا المفهوم يعاني من غموض شديد نظراً لطبيعته المعقدة والمتشابكة والمتداخلة في عناصرها وأسبابها وقوة المصالح المؤيدة أو المعارضة لها، فضلاً عن غياب نظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الأزمة لا سيما أن معظم الدراسات التي تناولت هذا المفهوم جاءت في اطار دراسات الحالة، وبالتالي لا تسهم في انشاء بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، إلى جانب التداخل الشديد بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى مثل الصراع والنزاع وغيرها. (نظير،2010)

وهو الأمر الذي أكده تشارلز ماكليلاند (Charles Mclelland)، إذ يصعب ويتعذر وضع تعريف شامل لمعنى الأزمة وتوصيف حالة معينه لها بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الماضية حول مفهوم الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من زواياه المتعددة (بن جامع، 2010: 9).

وتعد الأزمة ظاهرة تتميز بالتوتر الشديد بين أطراف متصارعة، قد تكون دولاً أو أطرافاً داخلة في صراع، وهي بذلك تعد مرحلة حرجة تنذر بالانفجار وقد تستخدم القوة العسكرية في احد مراحلها وقد تؤول إلى الانفراج.

وتعرف الأزمة بأنها تدهور خطير في العلاقات بين طرفين أو أكثر نتيجة لتغير البيئة الداخلية أو الخارجية للأطراف، وهذا التدهور يخلق لدى صناع القرار إدراكاً لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم، ويزيد من إدراكهم لاحتمال

العمل العسكري، كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدد والمتاح للاستجابة لهذا التهديد والرد عليه، وتعد الأزمة تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي على نحو غير مألوف ويزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف في ظل سعي كل من أطراف النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه (العماري، 1993: 25-26)

فالأزمة حدث مفاجيء غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة، لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف (Derek ،1989 :90)

من خلال هذا التعريف يتضح بأن الأزمة لها ثلاث خصائص رئيسية:

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة (العماري، 1993: 19)

وبناءً على ذلك، فالأزمة موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين طرفين أو أكثر نتيجة سعي أحد الأطراف لتغيير التوازن الإستراتيجي القائم مما يشكل تهديداً جوهرياً لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه للمقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية قد يتخللها لجوء الأطراف إلى القوة العسكرية، كما ينتهي هذا الموقف إلى إفراز نتائج مهمة تؤثر في النظام الفرعي القائم، فهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى ايجاد حل لمشكلة ما أو تفاقمها إلى حدٍ يصعب السيطرة عليها فيما بعد وتزيد من احتمالية الصراع والحرب. (العماري، 1993: 18)

ووفقاً لهذه التعريفات، فالأزمة تمثل حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة خلل بنيوي في أحد مكونات النظام بفعل عوامل داخلية أو خارجية، وتتميز بالتعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها، بالإضافة إلى عنصر المفاجأة،

واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد، إلى جانب نقص المعلومات وعدم دقتها. كما أنها تسبب في بدايتها صدمة وتوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري
1.1.2. العلاقات الدولية :

هي علاقات تبحث التفاعل بين الدول والشعوب، والدول بين بعضها، وهي أيضاً تبحث التفاعلات الدولية في كافة المستويات، سواء كانت دولية، سياسية، إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، عسكرية، وفي معظم الأحيان يرجع تاريخ العلاقات الدولية إلى أنه تفاعل عسكري إقتصادي سياسي، كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، (مقلد،1978،ص22-23)، ويرى هانز مورجانثو أن جوهر العلاقات الدولية، هو السياسية الدولية، وإن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة والمصلحة (حنى،1985،ص8)،

وانطلاقاً من هذه التعريفات، التي تؤكد الطبيعة السياسية لكل دولة، يمكن تعريف العلاقات الدولية، بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث إنعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة. (يونس،1991،ص11) هنالك عدة أسباب لنشوء العلاقات الدولية، فقد تكون بدواعي التجارة وتبادل المنافع والسلع بصورة عامة، وكذلك الأطماع التي قادت بدورها إلى الغزوات والحروب، لكنها عموما مرت بالعديد من المراحل، وشهدت الكثير من التطورات اعتباراً من مؤتمر وستفاليا في عام 1648م، وتشكيل الدولة القومية مروراً بالإمبراطوريات، وصولاً إلى فترة عصبة الأمم، وما واجهته من صعوبات أدت إلى قيام الأمم المتحدة في محاولة لتعديلها .(مقلد، 1978، ص12-13)

شهد العالم صراعات وتوازنات في القوى، أنتجت مفاهيم مختلفة، ولعل من أهمها، الحرب الباردة التي شكلت مقاييس مختلفة في السياسة الدولية، وبإنحسارها ساد مفهوم الأحادية القطبية، وكل ذلك شكّل علاقات مفصلية في العلاقات الدولية، وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001م، من أهم المفاصل المعاصرة التي قادت إلى

شكل وفصل آخر في العلاقات الدولية، **وقد** أطلقت تغيراً كبيراً في العلاقات الدولية، وأعادة إصطفاف في الدبلوماسية، وحملة في المجالات العسكرية والإستخبارية والسياسية، ستتواصل لسنوات طويلة (هاليداي، 2002،ص190)

2.1.2. نظرية تحولات القوة :

يشير مفهوم تحول القوة الى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة ولكي يحدث تحول للقوة يتعين الى القادم الجديد ان يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي.

ان مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها أورغانسكي لا تزال صالحة للاختبار إذ قسم اورغانسكي من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا الى اربع فئات رئيسية هي :

- الدول القوية والراضية
- الدول القوية والغير راضية
- الدول الضعيفة وغير الراضية
- الدول الضعيفة والراضية (Organski ،1961 :371)

ووفقاً لهذه النظرية فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية والغير راضية هي التي تتسبب في حالات عدم الأستقرار لأن الفئة الأولى ليست لديها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها في حين أن الفئة الثالثة رغم انها غير راضية فإنها تفتقد القدرة على التغيير بينما الفئة الرابعة فهي دول ضعيفة وراضية بالوضع الدولي، أما الفئة الثانية فتتصور انها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانه المتاحة لها وفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود والذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى.

ووفقاً لأورغانسكي ، فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون الى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه وإذا كان اورغانسكي قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ربما تصبح أكثر إنطباقاً على وضع كل من روسيا الاتحادية والصين في الوقت الحالي .

وعلى الرغم من ان نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي أما نظرية تحول القوة فتنظر الى النظام الدولي على انه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة ويؤدي اختلاف معدلات النمو الى تغير في القوة النسبية بين الدول ما يؤدي الى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة (Tammen ،2001)

بناء على ذلك توجد مؤشرات عديدة يمكن على اساسها معرفة ما اذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب الدول المهيمنة على النظام الدولي فإذا نظرنا الى مؤشرات تحول القوة لروسيا الاتحادية فنجد ان أزمة اوسيتيا الجنوبيه التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبيه عام 2008 وتسببت في مواجهة روسية ــ جورجية، بداية لتخلي روسيا عن الصمت إزاء التدخل الأمريكي في المجال الحيوي لروسيا الاتحادية والتشديد على كون روسيا الاتحادية لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه او اختراق دائرة امنه القومي والعمل على إنهاء الإنفراد الأمريكي بإدارة الشأن الدولي (الشيخ، 2008)

وقد تكرر هذا الأمر في الأزمة الأوكرانية فكان الموقف الروسي أكثر قوة بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها اوكرانيا لدى روسيا إذ كانت سياسة موسكو أحد اسباب اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس السابق فيكتور يانكوفيتش والذي تم عزله، وانتهت الازمة بضم موسكو لشبه جزيرة القرم عام 2014 بعد ارسال قوات عسكرية وقد جازفت روسيا في تلك الأزمة بتدهور علاقاتها مع الغرب الى مستوى

غير مسبوق، إذ كدت تفاعلات الأزمة الاوكرانيه ان روسيا الاتحادية ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرىومن بين تلك المصالح تعامل روسيا مع دول الاتحاد السوفيتي السابق على انها امتداد طبيعي لها ولا يمكن السماح لأي أطراف اخرى بالوجود فيه وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي(راشد، 2014)

كما تجاوز الدور الروسي المحيط الأقليمي إلى مناطق أخرى لروسيا مصالح فيها مثل منطقة الشرق الأوسط وهو ما أتضح في الأزمة السورية حيث تحولت موسكو الى الظهير الدولي الرئيسي لنظام بشار الأسد وحالت دون صدور قرارات إدانه من داخل مجلس الأمن ضده، على الرغم من الانعكاس السلبي لذلك الموقف على العلاقات الروسية ــ الأمريكية .

أما الأمر الثاني الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدم الرضا فيتمثل بأن روسيا الاتحادية تتجه على مستوى السياسة الدفاعية الى الحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية كما تعمل روسيا على تطوير وتحديث كل منظومات التسلح التقليديه وغير التقليديه من حيث المدى والفعالية والحجم والدقة.(علوي، 2014: 104-107)

وقد شهدت الاعوام الاخيرة شدا وجذباً بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في عدد من الموضوعات الحساسة مثل نشر الولايات المتحدة للنظم الدفاعية المضادة للصورايخ الباليستية في اوروبا بحجه مواجهة التهديدات القادمة من الشرق الأوسط وبخاصة من ايران في حين ترى روسيا الاتحادية ان نشر هذه النظم بالقرب من حدودها يمثل تهديداً مباشراً لها.

إضافة الى ذلك نجد ان روسيا نجحت في التعامل مع كثير من الأزمات الدولية بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية ولا سيما بعد الأزمات التي تسببت فيها السياسات اليمينية المتشددة والتي تبنتها ادارة بوش فقد بدأ الحديث عن

عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية وأنها تسعى الى تأسيس قواعد جديدة في التعاطي مع المكانة الدولية التي بات يحتلها كما ان إدارة الرئيس اوباما شهدت وفقاً لمحللين أمريكيين عودة التيار الإنعزالي الذي يدعو الى تقليل الانخراط الامريكي في الشؤون العالمية وهو ما أدى الى وجود فرصة سانحة لمنافسي الولايات المتحدة لملء الفراغ الأمريكي .(Stephan ،2014)

وبناء على ذلك نجد ان روسيا الاتحادية تخلت عن الحذر الذي اتسمت به في السنوات الأولى لبوتين في السلطة حيث اوضحت الأزمة السورية والأوكرانية على التوالي رغبة روسيا في تأكيد دورها كفاعل رئيس على الساحة الدولية والحفاظ على قدرتها المتكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية وبخافة فيما يتعلق بالأسلحة النووية إضافة الى تحديث كل منظومات التسلح التقليدية والغير تقليدية ما يوضح عدم الرضا الروسي عن استمرار التفوق الأمريكي إذ تسعى روسيا الى العمل على تأسيس قواعد جديدة تواكب مكانتها الدولية والتي باتت روسيا تحتلها وهو ما يتضح مع النشاط الكبير الذي تقوم به في منظمتي بريكس وشنغهاي.

2.2 **الدراسات السابقة:**

تعد الأزمة السورية من المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية والتي لم تحظى بدراسات كافية، إلا أن هناك بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع مع وجود فوارق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة.

ومن خلال الرجوع إلى تلك الدراسات سوف يتم الإشارة إلى أهم الأدبيات التي تناولت محاور الدراسة الرئيسية والمتمثلة في السياسة الأمريكية والروسية تجاه الأزمة السورية إضافة إلى الدراسات التي تناولت الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية فيما يلي:

- دراسة (الشباطات، 2016) بعنوان: **الدور الروسي في سوريا والواقع الجديد في العلاقات الدولية 2000 – 2015**، تبحث هذه الدراسة في ماهية التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وخاصة تجاه سوريا وخصوصا بعد عام 2000، مع التركيز على العلاقات الروسية في فترة ما بعد الربيع العربي مع النظام السوري، وتوضيح المواقف التي اتبعتها روسيا الاتحادية تجاة الثورة السورية، والأهداف التي جعلتها تدعم النظام في جميع المحاور السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، مع التطرق إلى المجموعات الجهادية والمسلحة التي تحارب النظام، ودورها في إنخراط روسيا بالحرب الدائرة في سوريا، وما هي المألآت والمصالح الروسية الناجمة عن تدخلها المباشر في الثورة السورية في ضل الواقع الجديد للعلاقات الدولية، والإجابة عن اهم التساؤلات التي دفعت روسيا الاتحادية للتدخل بالازمة السورية تحت ما يسمى محاربة الإرهاب.

وخلصت الدراسة إلى ان السياسة الخارجية الروسية اتبعت سياسة إيجاد موطأ قدم في منطقة الشرق الأوسط، دون النظر الى تطلعات ومصالح الشعب السوري الذي نادى بالحرية والكرامة، وان انخراط روسيا بشكل مباشر في الازمة السورية ينذر بكوارث على الصعيد المحلي "الشرق الاوسط"، وروسيا والنظام الدولي باكملة، نتيجة لنمو نزعات الجهاد والحركات الجهادية بين المسلمين في المنطقة لنصرة الشعب السوري، بنظرة تاريخية لأحداث افغانستان والشيشان.

- دراسة (أبو صلاح، 2016) بعنوان: **السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي 2016**، سعت الدراسة إلى تحليل السياستين الأمريكية والروسية تجاه الأزمة السورية والتداعيات على مستقبل النظام الدولي والأمن الإقليمي للشرق الأوسط بشكل عام والأمن العربي بشكل خاص ومستقبل الدولة السورية والسيناريوهات المحتملة لتسوية الأزمة السورية وصولاً إلى نتائج الدارسة والتي تمثلت بان بالأزمة السورية شكلت حالة استقطاب وتنافس إقليمي ودولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، كما أن الأزمة السورية أصبحت احد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيرات على مستوى النظام الدولي في ضوء التطورات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خروج الأزمة من سياقها العربي لتعد أزمة تهدد الأمن الإقليمي بعد انتشار التنظيمات المسلحة بشتى انتماءاتها الفكرية والعقائدية مما أدى إلى تسارع وتيرة التداعيات الإقليمية، وفي النهاية تم وضع سيناريوهات محتملة لمستقبل الأزمة السورية تتمثل في سيناريو استمرار النظام السوري أو سقوطه أو الحل التوافقي أو استمرار الصراع أو التقسيم والتفتيت أو سيادة الفوضى الشاملة.

- دراسة (قبلان، 2015) بعنوان: **المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية**، انطلقت هذه الدراسة من مقولة أساسية ترى أن الأزمة السورية شكلت مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل بشأنها أمراً بعيد المنال. كما أن اتخاذها هذا المنحى حول مطالبات السوريين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقان الإقليمي والصراعات الدولية (حروب الوكالة)، وترى الدراسة أنه يمكن رسم مسارات واقعية لتطور الأزمة من خلال نماذج تساعد في توضيح مآلها واستشرافها على الرغم من التداخلات والتعقيدات التي تشوبها وكثرة عدد الفاعلين فيها، وتخلص الدراسة إلى أن الحالة السورية التي جاءت في سياق الربيع العربي أكثر تعقيداً من مثيلاتها في العالم العربي بسبب موقع سورية الجيوسياسي المهم، وأن الصراع

والتنافس الإقليمي والدولي على سورية باعتبارها عاملاً مرجحاً في توازنات المنطقة سوف يكون له الأثر الحاسم في تحديد مآل الأزمة والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلاً.

- كتاب (بشارة، 2013) بعنوان: **سورية: درب الآلام نحو الحريه ـــــــ محاوله في فهم التاريخ الراهن**، يتناول الكتاب الثورة السورية بجميع أبعادها وتشعباتها خلال فترة عامين، منذ انطلاقتها في بداية عام 2011 وحتى عام 2013، من خلال توظيف التأريخ والتوثيق في تحليل سياق الثورة وتحولاتها وذلك بتقديم رؤية تحليلية معمّقة لكل مرحلة مهدت الطريق لإنتقال الثورة إلى المرحلة التي تليها ابتداءاً بانتفاضة درعا ثم توسعها أفقياً وعمودياً لتنطلق ثورة شعبية عمت معظم المحافظات السورية طوال عام 2011، وانتهاءً بتحولها بداية عام 2012 الى ثورة مسلحة وما صاحب هذا التحول من تداعيات مختلفة.

كما يوضح الكتاب إستراتيجية النظام في مواجهة الثورة، مستعرضاً التفاعلات الجيوستراتيجية والمواقف الإقليمية والدولية، فالثورة جاءت في مرحلة تغير مفهوم الأمن القومي لدى الولايات المتحده بعد سياسات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش التدخلية، وبناء على ذلك فضلت الولايات المتحده في عهد الرئيس اوباما التعاطي مع الثورة كأزمة دولية مع التركيز على قضايا تخص امنها القومي لا سيما أمن اسرائيل وموضوع السلاح الكيماوي والتطرف والأرهاب، اما روسيا الاتحادية فكانت من البداية حليفاً للنظام واتخذت موقفاً صلباً في مساندته، وتوفير كافة اشكال الدعم لحمايته، ابتداءاً من استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن لتعطيل أكثر من مشروع ضد النظام السوري، وانتهاءاً بالتدخل العسكري في سوريا.

وفي النهاية يخلص الكتاب إلى أن الثورة السورية حالة فريدة واستثنائية لتعقد ظروفها والعوامل المؤثرة فيها، وأن هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية إذا لم تحصل تسوية سياسية، والتسوية برأيه ليست تسوية سلمية لأن مسار الثورة والقتال الدائر قد تجاوزها، بل هي تسوية سياسية تتضمن رحيل النظام وبقاء جهاز الدولة بما يمهد الطريق للانتقال التدريجي نحو الديمقراطية.

- دراسة (الشيخ، 2013) بعنوان: **أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية،** تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الأزمة السورية وأسباب اتخاذ روسيا الاتحادية هذا الموقف وذلك في إطار أربعة محاور أساسية هي تطور الموقف الروسي من الأزمة السورية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للموقف الروسي، العوامل المؤثرة على الموقف الروسي من الأزمة السورية، ومستقبل العلاقات الروسية السورية، وتعتبر الدراسة أن الموقف الروسي جاء سريعاً على عكس ما تعاملت فيه روسيا الاتحادية مع دول الربيع العربي، فقد حسمت روسيا موقفها من الأزمة مبكراً، وتعزو الدراسة ذلك إلى حجم المصالح الروسية في سوريا، بالإضافة إلى التعقيدات التي اكتنفت التطورات في سوريا، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها، بحيث تقف روسيا الاتحادية في وجه المحاولات الأمريكية لدعم المعارضة السورية بشتى أشكال الدعم، وقد لخصت الدراسة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية برفضها استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الغربي في سوريا، ورفض العقوبات على سوريا، والدفع نحو الحل السياسي للأزمة واستمرار التعاون العسكري بين روسيا الاتحادية وسوريا.

- دراسة (حميد، 2013) بعنوان: **العلاقات الأمريكية _ الروسية بعد عام 2001،** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الروسية- الأمريكية والتي مرت بتاريخ طويل من الشد والجذب وتركت أثرها على مجمل العلاقات الدولية إلا أنها وبعد أحداث 11 أيلول 2001 اتخذت أسلوب أخر يتمثل بمدى قدرة أي من الطرفين للحصول على تنازلات أكثر من الأخر خاصة وان الأهداف بينهما ازدادت تعارضاً بانتقالها من اختلافات أيديولوجية إلى اختلافات مصلحية اقتصادية وسياسية وامنية و كل ذلك انعكس على مدى تأثير أي منهما على منطقه الشرق الأوسط، وقد توصلت إلى أن العلاقات الأمريكية - الروسية تسير باتجاه التنافس الحذر و ليس باتجاه التعاون والشراكة الإستراتيجية لان هذه العلاقة تحكمها المصلحة التي هي في اغلب الأحيان متعارضة أو متناقضة أو متقاطعة إضافة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك نهجاً واضحاً باتجاه روسيا الاتحادية كونها تتعامل ضمن استراتيجيه أمريكية واحده بعيدة المدى، وبالتالي فإن الإدارات المختلفة لن تخلق سياسات مختلفة وإنما أهداف

واحده و لكن بوسائل متعددة ، أما روسيا الاتحادية فإنها ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي اتسمت سياستها تجاه الولايات المتحدة بكونها سياسة رؤساء بدءاً ب "يلتيسين" الذي انعكست شخصيته على طبيعة سياسة روسيا الاتحادية، الدولية والإقليمية ثم جاء بوتين مخالفاً النهج فعمل على رسم سياسة جديدة مختلفة تماماً عن الرئيس السابق قادت العلاقات إلى فترات من التوتر من التعاون.

- دراسة (Sharp&Blanchard ،2012) بعنوان:

Syria: Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response سعت الدراسة الى توصيف الأزمة السورية التي اشتدت حدتها بوصولها الى حالة نزاع مسلح بين المعارضة والحكومة منذ اندلاع شرارة الثورة الأولى في بداية عام 2011، ثم انتقلت الدراسة للحديث عن رؤية الإدارة الأمريكية للرئيس أوباما ومعظم القوى الغربية للأزمة السورية، حيث استقر في ذهن هذه القوى انه لا مناص عن رحيل نظام الأسد ورموزه، ثم تناولت الدراسة شرح آليات السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية حيث جاءت اولى الدعوات المطالبه بضرورة تنحي الأسد عن الحكم في أشد لهجاتها على لسان الرئيس الأمريكي وأعضاء إدارته في عام 2011، ثم تصاعدت اللهجة بعد ذلك من خلال التحرك الدبلوماسي في اروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لإدانة عنف النظام السوري ضد المحتجين.

وهو ما أدى الى تطور الأمور وفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد لتزداد بعد ذلك ضغوط على الإدارة الأمريكية بإتخاذ موقف حاسم تجاه الأزمة السورية حتى وإن تطلب الأمر تدخلاً عسكرياً، إلا ان واشنطن تواجه أزمة حقيقية أمام تحركاتها في سوريا، خاصة انها تتخوف من مرحلة ما بعد الأسد لأن تدهور الأوضاع سيكون أكثر مما هي عليه، ومن شأنه ان يهدد استقرار كافة دول المنطقة ومن بينها اسرائيل الحليف الإستراتيجي لواشنطن في المنطقة.

- دراسة (قنديل، 2012) بعنوان: **مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للازمة السورية**، سعت هذه الدراسة لمحاولة رصد تأثير وتداعيات الأزمة السورية على منطقة الشرق الأوسط من خلال ستة مستويات تمثل المستوى الأول في النظام

الإقليمي العربي، والثاني إيران، والثالث إسرائيل، والرابع استقرار الدول المجاورة لسوريا خاصة لبنان والعراق والأردن، والخامس إدراك قوة الولايات المتحدة في المنطقة، وأخيرا مصر. وعن تأثير الأزمة على النظام الإقليمي العربي تشير الدراسة إن استمرار نظام الأسد في السلطة سيؤدي على الأغلب، إلى فصل سوريا عن الجسد العربي، أما سقوط النظام، فسيؤدي على الأرجح إلى المحافظة على هوية سوريا العربية ودورها في المنطقة كما سيضعف من حدة التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي على الدول العربية ويقلل من التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي.

وقد حددت الدراسة أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل الوضع السوري، وهي: دولة وطنية مدنية على النموذج التونسي أو دولة طائفية على النموذج العراقي أو دولة الطوائف المتصارعة، أو دولة جهادية سلفية. ولكنها تؤكد أن هذه السيناريوهات المختلفة لا تمثل بدائل لبعضها، وإنما يمكن أن تشهدها سوريا على فترات مختلفة، فالواقع السوري تتوافر به احتمالات لكل هذه السيناريوهات.

- دراسة (مجموعة باحثين، 2012) بعنوان: **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،** إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات، حيث سعت هذه الدراسة إلى تحليل ومعالجة الأثر الذي أحدثته الثورات العربية على المستوى الإقليمي والعالمي، وتتحدث الدراسة عن ما أحدثته هذه الثورة من تأثير جيواستراتيجي على المستويين الدولي والإقليمي بدرجات متفاوتة حسب حجم ومدى تأثير كل دولة في محيطها الإقليمي والدولي، مما أثر على التوازنات التي كانت سائده قبل الثورات العربية وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة، تقول الدراسة أن تلك الثورات أظهرت حالة من الانكفاء النسبي في السياسة الأمريكية، وفرضت عليها تغيراً خلال محاولاتها تجنب الصدام مع الرأي العام العربي، خاصة في التعامل مع الحركات الإسلامية التي برز بريقها عقب تلك التحولات.

وأما عن السياسة الروسية ترى الدراسة أن روسيا الاتحادية تطمح لموقع متقدم في النظام الدولي والساحة الدولية يفوق مقدراتها القومية. وقد وجدت أن الثورات العربية قد تنتج تغيرات جيواستراتيجية في الإقليم لا تتلاءم وطموحها

المتنامي، فأنتجت تحفظات ومواقف مناوئة للتغير في ليبيا، وبفاعلية اكبر في سوريا، إلى حد جعلها أبرز اللاعبين في الأزمة السورية. وتشير الدراسة إلى أن روسيا الاتحادية ترى دورها في الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الأمني نظراً لغيابها عن المنطقة جيواقتصادياً، وعليه قد تستطيع روسيا الاتحادية في المدى المنظور بحكم الانكفاء الأمريكي تعزيز حضورها ودورها لتتمكن من حضور اكبر أمام الولايات المتحدة ولكن في ساحات جغرافية أخرى.

بماذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية ــ الروسية بصوره معمقه فبعض الدراسات تناولت هذا الموضوع ولكن دون التركيز على كافة محاور هذه الدراسة، فمن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد ان هذه الدراسات تناولت بعض محاور هذه الدراسة كالأزمة السورية والمواقف الأقليمية والدولية من الأزمة، وكذلك تطرقت بعض الدراسات الى السياسة الروسية او الأمريكية تجاه الأزمة السورية دون التركيز على التداعيات المحتملة للأزمة السورية سواء على العلاقات الأمريكية ــ الروسية او على النظام الأقليمي والدولي، كما ان بعض الدراسات تناولت الأزمة السورية في فترات قصيرة للغاية في ظل ان الأزمة لا زالت قائمة وتشهد تطوراً سريعاً على مختلف الأصعده وكل الإحتمالات لا تزال قائمة للوصول الى الصورة النهائية التي ستحددها تسوية الأزمة.

ونظراً لأهمية موضوع الأزمة السورية وتحولات العلاقات الأمريكية ــ الروسية في ظل حالة الإستقطاب الإقليمي والدولي والذي فرضته الأزمة السورية، ونتيجة لوجود تنافس دولي غير مسبوق على مجريات الأزمة السورية من شأنها ان تفرز واقعاً جديداً في العلاقات الأمريكية ــ الروسية بسبب مواقف كلا الطرفين تجاه الأزمة فقد ركزت هذه الدراسة على محاور مختلفة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها:

- أن فترة الدراسة تبدأ منذ آذار 2011، وهو بداية الأزمة السورية ونشأتها وتطورها وصولاً الى بداية عام 2016 حيث حدث خلال هذه الفترة العديد من الأحداث الهامة على صعيد الأزمة وتطوراتها.
- إن هذه الدراسة تركز على موضوع السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية بشكل تفصيلي من حيث المواقف والأهداف والوسائل تجاه الأزمة.
- إن هذه الدراسة تركز على مدى قدرة الولايات المتحدة من فرض إرادتهما في حل وتسوية الأزمة، كما تركز على مدى قدرة روسيا الاتحادية في الحفاظ على مصالحها والوقوف أمام الإرادة الأمريكية في فرض إرادتها لحل وتسوية الأزمة.
- إن هذه الدراسة تركز على المقارنة المعمقة بين سياسة كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة تجاه الأزمة السورية ومدى تأثير الأزمة على إعادة رسم التحالفات السياسية والتوازنات في المنطقة بشكل عام سواء أكان على الصعيد الإقليمي او الدولي.
- إن هذه الدراسة تركز على التداعيات والتأثيرات المحتملة للأزمة السورية على العلاقات الأمريكية ــ الروسية وعلى مستقبل النظام الدولي بشكل عام.

الفصل الثالث

واقع الأزمة السورية

1.3 نشأتها وتطورها:

أثارت الأزمة السورية منذ بدايتها العديد من الإشكاليات خاصة تلك التي تتصل بأسبابها ونشأتها وتطورها لتصبح أزمة دولية، فلم تخلق الأزمة السورية من فراغ، بل كان لها أسباب حقيقية تمتد إلى جذورها وأركانها المتمثلة في طبيعة النظام السياسي السوري، فمع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963م ضمن ما سمي" حركة الثامن من آذار"،توقفت التعددية السياسية وحلت جميع الأحزاب باستثناء بعض الأحزاب اليسارية والاشتراكية والقومية العربية، التي سمحت السلطات ببقائها (زيادة، 2007: 27).

شكّل ذلك نهاية مفهوم" الشرعية الثورية" وقضى على معنى "الشرعية الدستورية"، لدرجة أن الحزب منذ استلامه السلطة حتى وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام 1971م، لم يقم أي انتخابات محلية أو تشريعية أو رئاسية، ورغم أن الانتخابات فيما بعد كان يتم إجرائها في مواعيدها الدقيقة، إلا أن المطلوب منها لم يكن منح الثقة أو الشرعية بقدر ما كان هدفها إعطاء صورة خارجية بأن هناك عملية ديمقراطية في سوريا. فمع وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد عام 1971م، ضمن ما عُرف بـــ" الحركة التصحيحية"، كان واضحاً صعود" اللجنة العسكرية"، داخل جهاز الحزب، والتي نما دورها بشكل أعاق تطور المؤسسات المدنية السورية. إذ اعتمد حافظ الأسد وبشكل رئيسي على رفاقه العسكريين، ولذلك تحدد تطور إطار الدولة وفق عاملين رئيسيين: عامل الولاء وهو المحدد الحاسم، والخلفية العسكرية التي شكلت الجزء غير الظاهر في نمط الدولة المدنية التي حاول الأسد بناءها(عزام، 2014).

عمل الرئيس الراحل حافظ الأسد على إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة، فقد قام بإنشاء البرلمان عام 1971م، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972م، التي اعتبرت صيغة من صيغ التعددية السياسية التي ضمت الأحزاب

السياسية المتحالفة مع حزب البعث وأقرت بميثاق الجبهة الذي أقر بقيادة حزب البعث الدائم لها، ثم إعلان دستور جديد عام 1973م، الذي أقر نظاماً رئاسياً جمهورياً، كما قام الأسد بهيكلة المؤسسات الدستورية والتشريعية بشكل لا يتيح لها الحركة خارج الإطار المرسوم لها والمحدد مسبقاً، وكذلك تم تأطير المجتمع المدني عبر النقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات غير الحكومية لتصبح تعبيرات "بعثية" لكن بصفة شعبية، ويكون لها دور محوري في ضبط الحركة النقابية والمطلبية والشعبية، هذا فضلاً عن اعتماد سياسة "التبعيث" في كافة مؤسسات الدولة لاسيما الأمنية، كما عمل الرئيس الراحل حافظ الأسد على توسيع قاعدة المساندة السياسية والشعبية لنظامه، وبنفس الوقت إضفاء الصفة الشرعية عليه عبر أكسائه صبغة المؤسسات المدنية. لكنه قام وبالتوازي مع ذلك في بناء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام بشكل هرمي يكون فيه رئيس الدولة هو رأس الهرم، أما أجزائه الثلاثة فهي: أولاً: الإدارة الحكومية، وثانياً، الجيش وأجهزة الأمن" المخابرات"، وثالثاً، حزب البعث، وهذا الأخير يعتبر الحزب الحاكم أو الحزب القائد للدولة والمجتمع حسب المادة الثامنة من الدستور السوري لعام 1973، كما أن القيادة القطرية للحزب هي التي تقترح على مجلس الشعب اسم المرشح للرئاسة (10-9 .(Slim & Trombetta ،:2014

استمر هذا النموذج من الدولة، القائم على الحزب القائد الذي يختصره مجلس قيادة الثورة، ممثلاً في الزعيم القائد للثورة، قائماً منذ عام 1963م مع بعض الاختلافات الشكلية التي لا تمس بنية أو عصب النظام من خلال استفراد الحزب بالسلطة وبناء هيكل هرمي يكون رأسه رئيس الدولة" الرئيس القائد"، وهذا هو جوهر الجمهورية الثالثة منذ تأسيسها والذي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة النطاق فضلاً عن انه الأمين العام لحزب البعث والذي يعطيه الدستور السوري في مادته الثامنة الحق في قيادة الدولة والمجتمع (زيادة، 2009: 1-2)

واعتمد الرئيس بشار الأسد، منذ توليه الحكم عام 2000، على نفس المرتكزات التي قام عليها حكم والده، فلم يدخل أي تغييرات على صلاحيات

الرئيس، أو تعديلات تعزز فاعلية دور وأداء مجلس الشعب، وحافظ على الواجهة المدنية التي يمثلها حزب البعث في الحكومة ومجلس الشعب، واعتمد على العنصر الأمني للمحافظة على توازن الحكم، واعتمد العامل الاقتصادي على عنصر التوريث، إذ ورث الجيل الجديد من أقارب الأسد ثروات البلاد، ما أتاح لهم التحكم في المجالات الاقتصادية للمجتمع.

وعلى الصعيد الخارجي، فقد تعرضت السياسة الخارجية السورية لعدة نكسات، منها؛ فقدان السيطرة على القضية الفلسطينية، وإرغام القوات السورية على مغادرة لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وتعميق عزلة سوريا عن محيطها العربي نتيجة الإمعان في دعم مشروع التوسع الإيراني، وبالتالي يتضح أن أزمة النظام السوري تتمثل في المرتكزات القائم عليها والمتمثلة في شخص الرئيس" الرئيس القائد"، "الأسد هو سوريا، وسوريا هي الأسد". فمن خلال صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية والتشريعية وفق الدستور السوري لعام 1973، والتي لم تتغير في الدستور السوري لعام 2012 والذي تم إصداره إثر الأزمة السورية، يتضح مدى هيمنة الرئيس" دستورياً" على مؤسسات الدولة، من خلال تمركز الصلاحيات دستورياً وقانونياً وفعلياً بيد رئيس الجمهورية، وأما بالنسبة للمرتكزات الحزبية الأيديولوجية، فقد اعتمد النظام على سيطرة الحزب الواحد، فضلاً عن الخلط بين دور الحزب والسلطة، حيث تحول الحزب من كونه حزب سياسي إلى مؤسسة حكومية تهيمن على السلطة وكافة مفاصل الدولة، وبما يخص المرتكزات الأمنية العسكرية، فقد عمل النظام في ظل قانون الطوارئ لإحكام السيطرة على الدولة والمجتمع، وبما يتعلق بالمرتكزات الاقتصادية: استند النظام إلى سياسة اشتراكية المجتمع ورأسمالية السلطة، التي أدت إلى تدهور الاقتصاد والمجتمع (Slim & Trombetta ،2014 :11-13).

مثلت الثورتين التونسية والمصرية على وجه الخصوص وإنتقال رياح التغيير إلى ليبيا واليمن الإلهام الأولي للثورة السورية، فبعد هروب الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" عام 2011، وتنحي الرئيس المصري" حسني مبارك" في نفس العام، انتظر غالبية الشعب السوري، بمن فيهم المنخرطون في الحركة

الاحتجاجية أن يستوعب النظام ورأس هرمه المناخ الثوري العربي العام لوضع استراتيجية إصلاح تدريجية واضحة الهدف تسهم في تحقيق تسوية استباقية مع المجتمع، بحيث تربط متطلبات استمرار النظام مع تحقيق متطلبات المجتمع السوري، والبدء في عملية تحول ديمقراطي حقيقية تجنب سوريا من الدخول في مسارات قد تؤدي إلى انهيار البيئة الاجتماعية، والدخول في دوامة طويلة المدى من الاضطرابات، لا سيما الطائفية منها (بشارة، 2013: 43).

يعود انطلاق الثورة السورية إلى قيام بعض الناشطين السوريين بكتابة مجموعة من الشعارات على جدار المدارس في درعا وريف دمشق مطالبين بالإصلاح، وتزامن ذلك مع دعوة بعض الناشطين السوريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر، تحت ما أسموه " يوم الغضب السوري"، وسرعان ما أدرك النظام ذلك فبدأت قوات الأمن بشن حملة اعتقالات واسعة ضد من يشتبه في مشاركتهم في حملة" شعارات الجدران" وكان من بين المعتقلين 15 طفلاً من مدينة درعا، حيث أدت قضية اعتقال هؤلاء الأطفال إلى انطلاق أول تظاهرة احتجاجية في سوق الحميدية في عام 2011، وتم رفع شعارات تطالب بالحرية والإصلاح قبل أن يتم احتوائها أمنياً مما ترتب على ذلك اعتقال بعض المشاركين، حيث نظم ناشطي الحريات وحقوق الإنسان وأهالي المعتقلين اعتصام أمام وزارة الداخلية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وقامت صفحة "الثورة السورية" بتداول هذه المظاهرات كمادة خبرية إعلامية موجهة للرأي العام السوري والدولي على أنها بداية اندلاع الثورة السورية، داعية الشعب السوري إلى التظاهر تحت مسمى" جمعة الغضب (Aschbrenner، 2012: 85-86).

انطلقت المظاهرات الشعبية في سوريا يوم الجمعة في الساحات العامة لعدة مدن وقرى، لكن ما حدث في درعا يختلف تماماً عن المسار الافتراضي الذي رسم عبر صفحات " الفيس بوك"،إذ انطلقت احتجاجات درعا تحت مسمى " جمعة الفزعة أو الكرامة" والتي جاءت انتصاراً للكرامة ضد إذلال رئيس فرع الأمن السياسي والمحافظ لأهالي درعا، حيث كانت تظاهرات غضب بسبب أسلوب تعامل الأمن مع أطفال درعا، ومع أهاليهم الذي جاءوا يتوسطون لدى الأجهزة الأمنية لإطلاق سراح

الأطفال،" لكن قوات الأمن قابلت التجمعات الاحتجاجية التي انطلقت من الجامع العمري في درعا بإطلاق النار مباشرة على المحتجين، ما أدى إلى استشهاد شخصين، فهبت على اثر ذلك درعا بأكملها (بشارة، 2013: 85).

ومن "جمعة الغضب" إلى "جمعة العزة " واتساع الرقعة المجالية للاحتجاجات، وبداية ديناميات الجمع، حيث أصبح يوم الجمعة يحمل عنوان رمزي، تنطلق فيه التظاهرات من المساجد، إذ مثل المسجد نقطة انطلاق التظاهرات، فبين "جمعة الغضب"، و"جمعة العزة"، كانت قد وقعت عملية اقتحام الجامع العمري بدرعا، التي مثلت الفصل الدراماتيكي الأكثر حساسية واستثارة للعواطف الدينية، ففي حين انحصرت "جمعة الغضب" في بؤر محدودة في درعا وبانياس وحمص ودمشق، فإن الرقعة المجالية لحركة الاحتجاجات مثلت انتشارا واسعاً في "جمعة العزة" فشملت إضافة إلى مدن درعا، كل من كفرسومة، وساحة المرجة، والتل، ودوما، وكفربطنا، والمعضمية، والكسوة، وداريا، والغوطة، والقلمون، في مدينة دمشق وريفها، وعامودا، والقامشلي في محافظة الحسكة، وتوالت الاحتجاجات في حمص، وتلبيسة، وحماة، وكذلك حلب، واللاذقية، وجبلة، وبانياس، وغيرها، وتميزت حركة الاحتجاجات في "جمعة العزة" بارتفاع حجم المشاركة البشرية وشدتها (باروت، 2012: 206-207).

وفي ظل شدة الاحتجاجات في معظم محافظات مدن وسوريا وأريافها، قدمت الحكومة السورية استقالتها برئاسة " تاجي عطري" عام 2011 وألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطاباً أمام مجلس الشعب في 2011/3/29، حيث وعد فيه بإحباط ما اسماه بـــ" المؤامرة التي تتعرض لها سوريا" وتحدث عن ما اسماه بمحاولة إثارة الفتنة لتطغى على الإصلاح، موضحاً أن سوريا تتعرض لمؤامرة كبيرة تعتمد في توقيتها وشكلها على ما يحصل في الدول العربية التي ضربها إعصار الربيع العربي (الحجار، 2013).

إلا أن هناك من نظروا إلى خطاب بشار الأسد بأنه مخيباً للآمال لما هيمن عليه تكرار مصطلح المؤامرة، ومزج حقوقهم ومطالبهم المشروعة بأنها مؤامرة على سوريا، فبدأت الحركات الاحتجاجية تأخذ طابعاً أقوى وأكثر انتشاراً، حيث

ترتب على ذلك زحف المظاهرات والاحتجاجات وتصديرها من أطراف المدن إلى المركز والساحات الكبرى، وتحديداً إلى قلب مدينة دمشق، وهو ما أربك النظام، والذي عمل على إقامة سلسلة مركبة من الحواجز الأمنية والعسكرية في مختلف المفاصل الرئيسية للمدن السورية الكبرى، كمحاولة من جانب النظام والسلطات الأمنية لمنع المحتجين من الوصول إلى مراكز المدن الرئيسية في سوريا، وهو ما نجح فيه النظام في البداية من خلال قطع الطريق أمام الحركات الاحتجاجية، إلا أن توالي الأحداث وشدتها وسرعة انتشار الاحتجاجات مكنت المحتجين من الوصول إلى بعض مراكز المدن السورية (باروت، 2012: 224).

ومع تزايد الأحداث وتطور الاحتجاجات أدى إلى تغير طبيعة ومسار الثورة السورية إلى صراع، حيث تحولت الثورة السورية السلمية إلى حرب أهلية داخلية وصراع وصدام إقليمي، فضلاً عن تحولها إلى أزمة دولية أكثر منها سورية، إذ أن طبيعة رد فعل النظام في التعاطي مع مجريات الاحتجاجات كمحاولة لإخمادها وظهور بعض المسلحين المعارضين، أدى إلى نهاية مرحلة الاحتجاج السلمي للثورة السورية وبداية مرحلة ما يمكن تسميته ب "عسكرة الثورة" رغم استمرار المظاهرات السلمية، حيث استطاعت الثورة السورية نزع الشرعية عن النظام، إلا أن النظام نجح في إقناع المجتمع الدولي لفترة طويلة أن يتجاهل سياسات القمع والقوة المفرطة التي استخدمها في الاحتجاجات، بسبب حاجة الإقليم إليه باعتباره جزءاً من معادلة الاستقرار في المنطقة(بشارة، 2013: 184).

بدأت الثورة السورية باعتبارها ثورة شعبية وسلمية، وعفوية، متأثرة بموجة من الثورات لاسيما في تونس ومصر، ليس وراءها حزب معيّن، ولا يحكمها برنامج محدد، سواء في مظاهراتها وتجمعاتها ـ وحتى في شعاراتها المتعلقة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فمطالب أهل درعا لم تكن في البداية إلا انتصاراً لكرامتهم لكن رد فعل النظام والقمع الأمني حولها إلى مطالب سياسية بعدما تولت هيئات قيادية محلية من المثقفين وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني والأحزاب قيادة الاحتجاجات وتأطيرها في حراك سياسي منظم له شعاراته ومطالبه السياسية، ويعتمد النضال السلمي سبيلاً لتحقيق أهدافه، حيث تشرح تفصيلات الأيام

الأولى لاحتجاجات درعا قصة مصغرة للثورة السورية، فالنظام تجاهل أو تهاون مع المطالب الشعبية في البداية، حيث أنه لم يبحث في الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الاحتجاجات وتفاقم الأوضاع، وحصر تفكيره في كيفية إخماد هذا الحراك في مهده بالقوة والإجبار من دون تلبية المطالب، واختراع النظام في هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورة رواية العصابات الإرهابية والمسلحين واستخدام مصطلحات المؤامرة لتبرير قمعه للمحتجين.

2.3 خصائص الأزمة السورية:

ما كان للثورة السورية أن تصبح أزمة إقليمية دولية لولا تداخل عدة أسباب وعوامل جيواستراتيجية في الخريطة السياسية والأمنية العربية والاقليمية والدولية التي ساعدت على تحويلها من ثورة شعبية سلمية ضد النظام السوري، وضد الاستبداد وكبت الحريات إلى أزمة اقليمية دولية، فعلى المستوى السوري الداخلي تتعلق هذه الأسباب بطبيعة النظام السياسي القائم، والمعارضة السورية، وكذلك تعقيدات البنية الاجتماعية وتكويناتها المتنوعة الإثنية والمذهبية والطائفية التي وضعتها في قلب الصراع المذهبي والطائفي. وعلى المستوى الاقليمي، فقد ساعدت اعتبارات تتعلق بالتحالفات السياسية والتوازنات الأمنية العربية والاقليمية على تحويلها من ثورة شعبية إلى أزمة إقليمية، وأما على المستوى الدولي، فقد ساعدت اعتبارات استراتيجية تتعلق بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية في المنطقة على تحويلها من ثورة شعبية ضد النظام السوري إلى أزمة دولية (يوسف، مسعد، 2013: 199-201).

ووفقاً للمعطيات والأسباب والعوامل التي تتعلق بالخصوصية السورية سواء على مستوى الموقع الجغرافي أو على مستوى التركيبة الداخلية السورية، أو على المستويين الإقليمي والدولي، والتي تتعلق هذه الأسباب والعوامل داخلياً بطبيعة النظام السياسي السوري وتنوع البنية الاجتماعية السورية، وخارجياً اعتبارات التحالفات والتوازنات السياسية والأمنية والإقليمية والدولية، حيث تأتي الحالة السورية ضمن محور نفوذ في المنطقة يختلف ويتعارض مع ما يمكن تسميته

المحور الغربي الذي انتمت إليه أو دارت في فلكه أنظمة بلدان الثورات الأخرى، الأمر الذي يضاعف الصعوبات أمام الثورة السورية، فنجاحها يقود في شكل أو بآخر إلى إعادة النظر بارتباطات سوريا، لا سيما روسيا الاتحادية وإيران، كي يبقيا على تماسك وقوة وقدرة النظام السوري على خدمة نفوذهما، ويستدعي ذلك توظيفاً استباقياً لكل قوى وإمكانيات هذا المحور لمنع كسر إحدى حلقاته، ما يعني أن حجم القوى التي تقف سداً في وجه مطلب الشعب في التغيير لن يقتصر على توازنات داخلية صرفة، كما كان الحال في الثورات العربية الأخرى، حين رفع الغرب يده عن الأنظمة الموالية له وتركها لمصيرها في مواجهة الحراك الجماهيري المتصاعد(البني، 2011).

ولذلك فقد أصبح واضحاً أن تسوية الأزمة السورية يتطلب توافق دولي واقليمي أولاً. إذ لم يعد دعم الثورة السورية في حالات كثيرة متعلق بدعم شعب يسعى لنيل حقوقه الأساسية، فقد اصبح السوريين مجرد ذريعة من أجل الصراعات على النفوذ والتفوق في المنطقة، وفق المصالح الخاصة للقوى الخارجية. حيث ترى بعض الدول الغربية والاقليمية والعربية ان ما يحدث في سوريا فرصة كي يتخلصوا من البؤر المؤيدة لروسيا الاتحادية وايران في العالم العربي، وكأنه بمثابة اعلان حرب بـــ"الوكالة" ضد إيران فيما دأبت "روسيا الاتحادية " وبشكل فعال على احباط محاولة الولايات المتحدة وحلفائها من تمرير اي قرار في مجلس الامن، كمحاولة للتمسك بآخر موطئ قدم في المنطقة العربية لموازنة الحضور العسكري الغربي في البحر المتوسط. (حايد، 2014).

بناء على مـــا ســـبق يمكـــن اجمـــال أهـــم خصـــائص وســـمات الأزمـــة السورية في الاتي:

- أن الازمة السورية تفتح الطريق لإحداث تغيير استراتيجي إقليمي:

بمعنى ان نجاح الثورة السورية سيؤدي الى تغيير الوضع الإقليمي بما في ذلك التوازنات والتحالفات الإقليمية، اذ ان سقوط النظام السوري يعني وقف النفوذ الايراني في الإقليم او على اقل تقدير تحجيم النفوذ والدور الايراني في المنطقة، فسقوط النظام السوري هو خسارة كبرى لإيران، مما سيؤدي الى تراجع للنفوذ

الايراني في المنطقة العربية، وهذا يفتح الطريق لإعادة تشكيل توازنات جديدة في المنطقة (الشيخ، 2012: 78)

- أن الأزمة السورية أصبحت أحد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيير دولي:

اي ان عملية تسوية الازمة السورية او الصورة النهائية لتسويتها ستأتي مصحوبة برياح التغيير على المستوى النظام الدولي، بمعنى انه في حالة تمكنت الولايات المتحدة من فرض ارادتها في تسوية وحل الازمة، فان النظام الدولي في استمرارة لنظام الاحادية الغربية بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. وفي حالة استطاعت روسيا الاتحادية من وقف الإرادة الامريكية في تسوية وحل الازمة، فان النظام الدولي في حالة تغير من نظام الاحادية الغربية بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة، الى نظام جديد طور التشكيل تتعدد فيه القوى، وصعود قوى جديدة تشارك القوى التقليدية في قيادة النظام الدولي دون هيمنة لاي قوى او طرف على النظام الدولي(الشيخ، 2012: 78-79)

- أن الأزمة السورية بمثابة ثورات متداخلة في ثورة واحدة:

بمعنى ان الثورة السورية التي اندلعت تتمثل بأنها ثورة ضد نظام الاسد، وثورة ضد النظام الطائفي، وباتت تمثل تهديد لدولة اقليمية "ايران"، وكذلك تحدي لدولة كبرى "روسيا". اذ اصبحت كل تلك القوى في حالة تحالف مع نظام الاسد، حيث ان الإطاحة بالنظام بمثابة ضربة استراتيجية لهم جميعاً، فلكل جانب من هذه القوى حساباته، فإيران تعتبر سوريا بوابة التحالف والوصول الى حزب الله، وروسيا الاتحادية في حالة تحالف مع نظام الاسد لاسباب سياسية وعسكرية واقتصادية، بما يجعل تغيير النظام في سوريا يضر بالمصالح الروسية في الاقليم. لذا تعيش الثورة السورية في وضعية صراع مع نظام الاسد، والنفوذ الايراني، ومواجهة الدور الروسي. كل ذلك ساعد على خروج الثورة السورية عن سياقها العربي وتحويلها الى ازمة اقليمية دولية اكثر منها سورية (رميح، 2012)

3.3 أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية:

1- أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية:

تأتي أهمية سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية انطلاقاً من العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث اتسمت العلاقات الروسية ــ السورية، في خط سير العلاقات السوفيتية ــ السورية ومن ثم الروسية ــ السورية فيما بعد، عبر تاريخها الطويل بالثبات والاستقرار إلى حد كبير، إذ كان الاتحاد السوفيتي من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1944، وتعززت العلاقات بينهما بشكل كبير مما جعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس تعاوناً استراتيجياً في العديد من الملفات والقضايا، وقد انعكس التعاون بين البلدين على مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية، والتي ساهمت تاريخياً في وقوف روسيا الاتحادية إلى جانب سوريا وتطورها.

وتنطلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من رؤية برجماتية واقعية لسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية، والتي تحكمها المصالح الوطنية الروسية بالدرجة الأولى اقتصادية أكانت أم عسكرية، ويعتبر الموقف الروسي من الأزمة السورية انعكاساً لهذا التوجه في السياسة الروسية، حيث يجد الدعم الروسي للنظام السوري مبرراته في العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، والمصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا، وأيضاً في مستوى التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري الذي بلغ ذروته بين الجانبين خصوصاً بعد وصول كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسلطة في روسيا الاتحادية عام 2000، والرئيس السوري بشار الأسد للسلطة في سوريا في نفس العام، وهو ما يجعل المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا تقف حائلاً أمام أي محاولة لاستمالة موسكو لتغيير موقفها من الأزمة السورية.(دياب، 2013)

وبالنسبة إلى بداية العلاقات السياسية الروسية السورية، فقد كان الاتحاد السوفيتي السابق من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بسوريا، وأصرت موسكو على إدراج سوريا ضمن قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، رغم معارضة بريطانيا، وكذلك أيد الاتحاد السوفيتي بصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن عام

1946، مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي فور وصول الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970، وإعلانه انطلاق ما عرف بـــ " الحركة التصحيحية " التي كرست حكمه في استفتاء عام 1971. (الشيخ، 2013: 265)

قدم الاتحاد السوفيتي سابقاً دعماً سياسياً ودبلوماسياً مشهوداً لسوريا في المحافل الدولية، كذلك ساهم في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري وتطوره، لاسيما في فروعه الإستراتيجية كالطاقة والتعدين والري، واعتبر البلدان أن التعاون فيما بينهما متجاوباً مع مصالحهما المشتركة، وقد منح الاتحاد السوفيتي الدعم السياسي والعسكري لسوريا في مواجهتها مع إسرائيل، وذلك تحدياً للدعم الكبير الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لإسرائيل، وفي عام 1963م، أقيم مركز الدعم التقني للأسطول البحري السوفيتي سابقاً في ميناء طرطوس السوري، وأدى تطور العلاقات بين الجانبين إلى توقيع الرئيسين حافظ الأسد وليونيد بريجنيف في عام 1980 معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين مدتها 20 عاماً، الأمر الذي منح موسكو موطئ قدم في الشرق الأوسط، ومن ذلك الحين أصبحت موسكو مصدراً رئيسياً لتسليح الجيش السوري، الأمر الذي أدى إلى تراكم المديونية على سوريا، ففي عام 1992 كانت الديون المستحقة على سوريا لروسيا الاتحادية تتجاوز 13 مليار دولار(العريبي، 2014: 150)

تطورت العلاقات بين البلدين منذ أن التقى الرئيس السوري بشار الأسد بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2005 في موسكو، حيث تم تجاوز الخلافات حول حجم الديون المستحقة على سوريا، ووقع البلدان على اتفاقية تتضمن شطب 73% من الديون السورية أخذاً بالحسبان أن المبلغ المتبقي وقدره 3.6 مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية، وتم إبرام هذه الاتفاقية عام 2008، كذلك وافقت روسيا الاتحادية على أن تبيع أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة إلى سوريا على الرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية، ومع ذلك فإن بوتين ابتعد تماماً عن إظهار أي تراجع جدي في العلاقات الروسية الإسرائيلية، وكان يسعى للإبقاء على

علاقات وثيقة مع كل من إسرائيل وسوريا في آن واحد(الشيخ، 2013: 265-266)

أما فيما يخص العلاقات العسكرية الروسية السورية، فقد قدمت روسيا الاتحادية منذ أيام الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري الكبير لسوريا، حيث بدأت العلاقات العسكرية بين الطرفين عام 1955، عندما عرضت موسكو تزويد سوريا بمساعدة اقتصادية وعسكرية دعماً لدمشق من أجل رفضها الانضمام لحلف بغداد الذي تم تشكيله تحت رعاية بريطانية أمريكية، وبعد الهزيمة العربية عام 1967، ازدادت المساعدات السوفيتية لسوريا وأنشأ السوفييت حضوراً عسكرياً لهم في سوريا، وتدفقت الأسلحة الروسية إلى سوريا قبيل حرب 1973، واشرف المستشارون العسكريون السوفييت على نشاطات المواقع السورية القيادية، أما المشاركة السوفيتية الأكثر أهمية فقد كانت في أكتوبر 1973، وذلك من خلال الجسر الجوي والبحري الذي نقل ما يقارب 4000 طن من المعدات العسكرية لإعادة تسليح الجيش السوري(الكردي، 2014)

تمثل سوريا أحد أهم الزبائن الرئيسية بالنسبة لروسيا الاتحادية بما يتعلق ببيع السلاح الروسي في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من توقف هذا الدعم العسكري في عهدي الرئيسين غورباتشوف ويلتسين، إلا أن الدعم الروسي لسوريا عاد بقوة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، وتم عقد صفقات عسكرية كبيرة بين روسيا الاتحادية وسوريا، منها تقديم خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة، وازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، فوفقاً لـــ" معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، شكلت روسيا الاتحادية 78% من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و 2012، كما وصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا بين عامي 2007 و 2010، إلى 7.4 مليار دولار، أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الروسية السورية، فقد بدأت منذ منتصف الستينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق أكثر من 60 مشروعاً، ساعدت على ضمان ركائز إستراتيجية لسوريا في الحفاظ على أمنها الاقتصادي، ومن هذه المشاريع، سد

الفرات الذي حصلت سوريا بموجبه على قرض بمبلغ 2 مليون دولار عام 1966، وهو من أهم المشاريع المائية الكهربائية، كما شهدت الاتفاقيات اللاحقة بين الجانبين مشاريع لبناء مصانع مختلفة كمصنع لإنتاج الأنابيب من الحديد والصلب، ومصنع لإنتاج قضبان وصفائح الألمنيوم، ومصانع للنسيج والسكر، والإطارات وغيرها، واستناداً لاتفاقية التعاون الاقتصادي الفني الموقعة عام 1972، تعهدت موسكو بتقديم قرض بمبلغ 400 الف دولار، لتمويل مشاريع النفط، وتسوية قيمة التجهيزات والمواد، وقطع التبديل المشتراه من الاتحاد السوفيتي(الشيخ، 2013: 266)

وفي عام 1993، وقع البلدان اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني التي شكلت بموجبها اللجنة الروسية السورية المشتركة، الخاصة بالتعاون في مجال التجارة الاقتصادية والتقنيات، وفي عام 2004، تم تشكل مجلس الأعمال الروسي السوري برعاية مجلس الأعمال الروسي العربي(الشيخ، 2013: 267)

بينما تم في عام 2005 توقيع اتفاق روسي سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي في الزيارة التي تمت للرئيس الأسد إلى موسكو وتم إبرام اتفاقيات ومشاريع كبيرة زادت على مائة مشروع تجاري واقتصادي، هذا فضلاً عن العلاقات الثقافية التي تجمع بين البلدين في إطار اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتي تم توقيعها عام 1995، بالإضافة إلى عمل المركز الثقافي الروسي في دمشق، وجمعية الصداقة السورية الروسية.(قطايا، 2012)

وفي الفترة الأخيرة تطورت العلاقات التجارية بين البلدين بصورة سريعة حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 2 مليار دولار، كما خفضت روسيا الاتحادية الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من سوريا بنسبة 25 % وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية، في حين وصل حجم التبادل التجاري الروسي السوري عام 2011 إلى 1.9 مليار دولار، من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار(Kemaloglu, 2012: 13)

إضافة إلى وجود العديد من الشركات الروسية التي تعمل على مشاريع كبرى في سوريا، نذكر منها شركة Stroytransgaz، وهي شركة فرعية تابعة لشركة

غازبروم الروسية، وقد بنت هذه الشركة حوالي 319 كم من خط الغاز العربي الذي يطلق عليه خط الرحاب ــ حمص عام2008 ، ومحطة لمعالجة الغاز عام 2009، بينما شركة Tatneft وهي سادس أكبر منتج للنفط الخام في روسيا الاتحادية فلديها مشروع مشترك مع الشركة السورية العامة للبترول لاستكشاف وتطوير حقول النفط منذ عام 2005 (BAGDONAS, 2012: 64)

فالسعي الروسي للتمسك بمكانته في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية فهي تسعى إلى منع المنافسين من مزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الدولي والاقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطله على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا الاتحادية تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الاوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا(قبلان، 2014: 317-318)

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر جانباً مهماً من التحرك الروسي تجاه الأوضاع التي شهدتها سوريا، فسقوط النظام السوري سيمكن من اضعاف الاحتكار الروسي للغاز في أوروبا والذي سيؤدي حتماً إلى تضرر اقتصادها، لذا فقد عملت روسيا الاتحادية على دعم النظام السوري منذ بداية الازمة لإفشال أي مخطط تسعى اليه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للسيطرة على حقول الغاز والنفط في المنطقة وتجنيب أوروبا استيراد الغاز الروسي.

واستناداً لما سبق، فالمصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة سياسية وعسكرية واقتصادية إستراتيجية في جوهرها، وتعد أحد أهم المصالح الروسية في سوريا هي الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس، حيث يستضيف ميناء طرطوس قاعدة روسية تم تشييدها فترة الحرب الباردة لدعم الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط بموجب اتفاقية بين البلدين عام 1971، وتعد هذه القاعدة آخر موقع بحري لأسطول روسيا الاتحادية بمنطقة البحر المتوسط، وهي مخصصة لخدمة السفن الروسية وسلاح البحرية التي تؤدي مهمات عسكرية في البحر المتوسط وخليج عدن، وتتيح لها التزود بما تحتاجه من الوقود وأعمال الصيانة، وقد وافق

الأسد عام 2008، على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثابتة للسفن الروسية في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك تعمل روسيا الاتحادية على تحديث القاعدة وتوسيع الميناء حتى يستطيع استقبال سفن عسكرية أكبر حجماً، لتزيد من حضورها في البحر المتوسط، وفي هذا الصدد صرح القائد العام للقوات البحرية الروسية الفريق" فيكتور تشيركوف" في عام 2012، أن روسيا الاتحادية لا تعتزم التخلي عن قاعدتها البحرية العسكرية في ميناء طرطوس السوري"، الأمر الذي يوضح مدى أهمية القاعدة لروسيا الاتحادية، والتي عملت موسكو على توسيعها وتطويرها(BAGDONAS, 2012: 62).

وتكمن أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا الاتحادية بانه ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري، كما انه يساهم في استعادة روسيا الاتحادية لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الاوسط، اضافة لذلك فهو إعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي بالنسبة للبحرية الروسية (4: 2013 Delanoe,).

بناءً على ذلك، يمكن القول بأن سوريا دولة محورية بالنسبة إلى التطلعات الروسية، ورغم أن قاعدة طرطوس هي قاعدة متواضعة نسبياً إلا أنها تعد مرفقاً روسياً الاتحادية وقاعدة إستراتيجية مهمة بالنسبة لموسكو، وذلك نظراً إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، حيث تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا الاتحادية، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات موسكو، فموقع سوريا المطل على البحر المتوسط وإسرائيل وتركيا والعراق ولبنان والأردن يجعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا الاتحادية من أن يسمح بخسارتها، بالاضافة الى ما تمثله سوريا من اهمية في معادلة القوى الدولية والاقليمية، حيث تشكل العلاقة بين روسيا الاتحادية وسوريا امتداداً طبيعياً للعلاقة التاريخية بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والأنظمة الاشتراكية في المنطقة العربية، وقد توطدت تلك العلاقات بين البلدين مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطه عام 2000، والذي بدأ بتوظيف وتوجية السياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النمو السياسي والاقتصادي

الروسي، حيث لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً على الساحتين الدولية والاقليمية، وتكمن فاعلية الدور الروسي في استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وإعادة التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية في علاقات متكافئة ضمن اطار نظام متعدد الاقطاب.

2- الأهمية السورية بالنسبة للولايات المتحدة:

نظرت الولايات المتحدة إلى علاقتها بسوريا من منظور إستراتيجيتها العامة في الشرق الأوسط، وكانت الإستراتيجية الأمريكية في الماضي متعلقة بالصراع بين المعسكرين، والتي باتت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعرف بثلاث محددات رئيسية والمتمثلة في: أمن إسرائيل، وضمان إمدادات النفط ومنع آثار تعطله على الاقتصاد العالمي، ومكافحة الإرهاب بتعريفه الأمريكي، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع سوريا باعتبارها "عدواً" لحليفها الأهم في الشرق الأوسط "إسرائيل"، إلا أن مراعاة مصالح أمريكية أخرى دفعت واشنطن بالحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق بشكل دائم. ولم تشهد العلاقات الأمريكية السورية تأزماً كبيراً، رغم انفتاح سوريا على الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الاتحادية لاحقاً، إلا خلال فترات محددة أهمها عهد الرئيس الأمريكي" رونالد ريغان" في ثمانينيات القرن العشرين، وكذلك خلال فترة "المحافظين الجدد" في عهد الرئيس الأمريكي" بوش الابن"، عندما رفعت واشنطن شعار تغيير الأنظمة الدكتاتورية التي اعتبرها المحافظين الجدد المصدر الرئيس لإنتاج الإرهاب.

وعلى خلاف إيران وكوريا الشمالية والعراق" لم تدرج واشنطن سوريا ضمن قائمة الدول المعادية للولايات المتحدة أو ما تسميه" محور الشر" الذي تألف من الدول الثلاث المذكورة، وحتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لم تستهدف واشنطن النظام السوري ذاته. بل إن سياسة المحافظين الجدد وتوجهاتهم استهدفت السياسة الخارجية السورية، حيث قامت إدارة بوش الابن بالضغط على القيادة السورية لوقف دعم حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وتقليص الدور السوري في لبنان، وفك الارتباط مع إيران، وقد أدى الضغط الأمريكي على النظام السوري بعد احتلال العراق، والذي عبر عنه بشكل خاص بقانون" محاسبة سوريا"

وشروط وزير الخارجية الأمريكي السابق" كولن باول" إبان زيارته دمشق عام 2003، حالة من الالتفاف الشعبي حول النظام السوري ورفض شروط واشنطن، وفي عام 2004 صنفت إدارة بوش الابن سوريا ضمن " الدول المارقة" وفي العام نفسه أقر الكونجرس الأمريكي قانون " محاسبة سوريا" بسبب دعمها "الإرهاب" من وجهة النظر الأمريكية(بشارة، 2013: 461-462)

فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة متورطة في دعم الإرهاب، من خلال دعم حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، فالإدارة الأمريكية تعتقد أن لديها مصلحة إستراتيجية في إستبدال نظام الأسد، إذ أن سوريا وفقاً لهم لا تزال تشكل تهديداً للإستراتيجية الأمريكية والمصالح الأمنية في الشرق الأوسط، وأنها طورت برامج يشتبه أنها أسلحة دمار شامل، وعززت علاقاتها السياسية والعسكرية مع الدول" المارقة" حسب التصنيف الأمريكي، مثل إيران وكوريا الشمالية(الماسيان: 2012)

وقد ازدادت ضغوطات الإدارة الأمريكية على النظام السوري بصورة غير مسبوقة بعد احتلال العراق عام 2003، والذي وصل إلى درجة عزم الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بعد نجاحه في ولايته الثانية عام 2004، على الدفع باتجاه التغيير في سوريا، في خطوة كانت توحي بأن الإدارة الأمريكية ترى إستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط من خلال عملية "استبدال" سياسي للنظام السوري، وازدادت وتيرة هذا الضغط بسحب السفيرة الأمريكية من دمشق " مارجريت سكوبي" عقب اغتيال الرئيس اللبناني السابق رفيق الحريري عام 2005 (بدوي، 2015)

في ظل ما سبق، دخلت العلاقات الأمريكية السورية مرحلة من التأزم، واتهام واشنطن المباشر لدمشق بضلوعها في اغتيال رفيق الحريري، خصوصاً بعدما تحدث المحقق الدولي " ديتلف ميليس" عن أدلة واتصالات تمكن من توجيه تهمة (التخطيط للأغتيال) لمسؤولين وشخصيات كبيرة في النظام السوري، حيث شكلت حالة اغتيال الحريري مدخلاً إلى زيادة الضغط الأمريكي على سوريا، لاسيما بعد قرار مجلس الأمن "1559" الذي نص على انسحاب القوات السورية من لبنان.

بدأت واشنطن تتحدث عن نزع "الشرعية الدولية" عن النظام السوري، بذرائع "دعم الإرهاب" في إشارة إلى "حزب الله" و"حماس" والسماح بدخول "متمردين" إلى العراق لاستهداف القوات الأمريكية، إلى أن بدأت تظهر حالة" العزلة الدولية" للنظام السوري، حيث أُسست آلية عزل النظام، بناءاً على فكرة أمريكية من خلال الضغط لتغيير" سلوك النظام"، وإجباره على التكيف مع السياسات الأمريكية في المنطقة، وليس إسقاطه، فالاتهامات الدولية لدمشق على خلفية اغتيال الحريري، لم تستهدف الرئيس بشار الأسد، وعمدت الروايات الأمريكية إلى تحميل بعض القادة الأمنيين السوريين مسؤولية الاغتيال، لا النظام السوري ككل، وتركت للرئيس الأسد مخرجاً لتغيير سياساته، إلا أن استمرار دمشق في سياساتها ورفض الضغوط الأمريكية أدى إلى فرض "عزلة دولية" وحصاراً سياسياً محكماً على النظام السوري(بشارة، 2013: 463)

وبعد أن أعادت واشنطن تقييم سياستها تجاه سوريا منتصف عام 2007، كانت ترى أن التعاون مع دمشق مفيد في دفع المصالح الأمريكية على عدة جبهات بما في ذلك مستقبل العراق واستقراره، وخلق دولة قابلة للحياة في لبنان، وعلى المدى الطويل المساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل على كافة الجبهات، وتحجيم نفوذ إيران في المنطقة، لكن تلك الملفات امتلكت فيها سوريا رصيداً كبيراً من المناورة وقدرة فعلية على التأثير، حيث زاد الارتباط السوري الإيراني وساهمت سوريا بقدر كبير في إرباك الحسابات الأمريكية وكانت حائلاً دون تقدم المخططات الأمريكية، وشهدت المنطقة تطورات أهمها الحرب على لبنان عام 2006، وأخرى على غزة نهاية عام 2008، ولم تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة من تحقيق انجاز عسكري أو سياسي حاسم فيها، بل ثبت ذلك مدى تأثير الدور السوري(بدوي، 2015)

شهدت العلاقات الأمريكية السورية بعد تسلم الرئيس باراك اوباما مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بداية عام 2009 نوعاً من الانفتاح، من خلال استخدام لغة مخالفة تماماً عن الأدبيات التي استخدمت في عهد الإدارات السابقة،

وأملت القيادة السورية في أن يساهم تقلد اوباما الحكم في الولايات المتحدة في إلغاء قانون محاسبة سوريا، وفي زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين.

بدأ الطرفان "السوري والأمريكي" مرحلة " اختبار نوايا " اتسمت بـــالترقب والحذر عبر اتصالات لعدة شهور، وزيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية "جون كيري" إلى سوريا عام 2010، وقرار الرئيس أوباما بعودة السفير الأمريكي إلى دمشق، إذ كانت سوريا المستفيد الأكبر من هذا التطور واستطاعت انجاز سياسة خارجية متميزة مكنتها من إعادة التموضع إقليمياً، وإنجاز شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، وأصبحت رقماً لا يمكن تجاهله في ترتيبات المنطقة، وبالتالي وضع النظام نفسه بمنأى عن تكرار السيناريو السابق من العزلة والعقوبات، إلى أن انفجرت الثورة السورية عام 2011. (بدوي، 2015)

قد تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري خلال الثورة بالتدرج، وغلب عليه طابع الارتباك والتردد تجاه بدائل التعامل معه، وهو أمر منطقي بالنظر إلى التحديات التي يفرضها بقاء النظام أو تغييره تجاه التقدم في أي من الملفات التي يمتلك النظام السوري قدرة كبيرة على التأثير فيها، وقد عادت دوائر الاهتمام بالأزمة السورية في واشنطن لمربع الجدل المتجدد حول البدائل نحو سوريا، حيث تعد الأزمة السورية اختباراً قاسياً للولايات المتحدة وأزمة تهدد مصالحها في المنطقة، ويبدو أن الولايات المتحدة غير قادرة على بلورة سياسة واضحة تجاه هذه القضية المعقدة والمتشابكة الأطراف بتقاطعها مع مصالح قوى إقليمية ودولية أخرى، مثل إيران، وروسيا الاتحادية، والصين، وارتباطها بتعقيدات محلية، وإقليمية وأمنية وأخرى متعلقة بحالة الصراع التاريخية بين سوريا وإسرائيل.

فالسياسة الأمريكية تجاه سوريا، والنابعة من عدة ارتباطات مصلحية تضعها الأزمة على المحك، حيث تتمثل المصالح الأمريكية في سوريا في منع انتشار الأسلحة الكيماوية السورية أو وصولها إلى الجماعات المسلحة، ومنع انتقال الصراع إلى دول الجوار السوري، وكذلك الحد من نفوذ القوى الإقليمية لا سيما إيران، ومنع جماعات القاعدة من العمل بحرية في سوريا، والتي بات نشاطها في أتساع، وبالطبع ضمان امن إسرائيل الذي يواجه احتمالات خطر وصول إسلاميين إلى الحكم في

دمشق، وإلى جانب هذه المصالح الحيوية، يحدد سياسة واشنطن أيضاً دعمها للمعارضة السورية، مع حرصها الشديد على عدم الانخراط بشكل عسكري مباشر في الأزمة، وذلك أن مثل هذا التدخل يعني تورطها في صراع طويل الأمد، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نشاط جماعات القاعدة، ونشوب حرب بالوكالة بين حلفاء إيران وروسيا الاتحادية من ناحية، وحلفاء الولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، ما يعني تعقد المسارات وزيادة المخاطر على امن إسرائيل بالنسبة لواشنطن(دالتون، 2012)

الفصل الرابع

المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية

1.4 المواقف الإقليمية تجاه الأزمة السورية:

نتج عن الأزمة السورية الراهنة مجموعة من التفاعلات الدولية بسبب تأثير الداخل السوري في الخارج الدولي من ناحية، وتأثير الداخل السوري في المحيط الداخلي للجوار الإقليمي من ناحية أخرى، ووفقاً لأولويات المصالح واعتبارات جني المنفعة، تتحدد توجهات القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية، والتي يلعب بها عامل المصلحة دوراً حيوياً في تحديد مواقف هذه الأطراف، خاصة وأن انخراط القوى العربية والإقليمية الفاعلية في مسار الأزمة أدى إلى زيادة تعقيد المشهد السوري. فعلى المستوى العربي تباينت مواقف بعض الدول العربية وفقاً للتطورات السياسية فيها والتي أثرت وتأثرت بالأزمة، نتيجة حالة عدم الاستقرار بسبب موجة التغيير التي شهدتها تلك الدول في أعقاب الربيع العربي.أما على المستوى الإقليمي فقد ساهمت الأزمة في استقطاب تركيا وإيران لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما عبر حالة التنافس والتي اتضحت في تقاطع السياستين وتناقضها تجاه الأزمة ما بين داعم للنظام السوري والأخرى ضده، وفيما يلي أهم المواقف العربية والإقليمية تجاه الأزمة والتي كان لها تأثير في تعقيد مشهد الأزمة لتصبح أزمة دولية في نهاية المطاف.

أولاً: الموقف الإيراني من الأزمة السورية:

تعود جذور التقارب والتوافق في العلاقات السورية الإيرانية إلى قيام الثورة الإسلامية ونشأة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث لعب النظام السوري دوراً كبيراً في دعم الثورة الإسلامية والعمل على إسقاط نظام الشاه عام 1979، ومهدّ هذا الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سوريا وإيران، على الرغم من الدولتين تفرقهما الأيديولوجية بحكم علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني إلا أن المصلحة والمنفعة السياسية المتبادلة قد جمعتهما، فكل منهما تمثل أهمية للأخرى إذ تمثل سوريا مدخلاً لإيران للعالم العربي والإسلامي، كما أن إيران تعتبر العمق

الاستراتيجي لسوريا وورقة تفاوضية وإستراتيجية تلوح بها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عند الحديث عن أي ترتيبات إقليمية أو دولية.

في ظل طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، وقفت إيران إلى جانب النظام السوري سياسياً وعسكرياً واقتصادياً منذ بداية الأزمة عام 2011 إذ لا يمكن تصور صمود النظام السوري دون فهم الموقف الإيراني وإبعاده من الأزمة السورية والذي يأتي في إطار المشروع الإيراني الإقليمي والذي لخصه رجل الدين الإيراني "مهدي طائب" رئيس مركز عمار الاستراتيجي لمكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الأيرانية بقوله " أن سوريا تشكل المحافظة 35 وتعد محافظة إستراتيجية بالنسبة لإيران، وانه في حال خسارة سوريا فلا يمكن الاحتفاظ بطهران "(العربية نت، 2013)، حيث تمثل سوريا قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني وتوفر لها نافذة على البحر المتوسط وطريقاً أمناً للبنان وهذا ما يجعل إيران طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي بحكم امتدادها في لبنان بالإضافة إلى أن سوريا تعتبر ضمانه حيوية للنفوذ الإيراني في العراق. (ابو الحصين، 2012)

اتخذت إيران موقفاً داعماً للنظام منذ بداية الأزمة وظهر ذلك من خلال تبني إيران الرواية الرسمية والنموذج الإعلامي للأحداث في سوريا، وذلك من خلال وصف الاحتجاجات بالمؤامرة الخارجية التي تستهدف صمود سوريا ومقاومتها في وجه الصهاينة والغرب (Goodarzi, 2013 :50)، إذ أبدت إيران مخاوفها من امتداد رياح التغيير إلى سوريا الحليف الاستراتيجي والأهم بالنسبة لها، وفرض عليها تحديات تتمثل في إمكانية سقوط احد أهم حلفاءها في المنطقة مما يقطع عليها التواصل مع حزب الله اللبناني ومنظمات المقاومة الفلسطينية ويضع عوائق أمام النفوذ الإيراني في المنطقة، مما وضعها في مأزق ازدواجية المواقف من الثورات العربية والتي كانت توصفها بالمطالب العادلة والمشروعة، فواجهت إيران في موقفها من الأزمة السورية أزمة المصداقية وازدواجية الخطاب السياسي والذي أبدت فيه دعماً للثورات العربية ومطالبات الإصلاح ومفارقتها الكبيرة في موقفها

تجاه الأزمة السورية الداعمة فيه للأنظمة الاستبدادية (25: 2013، Barnes& (Levy

لقد جاء تأييد إيران للنظام السوري كمحاولة استباقية لعدم نجاح الثورة لما قد يترتب على ذلك الأمر من تهديد كبير للمصالح الإقليمية الإيرانية، إذ ترى إيران أن حل الأزمة السورية ينطلق من إصلاح النظام بما ينسجم مع الرؤية الإستراتيجية لإيران ويتوافق مع تصور النظام السوري، بحيث تنتقل سوريا إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً وبتعددية سياسية حذرة وإصلاحات شكلية دون المساس بسلطات رئيس الدولة والأجهزة المرتبطة به، مما يمكن النظام من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية والاستمرار في إتباع الحل الأمني لقمع الثورة في سوريا (Barnes& >(Levy, 2013: 26 – 27

تجاوز الدعم الإيراني حدود التأييد وتبني مواقف النظام السوري إذ تم توجيه الاتهامات لإيران بالمشاركة في قمع المظاهرات في سوريا، فبحسب ما نشرت صحيفة بوست الأمريكية " فإن إيران ترسل عناصر مدربة من قوات النخبة " فيلق القدس " ومستشارين عسكريين لمساعدة النظام السوري في قمع الثورة والمعارضة السورية والمشاركة بالقتال إلى جانب قوات بشار الأسد " (ادريس، 2011: 181-182)، حيث جاء دفاع إيران عن النظام السوري عبر أكثر من مسؤول بالتأكيد على أن الشعوب العربية تدرك أن ما يجري في سوريا مؤامرة أمريكية لدعم الكيان الصهيوني، والتحذير بأن أي تهديد لسوريا من حلف الناتو بشن هجوم ضد النظام السوري سيغرق الناتو في مستنقع شبيه بأفغانستان، وان الفراغ السياسي في سوريا سوف يسبب كارثة إقليمية ودولية " (جريدة السفير، 2011)

مما سبق يمكن القول بأن الموقف الإيراني تجاه الأزمة السورية يقوم على قناعات استراتيجية بان سوريا هي جوهر ومحور المشروع الايراني الاقليمي، وعليه فان بقاء النظام سيسهل المهمة الايرانية في نشأة الهلال الشيعي وهو أحد الأستراتيجيات التي تسعى ايران لتحقيقها منذ عام 1979، وذلك لمنع تشكل هلال سني يمتد من الخليج الى سوريا يكون عائقاً امام تطلعات ايران، إذ تفسر المواقف الإيرانية من الأزمة السورية طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة العربية، حيث

تقع سوريا في قلب هذا المشروع كونها على تماس مباشر مع إسرائيل في عدد من الجبهات، فسوريا تشكل مدخلاً لإيران إلى قلب العالمين العربي والإسلامي بما يضمن التوسع الإقليمي وقيادة العالم الإسلامي وخدمة أهدافها ومشروعها في المنطقة.

ثانياً: الموقف التركي من الأزمة السورية:

شهدت العلاقات السورية التركية نقلة نوعية ومزيداً من التقارب منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 حيث أسهم في تحول شامل في العلاقات بين البلدين، وقد شمل هذا التحول ايضاً سياسة تركيا الخارجية ازاء المنطقة العربية ككل وكانت سوريا في قلب هذا التحول للدفع بالمشروع التركي على الصعيد الإقليمي (بكير، 2013: 1-2)، فقد تميز الموقف التركي تجاه الأزمة السورية في بداياتها بخصوصية شديدة، فالعلاقات السورية التركية بالغة الحساسية والأهمية، ففي حين تمثل سوريا بالنسبة لتركيا بوابتها نحو العالم العربي على نحو أسهم في تصاعد الدور التركي إقليمياً ودولياً تعتبر تركيا نافذة سوريا لكسر حاجز العزلة الغربية. (عبد الفتاح، 2011: 193)

وبناءً على ذلك، فقد اتسم الموقف التركي بالتصاعد التدريجي، حيث اتخذت في بداية الأزمة سياسة توازنية عبرت عنها من خلال رسالة مفادها أن التغيير في سوريا أمر لا مفر منه على أن يكون هذا التغيير تحت قيادة الرئيس بشار الأسد وهو ما تم التعبير عنه بمعادلة التغيير مع الاستقرار، إذ حرصت تركيا على الوقوف في المنتصف عبر تأكيد المطالب المشروعة للشعب وإعلان مؤازرتها للرئيس بشار الأسد وثقته به بقدرته على تلبيه المطالب الشعبية واتخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية جوهرية في البنية الأساسية تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية (ياسين، 2012)

حاولت تركيا الضغط على النظام السوري لاحتواء الأزمة، إلا أنها فشلت في دفع النظام نحو تحقيق إصلاحات حقيقية، وبذلك توصلت تركيا إلى نتيجة مفادها أن النظام السوري يسير في اتجاه مغاير للنصائح التركية، مما حدا بأنقرة بتغيير لهجتها تجاه الرئيس السوري وبدأت بتفعيل أوراق الضغط ضد النظام السوري من خلال

استضافة مؤتمر لمراقب الإخوان المسلمين في سوريا وعدة اجتماعات للمعارضة السورية في إشارة إلى استعدادها للتعامل مع بديل عماده تيار الإخوان المسلمين في حال آلت الأمور إلى سقوط نظام الأسد. (احمد، مسعد، 2011: 104)

وبالرغم من استخدام تركيا العديد من الأوراق الضاغطة على النظام السوري لإجبار الأسد على إيجاد حل سياسي وتغيير طريقته في التعامل مع الأزمة، إلا أنها فشلت مما أدى إلى القطيعة شبه الكاملة بينها وبين النظام السوري، وذلك بعد فشل وزير الخارجية التركي أوغلو في إقناع النظام السوري بإعادة الجيش إلى ثكناته ووقف العمليات العسكرية والبدء في عملية سياسية لحل الأزمة (بشارة، 2013: 502)

وبعد تطور الأحداث في سوريا بشكل عنيف، ظهرت حدة الموقف التركي تجاه النظام السوري، إذ طالب الرئيس التركي اردوغان نظام الأسد بالاستسلام لمطالب الشعب معبراً بأنه لا يمكن السكوت عما يحصل في سوريا من سفك للدماء وواصفاً الحملة السورية ضد الاحتجاجات بالوحشية محذراً الأسد من تكرار مذابح حماة عام 1982. (عباس، 2011)

وضمن هذا التحول في الموقف التركي، فقد عبرت تركيا عن سياستها عبر تسليط الضوء بشكل اكبر على المخاوف الناجمة من الوضع في سوريا في ظل ازدياد الضغوطات الداخلية والإقليمية والدعوة إلى فرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس الأمن والتحذير من التداعيات الكارثية للازمة هذا إلى جانب استضافة تركيا لمؤتمرات المعارضة السورية وانتقاد النظام ومطالبته بالتنحي(باكير، 2011: 7-14)، كما عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي، بسبب الرفض الروسي لإصدار قرارات إدانة بحق النظام السوري في مجلس الأمن، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا، حيث قامت تركيا بنشر قواعد صواريخ "الباتريوت" التابعة لحلف شمال الأطلسي "الناتو" على حدودها الجنوبية (الجزيرة نت، 2013)

وفي ظل التدخل العسكري الروسي في سوريا باتت تركيا تشعر بأنها غير قادرة على القيام برد عملي لاسيما في ظل خذلانها من قبل حلفاءها الغرب وشعورها بأن التعاطي الأمريكي وحلف الناتو مع الأزمة لم يحقق المستوى المطلوب، كما أن اقتراحها بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا لم يلقى التجاوب من الغرب وعليه فإن رهان تركيا على جلب الناتو للتدخل عسكرياً في سوريا بات من الوهم السياسي أو الرهان الخاطئ، إذ أن سياسة الناتو بهذا الخصوص بدت على شكل تصريحات إعلاميه لا أكثر (دلي، 2015)

ثالثاً: الموقف السعودي من الأزمة السورية:

ظهر الموقف الرسمي السعودي مؤيداً للنظام السوري في بداية الأزمة، حيث تلقى الرئيس السوري بشار الأسد في عام 2011، اتصالاً من الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز أبدى فيه دعم المملكة العربية السعودية لسوريا في وجه المؤامرة التي تستهدفها، وأكد فيه أن المملكة العربية السعودية تقف إلى جانب سوريا قيادة وشعباً لإحباط هذه المؤامرة (سيريا نيوز، 2011) ويمكن تفسير الموقف السعودي المتضامن مع النظام السوري في بداية الأزمة باتخاذ المملكة العربية السعودية موقفاً مناهضاً للتحولات السياسية في المنطقة العربية حيث عارضت طريقة تغير أنظمة الحكم بالثورة والاحتجاجات الشعبية، ولم يخرج الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية عن تلك المواقف في بداية الأزمة (بشارة، 2013: 537-538)

وقد حصل التغيير في الموقف السعودي مع الرسالة التي وجهها الملك الراحل عبد الله والتي تعتبر نقطة تحول في الموقف السعودي، إذ نصت الرسالة على تفعيل الحكمة لدى القيادة السورية وان ما يحدث في سوريا لا تقبل به المملكة العربية السعودية من إراقة دماء الأبرياء فجاءت الكلمة بنبرة تحذيرية لا تستهدف القطيعة الكاملة ولكنها تطالب في الوقت ذاته بوقف الحل الأمني وانتهت الرسالة باستدعاء السعودية سفيرها في دمشق للتشاور دون سحبه أو قطع العلاقات الدبلوماسية (جريدة الشرق الأوسط، 2011)

تزامن هذا التغيير في الموقف السعودي مع بروز دبلوماسية غربية أكثر حدة ضد النظام السوري إذ اعتبرت أن النظام السوري فاقد للشرعية وترافق مع ذلك

قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على شخصيات في النظام السوري بما فيهم الرئيس السوري بشار الأسد، كما صعدت تركيا لهجتها تجاه الرئيس الأسد ونظامه(بشارة، 2013: 540)

ويمكن القول ان بعد الاستقطاب الطائفي كان حاضراً في التوجه السعودي لا سيما عند رجال الدين والمؤسسات الدينية الامر الذي شكل عاملاً ضاغطاً على صناع القرار لتغيير الموقف من النظام السوري اذ وجدت السعودية في الثورة السورية فرصة استراتيجية للحد من النفوذ الايراني في دول المشرق نظراً لطبيعة التحالف الاستراتيجي السوري الايراني منذ نجاح الثورة الاسلامية عام 1979، فهذا التحالف شكل عائقا امام الدور السعودي في المنطقة وبناء على ذلك اتخذت السعودية موقفها المؤيد للثورة في سوريا والذي كان مدفوعاً بمنطق الصراع مع ايران ومحاولة وقف تمدد نفوذها الى الخليج ودول المشرق العربي (18-19: Barnes&Levy ،2013)

وبذلك انضمت السعودية إلى تركيا وقطر في الدعوة إلى تسليح المعارضة السورية وأصبحت تمول الثوار بالسلاح إلا أن ذلك اصطدم بمعارضة غربية خصوصاً من الولايات المتحدة والتي رفضت تسليح الثوار وفضلت البحث مع روسيا الاتحادية عن تفاهمات يمكن أن تنتج عنها حلاً للأزمة في ظل إصرار السعودية على رفضها للحلول والمبادرات السياسية وقناعتها بأن الحل في سوريا هو حل عسكري. (الجزيرة نت، 2013)

رابعاً: الموقف القطري من الأزمة السورية:

تطورت العلاقات السورية القطرية في فترة حكم بشار الأسد ووصلت على مستويات متقدمة من التعاون والتنسيق والتوافق في وجهات النظر الإستراتيجية، لا سيما دعم حزب الله في حرب لبنان عام 2006 ومساندة حركة حماس ووقوف قطر إلى جانب النظام السوري لكسر عزلته الدولية بعد اغتيال الحريري عام 2005 من خلال علاقات قطر المتميزة مع تركيا وفرنسا(2013 :20-21، Barnes&Levy)، فقد كان الموقف القطري تجاه الأزمة السورية في بدايتها يتسم بالغموض، حيث تعاملت قناة الجزيرة مع الأزمة في سوريا بتحفظ والاكتفاء بتغطية

جزئية للأحداث دون التشجيع على الثورة، وفي المقابل وضع الإعلام الرسمي السوري قطر في إطار وقوفها إلى جانب سوريا ضد المؤامرة التي تستهدف وحدتها، بخلاف الإعلام الخاص والغير رسمي الموالي للنظام السوري والذي هاجم قطر وقيادتها واتهم قناة الجزيرة بأنها صاحبة أجندة تخدم المشروع الصهيوني. (بشارة، 2013: 547-548)

إذ اتضح من تغطية قناة الجزيرة للأحداث في سوريا موقف قطر الغير معلن، وبناءً على ذلك تم التغاضي عن الإعلام الغير رسمي والموالي للنظام بمهاجمة قطر وأميرها، كما سمح للمتظاهرين السوريين بالوصول الى سفارة قطر والاعتداء على البعثة الدبلوماسية فيها، مما أدى إلى قيام قطر بتعليق عمل سفارتها في دمشق وإجلاء البعثة الدبلوماسية (بشارة، 2013: 556-557)، وبالتالي ساهم ذلك في زيادة الشرخ بين قطر والنظام السوري مما أوصل العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى درجة القطيعة واتخذت الخارجية القطرية في ضوء ذلك قراراً بإغلاق سفارتها في دمشق، وعلى الرغم من تأزم العلاقات والقطيعة الدبلوماسية، إلا أن قطر لم تسقط الحل السياسي إذ بذلت جهداً في الجامعة العربية للضغط على النظام السوري للقيام بخطوات إصلاحية لإنهاء الأزمة. (بشارة، 2013: 558-559)

لعبت دولة قطر دوراً فاعلاً في التحضير لمؤتمر أصدقاء سوريا والذي عقد أولى اجتماعاته في تونس عام 2012، وخرج بمجموعة من التوصيات من بينها فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على النظام السوري في خطوة تتجاوز الواقع الذي أرساه الفيتو الروسي- الصيني في مجلس الأمن، وبدأت قطر بتعزيز علاقاتها بتركيا من خلال التنسيق المشترك لتأليف جهة موحده ضد النظام السوري. ولم تكتفِ قطر بذلك؛ بل بدأت بالانفتاح على قوى المعارضة واستضافة المؤتمرات والاجتماعات في الدوحة، مما أدى إلى ولادة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والذي ساهمت فيما بعد بمنحه مقعد في الجامعة العربية خلال قمة الدوحة عام 2013، كما طالبت بتسليح الشعب السوري للدفاع عن نفسه وشرعت في مساعدة الثوار والجيش السوري الحر وإمدادهم في السلاح والتي أدت

دوراً مهماً في محاولة توحيد الكتائب المسلحة والعمل على تنظيم العمل العسكري والميداني (بشارة، 2013: 562-564)

2.4 المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية:

1.2.4 موقف روسيا الاتحادية من الأزمة السورية

أولاً: الموقف الروسي من الأزمة السورية:

اتسم الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية منذ عام 2011 بالدعم والتأييد للنظام السوري، حتى وان كانت تدين العنف والقمع الذي تقوم به قوات النظام ضد المتظاهرين، وعلى الرغم من اعتراف روسيا الاتحادية بحق الشعب السوري بالتغيير، إلا أنها أصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات والأهداف التي تحملها. وقد ساهم الموقف الروسي، في تشجيع نظام الأسد على السير في طريق الحل الأمني في تعامله مع المتظاهرين، كما عمل على إعطائه فرصة للمناورة السياسية. (أبو الحصين، 2012)

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها القيادة الروسية للنظام السوري في استخدامه القوة في قمع المظاهرات، ومطالبته بضرورة الإسراع في تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية، إلا أن الموقف الروسي قائم على تأييد ومساندة النظام السوري سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً منذ بداية الاحتجاجات في سوريا ، كما وفرت لها الحماية الدولية ومكنته من الصمود والمناورة السياسية رغم السلوك القمعي الذي اتسم به النظام في قمع المظاهرات، وما لقي هذا من إدانات عربية وعالمية. (ICRtoP, 2015)

فمنذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011 ، والحكومة الروسية ترى أن نظاماً صديقاً، يواجه تحدياً قد تصل به الأمور إلى ما وصلت إليه تونس ومصر. وتدرك موسكو بطبيعة الحال أن سوريا تعاني العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المماثلة لتلك التي تعاني منها معظم دول المنطقة، والمتمثلة بنظام أمضى زمناً طويلاً في السلطة، واخفق في إحداث تغييرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديمقراطية. وخلال الأشهر الستة الأولى

للاحتجاجات، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوازي مع العملية العسكرية لحلف "الناتو" في ليبيا، وأصبح الأهم بالنسبة لموسكو يتمثل في منع تكرار "السيناريو الليبي" في سوريا (Trenin, 2013).

وقد تعدد أنواع الدعم الروسي لسوريا، فبالإضافة إلى التعاون العسكري وإمداد الجيش السوري بمختلف أنواع الأسلحة، استعملت روسيا الاتحادية ومعها الصين حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن للحيلولة دون إدانة أو فرض عقوبات على النظام السوري، ولم يكن الدعم الروسي وليد اللحظة، فالبلدان تجمعهما علاقات إستراتيجية منذ حقبة الاتحاد السوفييتي، الذي كان صديقاً للرئيس السوري السابق حافظ الأسد. (الجزيرة نت، 2013)

ومع تصاعد الاحتجاجات وتطور الأزمة السورية نحو العسكرة ، حرصت روسيا الاتحادية على إظهار الوضع في سوريا بأنه "نزاع داخلي مسلح"، أو"حرب أهلية"، وأن الرئيس السوري بشار الأسد لايتحمل وحده مسؤولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان، "السلطة والمعارضة"، مسؤولية ما يحدث في ظل العنف المتبادل بين الطرفين، وقد أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى انه لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح، اضافة الى تأكيد روسيا الاتحادية على دور الطرف الثالث، وان النزاع من وجهة النظر الروسية، ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة السورية، وان هناك ما يسمى "القوة الثالثة"، وهي "تنظيم القاعدة"، وتنظيمات إرهابية مقربة منه لا سيما "تنظيم داعش" و "جبهة النصرة" وان تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي للمنطقة بأكملها، إذ ترى موسكو أن بين الثوار إرهابيين يتعين القضاء عليهم، وآلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها، الأمر الذي يزيد الموقف تعقيداً وعنفاً. (الشيخ، 2013: 252)

وعلى صعيد أخر، فإن الموقف الروسي سبق أن شهد مواقف متناقضة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة من جهة، وبين وزارة الخارجية من جهة أخرى حول توزيع الأدوار، إلا أن ذلك لا يمثل تغيراً استراتيجياً في الموقف الروسي تجاه الأزمة بقدر ما يشكل أرضية لفتح قنوات اتصال مع قوى المعارضة السورية،

وكذلك مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي في حال تغيرت المعادلة العسكرية على أرض الواقع، ويمكن القول أن ثبات الموقف الروسي بدعم نظام الأسد، يؤكد الاقتناع الروسي بأن الأوضاع لا تزال تحت سيطرة النظام ولا تفرض تغيراً في هذا الموقف (احمد ومسعد، 2013: 214)

أشار وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" بأن الموقف الروسي من الأزمة السورية يتمثل في ضرورة تسوية الأزمة سلمياً وبالاستناد إلى بيان جنيف الأول الذي تم التوصل إليه في مجموعة العمل الدولية من اجل سوريا في عام 2012، وقرار مجلس الأمن رقم "2118" الخاص بنزع السلاح الكيماوي السوري عام 2013، وكذلك بيان قمة الثماني الكبار في عام 2013 حول ضرورة تضافر كل الجهود الدولية من اجل مكافحة الإرهاب والتطرف، إلى جانب الالتزام بوحدة أراضي واستقلال سوريا، وضمان حقوق كل الطوائف الاثنية والعرقية والدينية والأقليات بعيداً عن تدخل أي قوة خارجية (عمارة، 2014)، ومن وجهة نظر الوزير لافروف، فإن الرئيس بشار الأسد يؤيده الكثير من السوريين وقد انتخبه نصف الشعب أو أكثر، وبناءً عليه فرحيله يقرره السوريون، وفق حوار وطني سوري شامل يتناول كل القضايا(شرارة، 2012)

وقد ساهم في تقوية وتصلب الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، عدة أسباب أهمها، الموقف السلبي للإدارة الأمريكية وتردد الغرب في دعم الثوار، وغياب قرار عربي قوي ومؤثر، هذا إلى جانب قدرة روسيا الاتحادية مع الصين على وقف أي قرار أممي ضد دمشق. فضلاً عن صمود نظام الأسد منذ بداية الأزمة، رغم بعض الانشقاقات التي حصلت في صفوف الجيش السوري، كذلك أدى تشرذم المعارضة السورية وبروز المنظمات الجهادية المسلحة لا سيما القريبة من تنظيم القاعدة، وتنظيم داعش، وجبهة النصرة في صفوف الثوار، وتصاعد مسار الثورة السورية نحو العسكرة منح روسيا الاتحادية الفرصة في ترسيخ وجهة نظرها بأن المعارضة سبب تفاقم الأزمة. (حجار، 2013)

وفي أواخر عام 2015، أعلنت روسيا الاتحادية، عن بدء عملية جوية ضد تنظيم داعش والجماعات الإرهابية في سوريا، حيث شنت طائرات حربية روسية

أولى غاراتها على مواقع تابعة لتنظيم داعش في سوريا (روسيا اليوم، 2015)، وعلق الرئيس الروسي بوتين" بأن عدد كبير من المسلحين من مختلف الدول يقاتلون في صفوف تنظيم الدولة ، وإذا نجحوا في سوريا، فإنهم سيعودون حتماً إلى بلدانهم ، وسيأتون إلى روسيا الاتحادية أيضاً، وأن الطريق الصحيح الوحيد لمكافحة الإرهاب الدولي في سوريا، يتمثل في القيام بخطوات وقائية، وتصفية المسلحين والإرهابيين في المناطق التي سيطروا عليها، دون أن ننتظر قدومهم إلى بيوتنا" (CNN بالعربية، 2015)

إن الأوضاع في سوريا قد تغيرت بعد أن أعلنت موسكو التدخل عسكرياً في سوريا، في ظل انتقادات دولية واسعة على هذه الخطوة الروسية. كما احدث هذا التصعيد الروسي توتر مع الغرب ، فمعظم المتتبعين لتداعيات الأزمة كانوا يعتقدون أن التصريحات والمبادرات الروسية التي سبقت هذا التدخل سواء على مستوى اللقاءات الثنائية في موسكو أو اللقاءات الجماعية الدولية والإقليمية كانت تدخل فقط في خانة المناورات السياسية والحرب الإعلامية لروسيا الاتحادية، إذ أن التدخل الروسي العسكري في سوريا يعد أهم منعطف تعرفه الأزمة السورية منذ اندلاعها (الطوسة، 2015)

ثانياً: أهداف الموقف الروسي من الأزمة السورية:

يقوم الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية على فكرة رفض أي تدخل خارجي للتغيير في سوريا، والتمسك بأن يقتصر دور القوى الدولية والإقليمية على رعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الأزمة، ورفض استصدار أي قرارات أممية من مجلس الأمن الدولي تدين النظام السوري أو تمهد لتدخل دولي في سوريا، هذا بالإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للنظام السوري، والترتيب لوجود طويل الأمد في القاعدة البحرية الروسية في طرطوس (احمد ومسعد، 2013: 213)،

ويدعو الموقف الروسي حيال الأزمة السورية إلى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت القيادة الروسية تتعامل معها وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في الشرق الأوسط، ووقوفهم القوي إلى جانب النظام السوري

بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية والعسكرية واللوجستية، ولفهم الموقف الروسي من الأزمة السورية لا بد من فهم محاولة روسيا الاتحادية تأدية دور عالمي، لا سيما في آسيا، ففي هذه المنطقة يمكن لروسيا الاتحادية أن تبدأ عودتها، مع انحسار النفوذ الأمريكي، في ظل وجود دول صاعدة مثل الصين والهند ومع فشل التدخل الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط بعد تجربتي أفغانستان والعراق، وبوجود مستفيد من هذا الفشل جاهز للتعاون مع روسيا الاتحادية وهو إيران، ومن المفيد أيضاً توضيح الرؤية الإستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا الاتحادية في العالم والقائمة على ما تسميه "الاوراسية الجديدة". حيث يحدد المفكر الروسي "اليكسندر دوغين" مُنظر "الاوراسية الجديدة"، في كتابه "أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الاتحادية الجيوبولتيكي"، الصادر عام 1999، محاور الجيوبولتيكا الواجب التحالف معها من اجل إقامة الاتحاد الاوراسي. ويعتبر دوغين "أن إيران الحليف الاستراتيجي الأهم، لأنها المدخل الروسي إلى الدول الإسلامية والعربية واسيا الوسطى والمياه الدافئة"(بشارة، 2013: 483 – 485)

كما أن روسيا الاتحادية بحسب دوغين، تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الغربية الأطلسية مثل العراق وليبيا، ومن ثم سوريا لأنها متناقضة في توجهاتها بين الميل إلى الغرب أو العداء له. وبعد خروج العراق من "المعادلة الاوراسية" عقب الغزو الأمريكي عام 2003، وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي إبان الثورة الليبية عام 2011، لم يبق أمام روسيا الاتحادية إلا سوريا، حيث يساهم المشروع الاوراسي في تفسير الموقف الروسي، من جهة الحاجة إلى دور الحليف الجيوبولتيكي الإيراني، ومن ناحية أخرى القلق الروسي من النفوذ التركي في آسيا الوسطى الذي يستند إلى أسس مذهبية واثنية، إذ بدت روسيا الاتحادية الدولة الأكثر تخوفاً من وصول الإسلاميين إلى السلطة سواء في سوريا أو في دول الثورات العربية الأخرى.

ووفق هذه المعطيات، يمكن إجمال أهم أهداف الموقف الروسي من الأزمة السورية في الآتي:

1- استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها كقوى كبرى والتغيير في موازين القوى العالمية:

اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، شكل التطويق التدريجي لروسيا الاتحادية في مجالها الحيوي خوفاً من روسيا الاتحادية المحتملة اكثر منه من روسيا الاتحادية القائمة، وقد استشعرت روسيا ذلك لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها في اتخاذ خطوات فعالة في مواجهة هذا التطويق، لكن ونتيجة للتطورات الروسية الداخلية، منذ تولي الرئيس بوتين السلطة عام 2000 ، بدأت روسيا الاتحادية تظهر من جديد كقوة كبرى، ويبدو أن مشروع بوتين يمثل محاولة لمنع أي تمدد للناتو في المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، خصوصاً غرب أسيا الذي يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، حيث تقع كل من إيران وسوريا، وهما الدولتان اللتان يعتبرهما بوتين "ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من روسيا" (2015، Courtney)

فمنذ عام 2000 سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا الاتحادية كـــقوة عظمى من اجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط، وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا الاتحادية ، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتين، فموقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط، وإسرائيل، ولبنان، وتركيا، والأردنّ، والعراق، يجعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا الاتحادية (بورشفسكايا، 2013)، فسوريا بموقعها الجغرافي المتميز وتحالفها مع إيران تعتبر منطلقاً مثالياً لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، ذلك أن سقوط النظام السوري يعني فقدان روسيا الاتحادية حليفها الوحيد في العالم العربي، ما يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، واقتراب الغرب من الحدود الروسية في القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر مجالاً حيوياً لروسيا وأحكام الولايات المتحدة الطوق حول روسيا.(الشيخ، 2013: 260)

وتشكل العلاقات الروسية السورية بُعداً مركزياً في هذه الرؤية الإستراتيجية الروسية والتي اتضحت خلال الأزمة السورية، حيث مثلت الأزمة السورية لروسيا

الأتحاديه فرصة لتقديم نفسها كقوة عظمى ليس من خلال تصديها للغرب فحسب، وإنما في مقدرتها على حشد تأييد الصين لمواقفها. (Trenin،2013)

ويمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي تدعم الدور العالمي لروسيا الاتحادية وتشير إلى تصاعده في المستقبل أهمها: استعادت روسيا الاتحادية مكانتها كقوة كبرى ومؤثرة إقليمياً ودولياً، وقادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفاءها وفرض إرادتها في هذا الخصوص إضافة إلى قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية اتضحت في مواقف عدة كان أبرزها أزمة اوسيتيا الجنوبية عام 2008 والأزمة السورية عام 2011 والأزمة الأوكرانية عام 2014 الأمر الذي اكسبها ثقة الدول الأخرى كشريك فاعل ومهم.

2- **تقوية النفوذ والدور الروسي في الشرق الأوسط:**

منذ أزمة الخليج الثانية عام 1990، ساد الاعتقاد بأن روسيا الاتحادية لم تعد قادرة على حماية حلفائها، أو ممارسة تأثير في قضايا المنطقة، وان الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد في الشأن الدولي والإقليمي. وقد تأكد هذا الانطباع مع ضربات الناتو على صربيا عام 1999، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والتدخل الدولي العسكري في ليبيا عام 2011. إلا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء مغايراً للتوقعات ، واقرب للمواقف السوفيتية في زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم في مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجي هام وموطئ قدم لروسيا الاتحادية يعني التفريط فيها خسارة للشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسي الواضح الذي شهدته الدبلوماسية الروسية منذ تولي فلادمير بوتين السلطة في روسيا الاتحادية مطلع عام 2000، والقفزات التي شهدها التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا وعدد من دول المنطقة ، فإن الكثيرين لم يلمسوا تصاعد الدور الروسي إلا مع الأزمة السورية، حيث يسود اعتقاد في الأوساط السياسية الروسية، يفيد بان حماية روسيا للنظام السوري، وكبح الجهود الأمريكية والغربية لإسقاطه، يمكن أن يوفر حضوراً روسياً قوياً في مختلف ملفات وقضايا الشرق الأوسط ، وفي التسويات التي يمكن أن تحصل في المستقبل، بل يمكن أن

يشكل الحضور الروسي بناء سلسلة تحالفات جديدة في المنطقة بين إيران وسوريا والعراق ولبنان، تكون روسيا الاتحادية محوره الأساس والفاعل (5-3: 2012، Nizameddin)

ترى موسكو أن واشنطن تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطراً على مصالحها. وأن تدخلاً أمريكياً في سوريا قد يكون مقدمة لتقسيمها ، الأمر الذي يخرج سوريا كما اخرج العراق من المعادلة الإقليمية بعد أن كانت فاعلاً رئيسياً ومهماً في المنطقة.

وتعد الأزمة السورية كاشفة لفاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شؤون المنطقة، خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها موسكو لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، وهو ما يعد نجاح لروسيا في إبعاد حرب مدمرة كانت تهدد المنطقة بأسرها، ولتبدو أيضاً روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت بعض القوى الدولية والإقليمية بالرؤية الروسية القائمة على أولوية محاربة الإرهاب، وضرورة الانتقال السلمي للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها الكارثية. (الشيخ، 2014: 95)

وفيما يتعلق باستراتيجية روسيا، فإن الروس لديهم طموحات منذ زمن بالوصول إلى المياه الدافئة، ولذلك لا يبدو أن الروس على استعداد للتخلي عن سوريا بعد أن ادركت القيادة الروسية أنها ارتكبت خطأً في الحصول على قاعدة بميناء طرابلس في ليبيا، لذا يجب ان تحافظ على قاعدة طرطوس في سوريا (الشرافي، 2012).

مما سبق يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لروسيا الاتحادية من انخراطها في قضايا الشرق الأوسط هو تعزيز نفوذها وقدرتها على لعب دور في تسوية القضايا الرئيسية في المنطقة. إذ أن روسيا نجحت إلى حدٍ ما، في إقناع المجتمع الدولي انه

لا غنى عنها في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، حيث تطمح روسيا الاتحادية بتحقيق اكبر قدر ممكن من تامين النفوذ والبقاء كلاعب أساسي على الساحة الدولية، هذا إلى جانب ان حضورها في القضايا الدولية يمثل جزءاً من إستراتيجية تهدف إلى تجنب روسيا الاتحادية للعزلة الدولية بعد العقوبات التي فرضت ضدها جراء الأزمة الأوكرانية (صحيفة العرب، 2015).

3- التخوف من انتشار عدوى الثورات في محيط روسيا الاتحادية:

يعد أحد أبعاد الموقف الروسي من الأزمة السورية، والتدخل العسكري المباشر في سوريا هو التخوف من انتشار عدوى الثورات العربية إلى المحيط الحيوي لروسيا، إذ إن المخاوف الروسية في هذه النقطة بالأساس هي مخاوف جيواستراتيجية، تخشى من انتقال الجماعات المسلحة وعدوى الفوضى إلى مقاطعات روسيا نفسها في الشيشان وداغستان ومناطق القوقاز الشمالية (رشيد، 2013: 44)

وتكمن هواجس موسكو من قيام نظام إسلامي متشدد في سوريا على أنقاض النظام الراهن، وذلك بعدما شهدت الثورات العربية الأخرى صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، خاصة وإنها تدرج جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الجماعات والتنظيمات المتشددة مثل تنظيم داعش، وجبهة النصرة، ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها، وترى روسيا أن توسع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية المتطرفة، سيتجاوز حدود سوريا والعراق، وقد يمتد إلى الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال فترة التسعينيات من القرن العشرين.(الشيخ، 2014: 97)

وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسية لافروف عام 2012، بأن زعزعة الاستقرار في سوريا ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها"، فروسيا الاتحادية ترى أن سوريا بمثابة " حجر زاوية " في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها سيؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي، بالإضافة إلى أن تلك التغيرات التي تحدث في العالم العربي ستهدد مستقبل أنظمة دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول الحليفة لها مثل

أذربيجان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وبيلاروسيا، والشيشان.(Courtney, 2015).

وتعتبر روسيا الاتحادية أن تنظيم " داعش" واحداً من اخطر التهديدات التي تواجه ليس الأمن الإقليمي العربي والشرق الأوسط بل العالمي أيضا، فقد تمكن هذا التنظيم في غضون ثلاث سنوات، من السيطرة على مناطق واسعة من العراق وسوريا، بالإضافة إلى محاولاته بسط نفوذه على دول شمال إفريقيا، وقد كشف مركز مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة "الكومنولث"، عن وجود ما يقارب " خمسة آلاف " مقاتل من أصول روسية في صفوف تنظيم " داعش" في سوريا والعراق. (Courtney, 2015).

حيث أعلن مسلحون إسلاميون في أربع من جمهوريات القوقاز الروسية مبايعتهم تنظيم داعش، مما أثار مخاوف جديدة من تعاظم نفوذ الجماعة الجهادية وسط جيل الإسلاميين الشباب في تلك المنطقة، ففي تسجيل صوتي بث على موقع يوتيوب عام 2015، أدى المسلحون الإسلاميون في جمهوريات " الشيشان، وداغستان، وإنغوشيا، وقبردينو " قسم الولاء لزعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، ومن جانبه رحب متحدث باسم تنظيم داعش بالبيعة الجديدة، حيث قال أبو محمد العدناني في تسجيل صوتي " نبارك لجهود الدولة الإسلامية في القوقاز إعلان الولاية، ونبايع لهم بيعتهم والتحاقهم بركب الخلافة، وقد قبل أمير المؤمنين بيعتهم وعين الشيخ الفاضل أبا محمد القدري واليا على القوقاز. (الجزيرة نت، 2015)

وفي سياق ذلك، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "أن مسلحين من دول كثيرة في صفوف هذا التنظيم ومنها دول أوروبية ودول سوفيتية سابقة يتلقون التدريب الأيديولوجي والعسكري في سوريا والعراق، وأننا قلقون جراء إمكانية عودتهم إلى أراضينا، وأن الوضع في سوريا خطير للغاية، ويتطلب الوقوف في وجه الإرهاب بكل حسم وقوة"، معرباً عن قلق بلاده من جراء طموحات ومطامع هذا التنظيم المتطرف المتنامي. (بوابة الأهرام، 2015)

مما سبق يبدو ان هناك حاجة لروسيا الاتحادية في ظل ولاية بوتين الثالثة، إلى استعادة مكانة لائقة لروسيا الاتحادية كدولة عظمى في النظام الدولي، ويبدو أن

الرئيس بوتين بحاجة لإثارة النزعة القومية لدى الشعب الروسي وإبهار الروس بعودة الدول الكبرى للوقوف على أبواب موسكو لإيجاد حلاً للأزمة السورية، ومن ناحية أخرى، يبدو بوتين حريصاً على عدم تكرار ما يعتبره "خديعة" أو " خيانة" لبلاده عندما استغلت دول غربية قرار مجلس الأمن رقم "1973" عام 2011 لتبرير التدخل العسكري من أجل إسقاط نظام القذافي في ليبيا، واستبعاد موسكو فيما بعد من الغنائم التي تقاسمتها تلك الدول، ومن ناحية ثالثة، يبدو أن الروس يلتزمون أو مدعومون بموقف توافقت عليه مجموعة الدول الناهضة "بريكس"*(تجمع اقتصادي دولي يضم البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وجنوب أفريقيا)، هذا الموقف يقضي بضرورة إثبات حق الدول الصاعدة في المشاركة بقيادة النظام الدولي واستعادة نوع من التوازن في العلاقات الدولية (دياب،2013)

ثالثاً: الوسائل الروسية في التعامل مع الأزمة السورية:

اعتمدت روسيا الاتحادية وفق قدراتها وإمكاناتها على مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في التعاطي مع الأزمة السورية، ويمكن إجمال أهم وسائل وأدوات السياسة الروسية في إدارتها للأزمة السورية في الأتي:

1- الوسائل والأدوات السياسية:

اعتمدت موسكو مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية التي منحتها التحرك بفاعلية طوال تطورات الأزمة، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات السياسية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية في الآتي:

أ - **تفعيل الأداة الدبلوماسية:**

أكدت روسيا الاتحادية منذ بداية الأزمة عام 2011 رفضها للتدخل الخارجي، خاصة العسكري في سوريا، مع تأكيدها إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية في حل الأزمة، حيث أفشلت موسكو المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، وانه لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وان يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد

سوريا، حيث أجهضت موسكو ومعها الصين عدة مشاريع قرارات ضد سوريا، ففي عام 2011، منع الفيتو الروسي الصيني المشترك في مجلس الأمن تمرير مشروع قرار يدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الاحتجاجات، ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية في حال استمر النظام في نهجه القمعي، كما عاد البلدان واستخدما "الفيتو" للمرة الثانية ضد تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم غربي في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب في عام 2012. (Sharp & Blanchard, 2012: 12-13)

وتكرر "الفيتو" للمرة الثالثة عام 2012، حيث افشلت روسيا الاتحادية والصين قرار غربي في مجلس الأمن يضع خطة المبعوث الأممي العربي المشترك الى سوريا "كوفي عنان" تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم بالنقاط الست لخطة الأمين العام السابع للأُمم المتحدة "كوفي عنان"(العربية نت، 2012)، كما استخدمت روسيا الاتحادية والصين "الفيتو" للمرة الرابعة عام 2014، في التصويت على قرار تبنته فرنسا في مجلس الأمن، يدعو إلى "إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، تمهيدا لملاحقة قضائية محتملة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال الصراع في سوريا(الجزيرة مباشر، 2014)

ب - الحث على حل الأزمة السورية بالطرق السلمية:

كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيس في التوصل لخطة "كوفي عنان" للتسوية في سوريا فأثناء لقاء وزير الخارجية "سيرجي لافروف" مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة عام 2012، تم الاتفاق على خمس مبادئ للتسوية السلمية للأزمة السورية، تمت المصادقة عليها في قرار خاص صادر عن مجلس الأمن، لتشكل خطة عمل" كوفي عنان" مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سوريا، والتي تتألف من ست نقاط، تتمثل في:

- الالتزام بالتعاون مع مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص الى سوريا "كوفي عنان" في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري.
- الالتزام بوقف القتال، والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكافة أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.
- ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال.
- ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد.
- تكليف مراقبون دوليون لمتابعة خطة عنان.
- احترام حرية التجمع وحق التظاهر السلمي كما يكفله القانون.(رويترز، 2012)

ج- التنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري:

عملت الدبلوماسية الروسية في التعاطي مع الأزمة السورية على التنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري، لا سيما الصين وإيران، وأخرى مثل " الهند والبرازيل وفنزويلا وجنوب أفريقيا"، والظهور بمواقف شبه موحدة تجاه الأزمة السورية، حيث كان الموقف الروسي الصيني المشترك في استخدام حق النقض "الفيتو" أربع مرات متتالية في مجلس الأمن ضد أي قرار يدين سوريا، محاولة استعراضية لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين على المسرح الدولي، وإظهار القدرة على مقاومة الضغوط الأمريكية والغربية، وتغيير الصورة الباهتة للسياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(عبد الحي، 2012: 2)، وقد اعتمد التوافق الروسي الصيني في تبريره لموقفه على عدة مبادئ شكلت جوهر هذا التوافق، والتي تتمثل بــــــ:

- تكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأي دولة من الدول، ورفض تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية.
- ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية.

- عدم تجاوز حدود التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن الدولي كما جرى في النموذج الليبي.
- عدم تفسير مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل انتقائي واستعمالها كورقة سياسية لتنفيذ أغراض وأهداف أخرى.
- وقف تكتيك التدرج في قرارات مجلس الأمن الدولي التي تبدأ بالإدانة وتنتهي بالتدخل العسكري(الملحم، 2014)

2 - **الوسائل والأدوات العسكرية:**

قدمت روسيا الاتحادية دعمها العسكري للنظام السوري سواء المباشر أو غير المباشر، وقامت بتزويد النظام بالأسلحة والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وصولاً إلى التحالف لمحاربة الإرهاب، حيث اتخذت موسكو مجموعة من الوسائل والأدوات العسكرية تدعيما لموقفها وتحركاتها السياسية وفقاً لتطورات الأزمة، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات العسكرية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية في الآتي:

أ - **استخدام القوة العسكرية غير المباشرة:**

قدمت روسيا الدعم العسكري للنظام السوري منذ بداية الأزمة في عام 2011، هذا بالإضافة إلى استمرار عمل الخبراء العسكريين الروس في معظم قطاعات الجيش السوري، والترتيب لوجود طويل الأمد في القاعدة البحرية الروسية طرطوس، إذ أجرت البحرية الروسية مناورات عسكرية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق، وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا. (احمد، مسعد، 2013: 213-214)

وفي عام 2015، تقدمت روسيا الاتحادية خطوة إضافية في تقديم الدعم العسكري للنظام السوري، عبر تقديم أسلحة عسكرية "نوعية" للقوات السورية، وأن الجيش السوري تسلم خمس طائرات مقاتلة، وكذلك طائرات استطلاع ومعدات

عسكرية من روسيا، وذلك في إطار الدعم الروسي لمساعدة النظام في محاربة الإرهاب" ونقلت وكالة فرانس برس، إن "الجيش السوري بدأ باستخدام أسلحة روسية متطورة، بدأ يظهر أثرها على الأراضي السورية، وأن الجيش افتتح استخدامه لهذه الأسلحة في مدينتي دير الزور، والرقة، وتحديداً في استهدافات مواقع عسكرية تتبع لتنظيم داعش (قناة العالم، 2015)

ب – استخدام القوة العسكرية المباشرة:

في خطوة تعد الأولى للتدخل الروسي العسكري في الشرق الأوسط، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أعلن الكرملين في عام 2015، أن مجلس الاتحاد الروسي وافق على منح الرئيس فلاديمير بوتين تفويضاً بنشر قوات عسكرية في سوريا، وذلك رداً على طلب الرئيس الأسد مساعدة عسكرية من موسكو، وقال كبير موظفي الكرملين " سيرجي إيفانوف" "إن مجلس الاتحاد الروسي وافق بالإجماع على منح الرئيس بوتين تفويضاً بنشر قوات عسكرية في سوريا، وأن استخدام القوة العسكرية يتعلق فقط باستخدام القوة الجوية وليس القوات البرية، وإن الهدف العسكري لهذه العملية هو تقديم دعم جوي للقوات السورية في معركتها ضد الإرهاب"، مؤكداً أن " الضربات الجوية الروسية ستجري في إطار القانون الدولي، بما أن الرئيس السوري طلب رسمياً من موسكو مساعدة عسكرية في غياب قرار للأمم المتحدة (الجزيرة نت، 2015)، وبعد موافقة المجلس الفدرالي الروسي على طلب للرئيس بوتين تفويضه نشر قوات روسية في الخارج، بدأت المقاتلات الروسية في استهداف مواقع عسكرية تابعة لتنظيم "داعش" في سوريا، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية ان الطيران الحربي الروسي نفذ نحو 20 غارة على 8 أهداف لتنظيم "داعش" في سوريا. (روسيا اليوم، 2015)

وأعلن وزير الخارجية "سيرجي لافروف" خلال مؤتمر صحفي مطلع عام 2015، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك: أن " أهداف العملية الروسية في سوريا هي مكافحة الإرهاب، لا دعم أي من القوى السياسية، وان مهمة روسيا جاءت بناءً على طلب الرئيس الأسد، وأن التحالف الدولي أعلن "داعش" وغيره من المجموعات الإرهابية أعداء له، وأن روسيا تفعل مثل ما يفعله التحالف تماماً، وأن روسيا

تستهدف في سوريا جبهة النصرة وتنظيم الدولة وغيرها من التنظيمات الإرهابية".(روسيا اليوم، 2015)

3 - الوسائل والأدوات الاقتصادية:

اتخذت روسيا الاتحادية موقفاً واضحاً برفض جميع العقوبات الاقتصادية على سوريا، وقامت بتقديم كافة أنواع الدعم الاقتصادي للنظام السوري، حيث اتخذت موسكو مجموعة من الوسائل والأدوات الاقتصادية كمحاولة لمواجهة الضغوطات والعقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات الاقتصادية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية في الآتي:

أ - رفض العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا:

وفي هذا المجال أكدت روسيا الاتحادية على أن فرض العقوبات على سوريا، لا بد أن يكون من قبل مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط، وأنه لا يجب فرضها من قبل دول معينة أو مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق أغراض سياسية في إشارة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، حيث رفضت روسيا الاتحادية في عام 2011، مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضده، وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين، ومن بينهم بشار الأسد، مما اضطرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة(الشيخ، 2012: 80).

فقد كان احد فصول تطور الأزمة السورية هو فرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على سوريا من قبل جهات دولية رئيسية تمثلت في: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وتعتبر هذه الإجراءات إضافة إلى عقوبات اوسع نطاقاً فرضها الولايات المتحدة على سوريا منذ عام 2004. (زنبوعة، 2014: 230)

إذ فرضت واشنطن منذ بداية الأزمة عقوبات جديدة على سوريا شملت تجميد كل الأصول السورية الموجودة في الولايات المتحدة أو التي تقع تحت طائلة

الاختصاص القضائي للولايات المتحدة، كذلك تحظر العقوبات أيضا على الأمريكيين إجراء أي استثمارات أو تقديم أي خدمات تصديرية لسوريا، كما حظرت واشنطن استيراد المنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة، وأضافت شركات سورية إلى القائمة السوداء منها شركة "سيترول" وشركة " النفط السورية (صحيفة الشرق الأوسط، 2011)

ب- تقديم الدعم الإقتصادي للنظام السوري:

استمرت روسيا الاتحادية في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دمشق وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية والعربية والتركية، ففي عام 2012، قام وفد برئاسة قدري جميل نائب رئيس الوزراء السوري آنذاك للشؤون الاقتصادية بزيارة روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق في تخطي الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها وتم الاتفاق على أن تقوم موسكو بتقديم قرض لسوريا، وكمية من العملة الصعبة، والاستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى سوريا، كما صرح قدري جميل لصحيفة "الفايننشل تايمز" البريطانية، في 2013، أن إيران وروسيا والصين يدعمون نظام الرئيس بشار الأسد سياسيا، وعسكريا، واقتصاديا، وأن نظام الأسد يقوم بكامل تعاملاته الاقتصادية، بالروبل الروسي، واليوان الصيني، وذلك تجنبا للعقوبات الغربية، وأكد جميل أن الحلفاء الثلاثة لنظام الأسد يدعمونه ماليا بما مقداره 500 مليون دولار شهريا من المعاملات المالية تشمل صادرات النفظ وخطوط تأمين مفتوحة"، مشيراً على أن الدول الثلاث ستساعد دمشق في هجومها المضاد ضد ما سماه المؤامره الأجنبية لإغراق الليرة السورية (صحيفة الشرق الأوسط، 2013).

كذلك أعلن نائب وزير الخارجية الروسي أن روسيا الاتحادية ستزيد من كمية المساعدات الإنسانية لسوريا عبر إرسال كميات إضافية إلى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وإلى اليونيسيف، وعبر القنوات الثنائية الروسية السورية (الشيخ، 2013: 258)

2.2.4 موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية

أولاً: الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

أدركت الولايات المتحدة ضرورة وضع نقطة النهاية للأزمة في سوريا، في ظل الجمود العسكري والميداني، إذ باتت الأزمة تنذر بالاتساع أكثر ما تؤذن بالانحسار، واتساقاً مع دقة الأزمة وتعدد الأطراف المتداخلة فيها، يبدو هامش التحرك أمام واشنطن ضيقاً إلى الحد الذي باتت معه الخيارات أمامها عسيرة، ما صنع سياسة أمريكية موسومة بالازدواجية التي تنسجم تماماً ورؤية الرئيس الأمريكي باراك أوباما للأزمة المبنية على أولوية دعم الثورة مع عدم التورط العسكري المباشر في سوريا.(النفزاوي، 2015)

وأبدت الولايات المتحدة أهمية خاصة للأحداث في سوريا، رغم التخبط الذي بدا في سياسة واشنطن في التعامل مع الأزمة، حيث شاب الموقف الأمريكي منذ بداية الاحتجاجات في سوريا عام 2011 نوعاً من الحذر والإرتباك، واختلاف النبرة الدبلوماسية، صعوداً أو هبوطاً، وعدم بلورة موقفاً حاسماً وإستراتيجية واضحة للتعاطي مع الأزمة، إلا أن تطور الأزمة وتدخل القوى الإقليمية والدولية، فرض على واشنطن اتخاذ موقفاً أكثر شدة، وبدأت بتوجيه الاتهامات للنظام السوري في قمع المظاهرات بالقوة، والظهور بمظهر الداعم للثورة وقوى المعارضة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015: 1)

حيث انطلقت الثورة السورية خارج حسابات واشنطن الإستراتيجية، ونتيجة لذلك تحفظت الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف حازم من النظام السوري بداية الثورة، وعلى العكس فقد اقتصر الموقف الأمريكي بمطالب محددة تمثلت في وقف العنف والقيام بإصلاحات سياسية، ولم يتغير التوجه الأمريكي بعد اتساع الاحتجاجات ورفع شعار "إسقاط النظام"، وما تغير هو حدة اللغة الدبلوماسية في تحميل النظام مسؤولة العنف، ومطالبة الرئيس الأسد بضرورة الاستجابة الفورية لمطالب المحتجين، وفرض العقوبات الاقتصادية، إلا أن تطور الأزمة واستقطاباتها الإقليمية والدولية فرض على البيت الأبيض اتخاذ موقف أكثر حزماً ودعوة الرئيس الأسد إلى التنحي (بشارة، 2013: 473-474) .

إذ أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب خصصه للحديث عن الثورات العربية عام2011، إلى أن "على الرئيس الأسد أن يقود التحول في بلده أو يتنحى جانباً، وأن هناك ضرورة لتوقف قوات الأمن السورية عن إطلاق النار والاعتقالات العشوائية، وإلا فإن النظام السوري سوف يواجه تحدياً داخلياً وعزلة دولية"(محمود، 2016).

ورغم انتقاد واشنطن لاستخدام النظام السوري القوة ضد المتظاهرين، فقد حاولت جعل الرئيس الأسد جزءاً من الحل، فجاءت أوائل تصريحات الخارجية الأمريكية تتمحور حول ان "ضغط واشنطن على النظام السوري يسعى لتحقيق الانتقال إلى مستقبل ديمقراطي لسوريا"، وتوالت تصريحات المسؤولين في الخارجية الأمريكية لتدور حول ثلاثة محاور: القلق، والتنديد، ودعوة الأسد للعمل على إصلاحات، ثم اتخذت الولايات المتحدة أكثر الخطوات حدة ضد النظام السوري، وهي فرض العقوبات" على بعض رموز النظام السوري ومن بينهم الرئيس بشار الأسد، ونائبه فاروق الشرع، وتتضمن العقوبات تجميد اي أموال خاصة بهم في الولايات المتحدة وحظر التعامل التجاري معهم(حجازي، 2015).

أما في خطابه السنوي أمام الكونجرس الأمريكي عام 2012، حذر الرئيس أوباما من أن أيام النظام السوري أصبحت معدودة، حيث قال أوباما: إن " العالم أصبح يعرف أن الديكتاتوريات لا يمكن لها أن تستمر، وأن أيام النظام السوري أصبحت معدودة على غرار النظام الليبي، وأن نظام الأسد في سوريا سوف يكتشف بأنه لا يمكن مقاومة قوى التغيير ولا يمكن سحق كرامة الناس". (العربية نت، 2013)

وفي عام 2014، تعهد الرئيس أوباما، بزيادة الدعم الأمريكي لقوات "المعارضة السورية المعتدلة"، ودعا الكونجرس إلى تخصيص مبلغ خمس مليارات دولار لدعم ما أسماهم "شركاء واشنطن في القتال ضد الإرهاب"، حيث قال الرئيس أوباما في خطاب ألقاه بأكاديمية " ويست بوينت" العسكرية في نيويورك:" سأعمل مع الكونجرس لزيادة الدعم للمعارضة السورية الذين يقدمون أفضل بديل عن الرئيس الأسد وأفضل بديل من الإرهابيين"، مشيراً إلى مواصلة العمل بجانب الحلفاء في

أوروبا والعالم العربي للضغط من أجل حل سياسي للأزمة، ورد أوباما على الانتقادات التي تعرضت لها إدارته بشأن الموقف المتردد مع الملف السوري، وقال أوباما: كرئيس، اتخذت قراراً بعدم إرسال قوات أمريكية إلى وسط هذه الحرب الأهلية، وأعتقد أنه كان القرار الصائب، لكن هذا لا يعني أننا لا ينبغي أن نساعد الشعب السوري في النضال ضد ديكتاتور يقصف شعبه". (العربي الجديد، 2014)

وقد أعلنت واشنطن في عام 2015، أن الجيش الأمريكي بدأ تدريب مقاتلي المعارضة السورية المعتدلة في الأردن استعداداً لمحاربة تنظيم داعش، وأن التدريب على قواعد القتال الأساسية سيشمل في وقت لاحق مواقع في تركيا والسعودية وقطر، وكانت واشنطن أشارت لدى إعلانها عن هذا البرنامج التدريبي أن هدفها هو تدريب خمسة آلاف مقاتل معارض سنوياً (اي 24 نيوز، 2015)، وفي نفس العام، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستوقف تدريباتها لقوات سورية معارضة جديدة، وستتجه إلى تسليح القوى الموجودة، وكان البرنامج الأمريكي يهدف إلى تدريب وتسليح 5000 مقاتل عام 2015، بالإضافة إلى 15 ألف آخرين في عام 2016، وكانت واشنطن قد تعرضت لانتقادات بسبب برنامجها التدريبي، والذي بلغت تكلفته 500 مليون دولار، بعد أن سلم المقاتلون اللذين دربتهم بعض مركباتهم وذخيرتهم للمتشددين في سوريا، حيث علقت وزارة الدفاع الأمريكية، أنها ستدعم مجموعة منتقاة من القادة، والوحدات التابعة لهم(BBC عربي، 2015)

ويمكن القول أن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية في بداياتها شابه نوعاً من الإرتباك والتناقضات أحياناً، وعدم بلورة موقفاً حاسماً وإستراتيجية واضحة للتعاطي مع الأزمة وتطوراتها، فمن الحث على الإصلاح والحل السياسي، إلى فرض عقوبات على سوريا، إلى وجوب رحيل الأسد، إلى تقديم مساعدات مالية وعسكرية لقوات المعارضة، إلى تدريب عناصر من المعارضة المسلحة، إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام السوري، إلى التدخل بغارات جوية ضد داعش والجماعات الإرهابية الأخرى في سوريا والعراق(بشارة، 2013: 468-470).

اذ ان تصريحات الإدارة الأمريكية في بداية الاحتجاجات في سوريا عام 2011، كانت تقتصر على إدانة النظام السوري لاستخدام القوة، والدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، ومطالبته بعمل إصلاحات سياسية واجتماعية. وعلى خلاف الثورتين المصرية والتونسية، سارعت الإدارة الأمريكية على انطلاق أول تظاهرة احتجاجية في سوريا لبلورة موقف منها، فطالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الحكومة السورية بالاعتراف بحقوق المواطنين السوريين في التظاهر بحرية، وبضرورة الاعتراف بالمطالب المشروعة.(BBC عربي، 2011)

وعلى الرغم من عدم وضوح المشهد ومحدودية المشاركة في الاحتجاجات، الا أن تصريحات الخارجية الأمريكية، جاءت لتلافي انتقادات واسعة وجهت لإدارة أوباما، بالصمت والامتناع عن اتخاذ موقف واضح من الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية، وبناء عليه تصاعدت نبرة الخطاب الأمريكي خلال الأسبوع الأول بشكل طردي مع اتساع الاحتجاجات وسقوط القتلى، فاتهمت الخارجية الأمريكية النظام السوري بترهيب الشعب، واستخدام العنف والاعتقالات التعسفية لمنعه من ممارسة حقوقه الرئيسية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2015: 1).

فقد دعا الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الأسد للتنحي في آب 2011 قائلاً: "إن مستقبل سوريا يجب أن يحدده الشعب السوري، لكن الرئيس الأسد يقف في طريقه، وان دعوته للحوار والإصلاح لم تلق صدى، ومن أجل الشعب السوري حان الوقت كي يتنحى الأسد" (رويترز، 2011)، وهي المرة الأولى التي يدعو فيها أوباما صراحة الأسد للتنحي، وجاءت دعوته بعد تصريح وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي استبعدت أن تطلب واشنطن من الأسد التنحي في المستقبل القريب(موقع قناة المنار، 2011)، وهو ما فتح الباب لسلسلة من التناقضات في الموقف الأمريكي الصادر عن هياكل صنع القرار.

ومنذ مطلع عام 2013، عمدت واشنطن إلى محاولة تغيير حسابات الرئيس الأسد وإقناعه بالتنحي عبر عملية تفاوضية مع المعارضة ممثلة بالائتلاف الوطني السوري، وشكل ذلك أهم مرتكزات الموقف الأمريكي بعد تعيين السيناتور "جون كيري" وزيرا للخارجية، والتي ترجمت بحراك دبلوماسي واسع عبر مؤتمر روما،

إذ نجح كيري في إقناع المعارضة بحضورها للوصول إلى صيغة مقترحة لحل الأزمة (BBC عربي، 2013).

وبعد اجتماع "كيري- لافروف"، واتفاقهما على عقد اجتماع جديد في "جنيف" يجمع المعارضة والنظام على طاولة مفاوضات واحدة لتشكيل هيئة انتقالية، ساد تفاؤل كبير في الموقف الأمريكي عن إمكانية حل الأزمة عبر التفاهم مع روسيا (BBC عربي، 2013)، إلا أن تغييراً طرأ بعد استخدام السلاح الكيماوي في سوريا، ما دفع الرئيس أوباما إلى الإعلان عن نيته تسليح المعارضة السورية، دون أن يخرج عن عناوين تغيير الحسابات، لإقناع الأسد بالتفاوض على حل سياسي، وظل محكوماً بها حتى بعد استخدام السلاح الكيماوي وقرار أوباما توجيه ضربة عسكرية له. (The White House, 2014)

ثم جاء الاتفاق الأمريكي ــ الروسي بما يتعلق بترسانة الأسلحة الكيميائية السورية في ايلول 2013، حيث ركز الموقف الأمريكي على ضرورة التزام النظام السوري بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وضرورة عقد مؤتمر "جنيف"، لحل الأزمة سياسياً، وفي تلك الفترة برزت تصريحات أمريكية عدة، فسرها البعض ان هناك تغيراً في الموقف الأمريكي، فقد أشاد وزير الخارجية الأمريكي "كيري" في تشرين الأول 2013، بتعاون النظام في تسليم مخزونه وتدميره وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن، وقال كيري "اعتقد أن هذا الأمر نقطة تسجل لنظام الأسد، وهذه بداية جيدة نرحب فيها" (موقع فيتو، 2013)، ولكن الموقف الأمريكي عاد مع اقتراب "جنيف" 2، ليؤكد النقطة المتعلقة بمستقبل الأسد، إذ أكد "كيري" "أن الرئيس السوري ليس له مكان في سوريا المستقبل وانه لا يمكن للأسد أن يكون جزءا من المرحلة الانتقالية. (BBC عربي، 2014)

حيث بدأ تغييراً يطرأ على قناعات "كيري" إذ أفادت بعض المصادر الأمريكية، أن "كيري" تزعم في تلك الفترة تياراً داخل إدارة اوباما، يطالب بسياسة أكثر صرامة تجاه النظام السوري، وتسليح المعارضة، غير أن مطالبة تجاهلها البيت الأبيض(رويترز، 2014).

من هنا، لم تغير الولايات المتحدة من موقفها في ما يتعلق بحل الأزمة، حتى بعد قرارها عام 2014، بزيادة دعم المعارضة وتزويدها بأسلحة فتاكة، وترى أنه لا حل عسكري للأزمة وأنه يجيب مواصلة العمل بجانب الحلفاء في أوروبا والعالم العربي للضغط من أجل حل سياسي للأزمة السورية (العربي الجديد، 2014)، فإذا كان أوباما استبعد التوصل إلى حل للأزمة يتضمن بقاء بشار الأسد في السلطة فإنه اقر أن ما سماه " طبيعة الدبلوماسية " تحتم أن تتعامل واشنطن في نهاية المطاف مع بعض خصومها لإحلال السلام في سوريا دون أن يحدد الخصوم المعنيين بحديثه، روسيا، أم إيران أم النظام السوري. (صحيفة الشرق الأوسط، 2014)

ووفقاً لذلك، ظلت التصريحات الأمريكية ضمن الإطار السابق، حتى جاءت تصريحات وزير الخارجية كيري في مقابلته مع قناة "سي بي إس نيوز" الأمريكية، في آذار 2015، والتي قال فيها "إن الرئيس السوري بشار الأسد، ينبغي أن يكون طرفاً في أي مفاوضات مستقبلية لإيجاد حل دبلوماسي للصراع السوري، بعدما كانت واشنطن تصر دوماً على أن الأسد فقد شرعيته، وقد أثارت تلك التصريحات جدلاً واسعاً واستياء كبيراً من بعض الحلفاء الأمريكيين، وتحديداً فرنسا وتركيا والسعودية والائتلاف السوري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015: 10).

حاولت الإدارة الأمريكية أمام ردود فعل حلفاءها الغاضبين، امتصاص الأزمة الدبلوماسية التي ترتبت عقب تصريحات كيري، وذلك عبر التأكيد بأن المقاربة الأمريكية ما زالت على حالها من أن الأسد "فاقداً للشرعية"، وان واشنطن لن تتفاوض معه مباشرة، فبحسب الناطقة باسم الخارجية الأمريكية فإن كيري عنى أن الولايات المتحدة تقبل أن يكون هناك مشاركة لممثلين عن نظام الأسد من ناحية عملية غير انه من المستحيل أن يشمل ذلك الأسد، وان كيري لم يقصد الأسد شخصياً بتصريحاته. (رويترز، 2015)

وبسبب ارتباك وتردد إدارة أوباما وغموضها في الملف السوري، فإن كثيرين من ناقديها، داخل الولايات المتحدة وخارجها، اتهموها بالتسبب في خلق الفراغ الذي سمح لتنظيم "داعش" بالتمدد داخل سوريا، في ظل غياب إستراتيجية

شاملة للوضع السوري ويندرج في السياق ما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز عام 2014، من أن وزير الدفاع الأمريكي السابق " تشاك هيغل"، كان قد بعث لمستشارة الأمن القومي الأمريكية مذكرة " ناقدة جدا" لمقاربة إدارة أوباما الإستراتيجية الكلية في تعاطيها مع الأزمة السورية وتطوراتها(The New 2014 York Times,)،

وبالتالي، ضمن هذه المعطيات يمكن القول أن التغيير في الموقف الأمريكي، لا يمكن أن يؤخذ بمعزل عن الارتباك والتردد الذي يعيشه أوباما والدائرة الضيقة من مستشاريه في البيت الأبيض، فإدارة أوباما جعلت محاربة تنظيم "داعش" على رأس أولوياتها بعد ان كان رحيل الأسد اولوية لدى واشنطن، وذلك خوفاً من الفراغ الذي سيتركه سقوط نظام الأسد، وعليه فإن إسقاط نظام الأسد لم يعد أولوية أمريكية، وقد لا يكون على الأجندة الأمريكية، على الأقل في المنظور القريب، وقد عبّر الناطق باسم البيت الأبيض ايرنست عام 2014، عن ذلك في سياق تعليقه على تصريحات كيري، بالقول: " كما هو معروف فإن على رأس قائمة أولوياتنا التعامل مع التهديد الذي يمثله المتطرفون (Eamest, 2015).

فرغم ان جوهر الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية يقوم على فكرة انتقال سياسي يحمل طابعاً شاملاً ويحافظ على بقاء المؤسسات والجيش، فالولايات المتحدة يبدو أنها باتت مسلمة بحقيقة أنها لا تريد انهيار النظام بكليته، ذلك أنها لا تريد تكرار نموذجي الفوضى اللتين سادتا في العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وفي ليبيا بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، لكن واشنطن ترى مفتاح التسوية في سوريا، كما في السابق، في تنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة، ورفض أي دور له في المرحلة الانتقالية او في مستقبل سوريا، فمنذ أن صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في آب عام 2011م، لأول مرة بأن الرئيس الأسد فقد شرعيته وعليه أن يستقيل ويترك الحكم، بقيت استقالة الأسد منذ ذلك الوقت وطوال سنوات الأزمة من دون تغيير وشرطاً أمريكياً للتوصل إلى تسوية في سوريا، إلا أن تصريحات عدة صدرت منذ منتصف عام 2015م، تفيد بأن الإدارة

الأمريكية قد تغير موقفها ولم تعد تطالب الرئيس السوري بشار الأسد بالتخلي عن السلطة على الأقل في المستقبل القريب.

ثانياً: أهداف الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

يدعو الموقف الأمريكي حيال الأزمة السورية إلى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت الإدارة الأمريكية تتعامل مع الأزمة وتطوراتها من منطلق الحذر الشديد، فإلى جانب أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة انطلاقاً من موقعها الجغرافي المتميز في قلب الوطن العربي، والمطل على البحر المتوسط، ووقوعها على تخوم الملفات الساخنة في المنطقة "العراق ولبنان وفلسطين"، ومجاورتها لإسرائيل أهم حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة وبعد تجربتها في أفغانستان والعراق باتت تبحث عن نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به، فهي تسعى لتغيير بشار الأسد عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظراً لاختلاف الخصوصية السورية، وذلك من خلال دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات ضد النظام السوري ومؤسساته ورموزه.(ياسين، 2012)

فقد أبدت الولايات المتحدة في تعاطيها مع الأزمة السورية سياسة وفق مصالحها في المنطقة، مع الاخذ بالاعتبار منع تقدم أي طرف دولي أو إقليمي على النفوذ الأمريكي في المنطقة، وكذلك منع تصاعد الصراع في سوريا إلى نزاع إقليمي أوسع، ومكافحة الإرهاب بمفهومه الأمريكي، حيث تكشف السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية الكثير من التشابك بالمحاور المشار إليها، (نوفل، 2014).

وبالتالي وفق هذه المعطيات يمكن إجمال أهم أهداف الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية في الآتي:

1- إسقاط النظام السوري وإقامة نظام سياسي موالي للولايات المتحدة والغرب:

تعد سوريا بالنسبة للولايات المتحدة دولة متورطة بدعم الإرهاب وفقاً للإدارات الأمريكية المتعاقبة، من خلال دعم حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وحزب العمال الكردستاني، الذي كان ولا زال يستهدف تركيا، عضو حلف شمال الأطلسي وحليف الولايات المتحدة، فالمحافظون

الجدد والمتشددون في الإدارة الأمريكية يعتقدون أن الولايات المتحدة لديها مصلحة إستراتيجية في نشوء سوريا ما بعد الأسد، إذ أن سوريا وفقاً لهم لا تزال تشكل تهديداً للإستراتيجية الأمريكية والمصالح الأمنية في الشرق الأوسط، وأنها طورت برامج يشتبه أنها أسلحة دمار شامل، وعززت علاقاتها السياسية والعسكرية مع الدول "المارقة" حسب التصنيف الأمريكي مثل إيران وكوريا الشمالية.(الماسيان، 2012)

فرضت تطورات الأزمة السورية على واشنطن محدودية التأثير والتراجع عن فكرة سقوط النظام أو تنحي بشار الأسد، إذ يبدو أن واشنطن غير قادرة على بلورة سياسة واضحة تجاه هذه القضية المعقدة والمتشابكة الأطراف بتقاطعها مع مصالح قوى إقليمية ودولية أخرى، مثل إيران، وروسيا، والصين، وارتباطها بتعقيدات محلية، وإقليمية، وأمنية، تمثلت في ظهور الجماعات المسلحة المتشددة والتي تخشى واشنطن من وصولها إلى السلطة أو حدوث فراغ في السلطة، إذ أن التوجه العام الأمريكي يدور حول انتهاج إستراتيجية يفترض أن تنتهي بسقوط نظام الأسد، وتأمين انتقال سلمى للسلطة، وإقامة نظام سياسي أقرب إلى الولايات المتحدة والغرب (دالتون، 2012)، حيث تعمل واشنطن وفق إستراتيجية تقضي بإضعاف سوريا وضرب دورها الإقليمي وتغير نظامها، وتغير تحالفاته من نظام يرتبط بعلاقات مع روسيا الاتحادية والصين وإيران إلى نظام سياسي يكون ولاءه للغرب، والأهم الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة.(زياد، 2015: 9)

2- **الحفاظ على أمن إسرائيل**:

يعد ضمان أمن إسرائيل محدداً في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث اعتادت واشنطن في الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط من خلال ما عرف بإستراتيجية "الركائز"، وتستند إلى العمل مع القوى الإقليمية، مثل إيران أبان حكم الشاه، وإسرائيل، وتركيا، والسعودية، وقد شهدت حقبة الستينيات تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، من الدعم المعنوي والسياسي والمالي، إلى التحالف الاستراتيجي، ويرجع ذلك إلى نجاح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في كسب المجتمع المدني الأمريكي، وترتب على ذلك التزام الولايات المتحدة

المطلق بضمان أمن إسرائيل بهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة النفط(جرجس، 2000).

وقد نظرت الولايات المتحدة بعين الريبة إلى واقع الأزمة السورية وتطور مسارها المسلح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة السورية من ظواهر، أبرزها: فوضى السلاح، وانتشار الجماعات الراديكالية، وغياب سلطة مركزية قوية ما قد ينعكس ذلك بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وخاصة إسرائيل، الحليف الإستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط للولايات المتحدة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، فالولايات المتحدة معنية بالارتدادات المحتملة للثورة السورية على حليفتها إسرائيل، خصوصاً أن الأخيرة كانت تخشى حصول تغيير مفاجئ في ظل عدم وجود جسم سياسي قادر على ان يحل في الفراغ الذي سيخلفه النظام، وقد استغل النظام السوري هذا البعد إذ سمح لمتظاهرين فلسطينيين وسوريين لأول مرة منذ عام 1974، بعبور خط الهدنة في الجولان السوري، وحاول النظام أن يبعث برسالة إلى الغرب والولايات المتحدة تحديداً، مفادها أن الاستقرار الذي حافظ عليه النظام السوري لعقود قد يكون مهدداً في حال سقوط النظام والجدير بالذكر أن رجل الأعمال السوري "رامي مخلوف" الذي يعتبر من أهم أركان النظام السوري، تحدث عن ذلك صراحة في مقابلته مع صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية وقال: لن يكون هناك استقرار في إسرائيل في حال سقط النظام في سوريا. (بشارة، 2013: 476)

3- عدم تورط الولايات المتحدة عسكريا في سوريا:

شكلت تجربتي أفغانستان والعراق وعياً وتصوراً أمريكياً مناهضاً لفكرة الحرب، والتدخل بالقوة العسكرية، فأصبحت مسألة إرسال جنود للقتال خارج البلاد أمراً صعباً سياسياً، بالرجوع الى تجارب الماضي القريبه، فالرئيس باراك أوباما هو رئيس ديمقراطي، والديمقراطيون أقرب إلى فكرة عدم استخدام القوة العسكرية خارج البلاد، ويكتفون عادة بفرض العقوبات الاقتصادية ودعم طرف معين دون الآخر عبر تمويله بالمال والعتاد أو شن غارات جوية محدودة. (النفزاوي، 2015)

أما في القضية السورية فليس إدارة الديمقراطيين فحسب، بل إن هناك تيار من الجمهوريون أنفسهم يعارضون شن حرب في سوريا خوفاً من مرحلة "ما بعد الأسد" وإمكانية وصول متطرفين إلى السلطة في دمشق، إذ ثمة حسابات أمريكية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الأزمة السورية، فالموقع الجيوسياسي الذي تحتله سوريا وعلاقته بموقعها في منطقة حساسة في الشرق الأوسط، وطبيعة التحالفات السياسية والصراع الدولي، جعل الولايات المتحدة تبحث عن نتائج مضمونه لأي عمل عسكري تقوم به ضد سوريا، وسعيها إلى إسقاط النظام وإقامة نظام بديل موالي لها دون الدخول في مواجهة مباشرة.(ياسين، 2012)

وهو ما أكده الرئيس أوباما، أن على الولايات المتحدة ألا ترسل قوات برية إلى الشرق الأوسط، وألا تتورط في حرب جديدة ففي تموز 2015 م، أثناء لقاءه مع محاربين قدامى في ولاية "بنسيلفانيا " الأمريكية قال أوباما: " إنني على يقين ان علينا ألا ندخل مجدداً في حرب برية كبيرة بالشرق الأوسط، ليس ذلك جيداً لأمننا القومي ولقواتنا "، مشدداً على فعالية الغارات الأمريكية ضد مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، ومشيراً الى انه منذ بدء التحالف الدولي تم قصف العديد من مواقع تنظيم "داعش" وتعرض هذا التنظيم لضربات جوية دقيقة ".

ويبدو أن الأولوية، بالنسبة لواشنطن باتت أولوية محاربة الإرهاب، وليست سوريا، وبالتالي يبدو أن التحرك الأمريكي الفاعل لحل الأزمة السورية مؤجلاً الى حين حدوث تطور ما يغير المعادلة على أرض الواقع، فاستراتيجية الرئيس اوباما في الحرب على تنظيم الدولة "داعش" في سوريا ليس تدميرها كما هو في العراق، بل الإنهاك والاحتواء للتنظيم في سوريا، حيث أشار "مارتن ديمبسي" رئيس هيئة الأركان المشتركة في لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2014 إلى أن الضربات الجوية في سوريا لن تكون ساحقة مثل الهجمات الجوية في العراق، ولكنها ستكون حملة "متكررة ومتواصلة"، ومن الواضح أن هذا التحالف بني أساسا على حصر عملياته في سوريا بالقصف الجوي المحدد وغير مؤدي الى حدوث تغيرات في الأوضاع القائمة، وكأن الهدف الأساسي لهذا التحالف هو الحفاظ على ثبات حالة الفوضى في سوريا وترسيخ التوازنات القائمة على الأرض بغطاء جوي.

4- **تقييد حركة ونفوذ القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري:**

يعد صعود القوى الدولية والإقليمية أحد أهم التحديات التي تواجه الهيمنة الأمريكية واستفرادها في قيادة النظام الدولي، حيث كشفت الأزمة السورية فاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شؤون المنطقة، وكذلك أبرزت الأزمة الدور الصيني، فقد استخدمت روسيا الاتحادية والصين إلى جانب إيران، كل نفوذها ضد أي دعوة لتغيير النظام السوري بالقوة، وذلك بالنظر إلى أن نظام الأسد يعد حليفاً قوياً لروسيا الاتحادية واستراتيجياً لإيران (عبد الله، 2015)

إذ ان موقع سوريا الجيوسياسي وطبيعة النظام السوري في إطار "التحالفات" والمحاور الإقليمية والدولية أدى إلى تحول الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية دولية، فقد مثلت هذه الأزمة اختباراً لمدى صلابة المحاور الدولية والإقليمية القائمة، ومدى تمسك أطرافها بها، فقد مثل النظام السوري جزءاً من محور دولي: روسيا الاتحادية - الصين، بوكلاء إقليميين إيران - حزب الله، في مواجهة محور دولي: الولايات المتحدة- الاتحاد الأوروبي/ الناتو، بوكلاء إقليميين تركيا- دول الخليج العربي، إذ يمكن القول أن سقوط نظام بشار الأسد يعني تكبد المحور الأول خسائر إستراتيجية ضخمة، سيترتب عليها إعادة هيكلة نمط التحالفات والمحاور القائمة وتأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.(الشيخ، 2012: 78-79)

حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تقييد حركة ونفوذ القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري، روسيا الاتحادية - الصين- إيران، من خلال تغيير النظام السوري، وإبعاد النفوذ الروسي من منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط ودفع القوات الروسية في قاعدة طرطوس البحرية إلى خارج سوريا، كذلك تحجيم القدرات والنفوذ الصيني في جواره الإقليمي، وإبعادها عن لعب دور اكبر في الشرق الأوسط، فضلاً عن إضعاف الدور الإيراني في المنطقة، خصوصاً بعد تصاعد هذا النفوذ إثر احتلال العراق والإخلال بميزان التوازن الاستراتيجي في المنطقة، حيث تعمل القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة إلى إسقاط النظام السوري

الحليف الأقوى لإيران في المنطقة، وذلك بممارسة ضغوطات على إيران من أجل تقديم تنازلات بخصوص برنامجها النووي (زياد، 2015)، وبالتالي يمكن القول، إن مستقبل سياسات ونفوذ القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، يتوقف على كيفية حل الأزمة السورية، والتي من شأنها أن تحدد شكل سياسة هذه القوى في الشرق الأوسط لاحقاً.

ثالثاً: الوسائل الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية:

سعت الولايات المتحدة بما تتمتع به من مقدرات داخلية وثقل دولي كقائد للنظام الدولي، إلى محاولة إثبات قوتها ودورها في الأزمة السورية من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من الوسائل والأدوات الأكثر توفراً وفعالية، وفي هذا السياق اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية في التعاطي مع الأزمة السورية، ويمكن إجمال أهم وسائل وأدوات السياسة الأمريكية في إدارتها للأزمة السورية في الآتي:

1- الوسائل والأدوات السياسية:

نظرت الولايات المتحدة إلى الأزمة السورية، من منظور مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، حيث اعتمدت واشنطن على مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية في التعامل مع تطورات الأزمة، فقد أعلنت واشنطن مرات عدة أن النظام السوري فقد شرعيته، وعلى الرئيس الأسد أن يرحل، إذ أوضح الرئيس أوباما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية واضحة في هذا الشأن، وإنه لا بد في النهاية أن يكون هناك انتقال سياسي نحو سوريا يتم فيه حماية الحقوق العامة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية.(السورية نت، 2015)

ومن جهة أخرى عملت الولايات المتحدة على محاولة استصدار قرارات أممية، قد تمهد لتدخل دولي في سوريا، إلا أن معظم هذه القرارات والتي حظيت بموافقة ودعم أمريكي، اصطدمت بالفيتو المشترك الروسي والصيني، الذي يتمتعان به بوصفهما عضويين دائمين في مجلس الأمن، وفيما يلي مشروعات القرارات التي تم طرحها داخل مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا:

- التصويت الأول في عام 2011، على مشروع قرار أممي تقدمت به الدول الأوروبية وحظي بدعم الولايات المتحدة، " يدين النظام السوري بسبب قمعه الاحتجاجات، ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات عليه إذا استمر قمعه الدموي للمحتجين، إلا أن روسيا الاتحادية والصين استخدمتا حق النقض "الفيتو" ضد مشروع القرار (العربية نت، 2011)
- التصويت الثاني في عام 2012، على مشروع قرار أممي تقدمت به الدول العربية وحظي بدعم الولايات المتحدة والدول الغربية، يتبنى خطة العمل العربية للانتقال السياسي في سوريا، باقتراح تسليم الرئيس بشار الأسد السلطة إلى نائب لإفساح المجال أمام عملية تحول ديمقراطي، إلا أن روسيا الاتحادية والصين استخدمتا حق النقض "الفيتو" "للمرة الثانية" وشكت روسيا من أن مشروع القرار غير مناسب ويمثل محاولة منحازة "لتغيير النظام في سوريا" (قناة العالم، 2012)
- التصويت الثالث في عام 2012، على مشروع قرار أممي تقدمت به الدول الغربية وحظي بدعم الولايات المتحدة يضع خطة كوفي عنان تحت فقرات من الفصل السابع، والتهديد بفرض عقوبات غير عسكرية على السلطات السورية إذا لم توقف العنف ضد المتظاهرين، إلا أن روسيا الاتحادية والصين استخدمتا حق النقض "الفيتو" للمرة الثالثة (العربية نت، 2012)
- التصويت الرابع في عام 2014، على مشروع قرار أممي تبنته فرنسا، يدعو إلى إحالة طرفي النزاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإحالة الجرائم التي يرتكبها أطراف الصراع إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، والتي ستحقق في احتمالات وقوع جرائم حرب ضد الإنسانية في سوريا، إلا أن روسيا الاتحادية والصين استخدمتا حق النقض "الفيتو" للمرة الرابعة، وكان السفير الروسي في الأمم المتحدة " فيتالي تشيركين" وصف المبادرة الفرنسية ومشروع القرار بأنها حيلة دعائية قد تقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا(BBC عربي، 2014).

2- الوسائل والأدوات العسكرية:

عملت الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات العسكرية لما أسمتهم "المعارضة المعتدلة" والتهديد بضربة عسكرية ضد النظام السوري، وصولاً إلى تشكيل تحالف لمحاربة الإرهاب، حيث اتخذت واشنطن مجموعة من الوسائل والأدوات العسكرية تدعيما لموقفها وتحركاتها السياسية لتطورات الأزمة، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات العسكرية الأمريكية في تعاطيها مع الأزمة السورية في الآتي:

أ - استخدام القوة العسكرية غير المباشرة:

أعلن البيت الأبيض عزم واشنطن تسليح المعارضة السورية بشكل مباشر في حزيران 2013، في بيان أكد أن الرئيس اوباما يعتزم البدء في تسليح المعارضة السورية، وإقامة معسكرات تدريب لمقاتلين ضد نظام الأسد، وأوضحت الإدارة الأمريكية أنه بالرغم من تأكيدها أن الأسد تجاوز "الخط الأحمر" الذي رسمه أوباما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيماوية، فإنها تعتزم أن تتحرك بحذر وبالتنسيق مع حلفائها فيما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها(رويترز، 2013)، وعلى الرغم من أن إدارة أوباما لم تفصح عن حجم الأسلحة التي ستزود بها المعارضة السورية ونوعيتها، إلا أنه يبدو أن حجم التسليح محدوداً، وبما يؤدي فقط إلى تصحيح الخلل الذي نشأ بعد " معركة القصير" منتصف عام 2013، والذي أدى إلى تغير في موازين القوى بين النظام ومعارضيه، حيث تلتزم واشنطن بتقديم أسلحة آلية خفيفة، وقذائف المورتر الخفيفة، والقذائف الصاروخية المضادة للدروع.

ومن غير الواضح، إذا ما كانت إدارة أوباما تقدم هذه الأسلحة مباشرة للمعارضة، أم أنها توكل هذه المهمة لحلفائها بما يسمح حصر وصول هذه الأسلحة إلى جهات معينة في المعارضة دون أخرى، مع ذلك، وبغض النظر عن نوعية الأسلحة التي تقدمها واشنطن وطريقة تقديمها، لا بد من التأكيد على أن قبولها مبدأ التسليح سمح لخصوم النظام السوري الإقليميين بالذهاب إلى ابعد من ذلك في توفير أسلحة نوعية للمعارضة السورية، بما فيها الصواريخ المضادة للطائرات، كما هو شأن المملكة العربية السعودية مثلاً، وبناءً عليه، فيبدو واضحاً أن إدارة أوباما ما

زالت متمسكة بسياسة عدم السماح بأن يحقق أي طرف انتصاراً عسكرياً على الآخر، والعودة إلى ممارسة الضغوط للتوصل إلى تسوية سياسية(2015، i24 news)

ب- التهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة:

اعتبر الرئيس أوباما أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية يشكل " خطاً احمر" سوف يستتبع بالضرورة تغيراً في قواعد اللعبة، ما فسره الكثيرون على أنه تهديد بعمل عسكري أمريكي ضد النظام السوري، لكن استخدام السلاح الكيماوي في أكثر من مكان في سوريا سبب حرجاً كبيراً للإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من أن واشنطن حاولت التهرب من التزاماتها بسبب خرق النظام السوري للخط الأحمر حسب تعبير الرئيس اوباما وذلك عبر التشكيك في صحة التقارير التي تحدثت عن استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي، فإن الأمر غدا بالغ الصعوبة مع تزايد الأدلة على حصول ذلك إلى أن اضطرت الخارجية الأمريكية والرئيس أوباما نفسه للاعتراف باستخدام النظام السلاح الكيماوي.

وفي خطابه الذي وجهه للشعب الأمريكي في ايلول 2013، هدد الرئيس باراك أوباما بتوجيه ضربة محدودة، تهدف إلى شل قدرات النظام السوري على استخدام السلاح الكيميائي، وأشار إلى إن نظام الأسد قد ارتكب بذلك جريمة ضد الإنسانية باستخدام الغازات السامة ضد المدنيين معتبراً أن مجرى هذه الحرب قد تغير مع الهجوم الكيميائي الذي نفذه الأسد، وبين اوباما إن توجيه ضربة للسلاح الكيميائي السوري سيحقق حماية لحلفاء الولايات المتحدة القريبين من سوريا كتركيا والأردن وإسرائيل مؤكداً ترحيبه بأي حل دبلوماسي للمسألة بضمانات دولية تؤدي للتخلص من السلاح الكيميائي السوري، ومحذراً أنه في حال فشلت هذه الجهود فسيكون توجيه ضربة ضد النظام السوري ضرورياً، وحرص أوباما على التأكيد بأن الضربة ستكون محدودة الزمان والمكان، وأن واشنطن لن تكرر ما قامت به في العراق وأفغانستان وان الجنود الأمريكيين لن يتواجدوا على الأراضي السورية. (الجزيرة نت، 2013).

3- الوسائل والأدوات الاقتصادية

اتخذت الولايات المتحدة سياسة فرض العقوبات الاقتصادية، وتضييق الخناق على النظام السوري، وقامت بفرض عقوبات عدة على سوريا وأشخاص من النظام السوري، حيث اتبعت واشنطن مجموعة من الوسائل والأدوات الاقتصادية والعقوبات كمحاولة للضغط على النظام السوري، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات الأمريكية في تعاطيها مع الأزمة السورية في الآتي:

أ - فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري

لجأت الولايات المتحدة في تعاطيها مع الأزمة السورية إلى فرض العقوبات على النظام السوري وأركانه، في خطوة تهدف إلى تضييق الخناق عليه، وكمحاولة لثنيه عن استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، وشملت هذه العقوبات مسؤولين سوريين، ومؤسسات عامة، وتضمنت أيضاً تجميداً للأموال وحظراً للتعاملات التجارية مع الشخصيات المادية والمعنوية المشمولة بالعقوبات (مرزوق، 2011: 3)، وفيما بعد وُسعت تلك العقوبات لتشمل الرئيس السوري بشار الأسد، ونائبه فاروق الشرع بالإضافة لعدد من شخصيات النظام، وتتضمن العقوبات تجميد أي أموال خاصة بهم في الولايات المتحدة وحظر التعامل التجاري معهم (BBC عربي، 2011).

كما شملت العقوبات شركة تسويق النفط السورية "سيترول" والشركة السورية للنفط، وتجميد كل الأصول السورية الموجودة في الولايات المتحدة أو التي تقع تحت طائلة الاختصاص القضائي للولايات المتحدة، وحظرت تلك العقوبات على الأمريكيين القيام باستثمارات جديدة أو تقديم خدمات لسوريا، كما حظرت استيراد المنتجات النفطية السورية (الجزيرة نت، 2012).

وتعد هذه العقوبات الأمريكية إضافة إلى العقوبات السابقة التي اتخذتها منذ عام 1980، بناء على توصية الكونجرس الأمريكي عام 1979، والقاضية بفرض عقوبات على أي دولة داعمة للإرهاب، حيث أدرجت سوريا عام 1980، في عداد تلك الدول، وعلى الصعيد الدبلوماسي، خفضت واشنطن من حجم التمثيل

الدبلوماسي، وقيدت حركة الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة. (مرزوق، 2011: 4)

ب - تشجيع القوى الدولية والإقليمية على فرض عقوبات على النظام السوري:

عملت واشنطن على تشجيع القوى الدولية والإقليمية، ودعمت الخطوات التي تفضي إلى فرض عقوبات على النظام السوري، فاتخذ الاتحاد الأوروبي في عام 2011، أولى القرارات لفرض عقوبات على النظام السوري، وأدرج 13 مسئولاً سورياً على قائمته الخاصة بالعقوبات، وفرض حظراً على بيع السلاح إلى سوريا، وكذلك جمد الاتحاد الأوروبي الأصول السورية، وحظر الرئيس الأسد من السفر إلى دوله، كما قام بحظر واردات النفط السوري، وحظر على الشركات الأوروبية القيام باستثمارات في قطاع النفط السوري، ومنع إرسال أوراق مصرفية إلى البنك المركزي السوري، ومنع التداول بسندات الحكومة السورية، وحظر تصدير المعدات الخاصة بصناعة النفط والغاز.

وفي عام 2015، فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على الشخصيات والمؤسسات المرتبطة بالنظام السوري، ومنع هذه الشخصيات من دخول دول الاتحاد، وأضاف المجلس الأوروبي أن الاتحاد سيواصل فرض العقوبات التي تستهدف النظام ومؤيديه ما دام القمع مستمراً، مع مواصلة الاتحاد دعمه للجهود الدولية الهادفة إلى التوصل لحل سياسي يتضمن إزاحة الأسد عن الحكم(روسيا اليوم، 2015)، ومن جانبها، اتخذت الجامعة العربية عام2011، قراراً بفرض عقوبات على سوريا بعد أن قامت بتعليق عضويتها، وشملت هذه العقوبات وقف التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، ووقف المبادلات التجارية وبيع السلع غير الضرورية إلى سوريا، ووقف التمويل العربي لمشروعات يجري تنفيذها في سوريا، كذلك قامت تركيا بفرض عقوبات تجارية ومالية على سوريا شملت تجميد الأصول المالية للحكومة السورية، ووقف التعاملات مع البنك المركزي السوري.(اخبار الشرق الأوسط،2011)...

الفصل الخامس

التحول في العلاقات الروسية الأمريكية في ضوء الأزمة السورية

تطمح روسيا الاتحادية إلى استعادة دورها على الساحة الدولية كقوة عظمى تكون فيه فاعل مؤثر في النظام الدولي، ووجدت أن الثورات العربية قد تنتج تغيرات جيواستراتيجية في الإقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي، لذا أصبحت أبرز اللاعبين المؤثرين في الأزمة السورية، حيث ترى روسيا دورها في الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الأمني، نظراً إلى غيابها في المنطقة جيواقتصادياً، وبناءً عليه يمكنها تعزيز حضورها في القضايا العالمية.

1.5 التحول في العلاقات الروسية الأمريكية

مرت العلاقات الروسية الأمريكية بمراحل عدة غلب عليها طابع الصراع والتنافس أكثر من التعاون الذي لم يرتقي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، وإذا كانت العلاقات السوفيتية الأمريكية قد تركت أثرها على ميزان القوى الدولي في مرحلة الحرب الباردة، فإن المرحلة التي تلتها لم تكن بذات الأهمية لا سيما وان روسيا خرجت مثقلة بأعباء والتزامات اقتصادية كبيرة جعلتها في موقف ضعف امام الولايات المتحدة خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات وهذا الواقع انعكس على طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية آنذاك وكذلك على موقف وعلاقات روسيا الاتحادية الاقليمية والدولية، خاصة الشرق الأوسط الذي اصبح تحت هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة بشكل كبير(حميد،2013: 19)

فمع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بوصفه أحد طرفي هذه الحرب وانتصار المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة وما تبعه من تدهور كبير في قوة ومكانة روسيا كوريث للإتحاد السوفيتي وانسياقها خلف السياسة الأمريكية لاسيما في السنوات الاولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، ساد اعتقاد عالمي أن احتمالات عودة حرب جديده بين طرفي الصراع القديم حتى ولو بشكلها البسيط وعودة روسيا لتكون قوة دولية من جديد أصبحت مستحيلة، إلا ان ثمة مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بروسيا

الاتحادية بدأت تظهر مع بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات وتعززت مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئاسة عام 2000 غيرت من تلك القناعات والتصورات (السعيدي، 2009)

اذ بدأت روسيا بالعودة بقوة الى الساحة الدولية والدخول كلاعب مؤثر في تفاعلاته في ضوء التطور في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، وأصبحت روسيا تتخذ مواقف أكثر تحدياً للسياسات الأمريكية، التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية خاصة مع بلورة تقدير موقف روسي أن مهادنة الولايات المتحدة لموسكو يهدف استراتيجياً إلى احتوائها كتابع لواشنطن وليس إدماج الفاعل الروسي في المنظومة العالمية.

وأظهر وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الرئاسة عزماً واصرراً على استعادة روسيا لمكانتها ووضع حد للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة والقدرات الروسية بذلك، ومع استعادة روسيا عافيتها وعودتها الى مصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثره اخذت تعمل جاهدة لتغيير قواعد ادارة العلاقات مع الغرب والتي لا تتفق مع المصالح والمكانه الروسية وفي مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي وتسيير الازمات الدولية والاقليمية بما يتفق مع المصالح الامريكية وحسب (الشيخ، 2015: 49)

ورغم غياب العامل الايديولوجي في تأجيج الصراعات والنزاعات في الوقت الحالي، الا ان ثمة اسباب يمكن ان تعيد رسم صورة جديدة للعلاقات الامريكية الروسية في ظل ظهور ازمات ذات ابعاد اقليمية ودولية، وتؤسس نمطاً مختلفا في شكل النظام الدولي.

فقد بدأت تظهر ملامح التحول في العلاقات الأمريكية الروسية مع إعلان واشنطن نشر درعها المضاد للصواريخ في شرق أوروبا عام 2007 في كل من التشيك وبولندا على بعد كيلومترات من الحدود الروسية، حيث اعتبرت روسيا أن الدرع الأمريكي يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة الأمريكية في حال قيام الاخيرة بهجوم عليها، ومن ثم يترك روسيا دون قوة ردع حقيقية خلال محطة رادار روسية

اقترحتها كبديل عن تلك التي في التشيك. أما التطور الثاني فقد كان في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 التي صمدت خلالها في وجه الضغوط الأمريكية ومثلت أول تحدٍ حقيقي لواشنطن منذ نهاية الحرب الباردة، حيث جاء فيها الموقف الروسي مغايراً للتوقعات اذ بدت المواقف الروسية اقرب لمواقف الاتحاد السوفيتي سابقاً في زمن الحرب الباردة ووقفت روسيا بحزم في مواجهة الموقف الامريكي للدفاع عن مصالحها وحلفاءها (الشيخ، 2015: 50)

فالعلاقات الأمريكية الروسية اتسمت بالتجاذب والتنافر، حيث يشوبها دائماً عامل انعدام الثقة، والذي زاد من توتر تلك العلاقات أنّ الإدارات الأمريكية السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار "الإطار الإستراتيجي" الذي تضمنه الإعلان الروسي – الأمريكي في نهاية " قمة سوتشي" في أبريل 2008، والقائم على الدعوة إلى حوار يتناول حل الخلافات بين البلدين، ومن هذا المنطلق فقد عملت روسيا على إستعادة دورها، وتوظيفه في المجالات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، في مواجهة توسع الهيمنة الأمريكية والغربية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى اللذين يعتبران المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، وكذلك مناطق نفوذ طبيعية لا يمكن التساهل تجاهها مثلما لا يمكن تجاهل ما يمثله المشروع الأمريكي لنشر الدروع المضادة للصواريخ في أوروبا الشرقية (بولندا، جمهورية التشيك) من خطورة على الأمن القومي الروسي، حيث تعارض موسكو هذا المشروع معارضة شديدة متهمة واشنطن بأنها تهدد جديًا القوى الإستراتيجية النووية لموسكو وبأن المشروع سلسلة من التوسع والهيمنة الأمريكية وهو ما ترفضه موسكو(البشارة، 2015).

وعلى الرغم من ان عام 2009 شهد انفراجا في العلاقات الروسية الأمريكية بعد ان وصلت لأسوأ مراحلها في زمن الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، الا ان ذلك لم يحقق مستوى متقدم في العلاقات بين البلدين، وفي عام 2010 وقع رئيسا البلدين الروسي ميدفيديف، والأمريكي اوباما، معاهدة للتقليص من الأسلحة النووية بنسبة 30% لتشتعل في العام نفسه ما سميت بحرب الجواسيس حيث كشفت أجهزة الأمن الروسية عن شبكة عملاء تابعة لواشنطن وتم ترحيلهم وردت واشنطن

بالقبض على ما قالت أنهم جواسيس روس، وقد قوبل سعي واشنطن للاستئثار بالساحة الدولية بسياسة روسية رادعة (روسيا اليوم، 2015)

وقد زادت الأزمة الليبية عام 2011، الأمر تعقيدا فبعد ان أدركت موسكو أن واشنطن وعواصم أوروبية استغلت قرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا، ليتم إسقاط النظام وهو ما اعتبرته موسكو التفافا على القرار، وشعورها بأنها تلقت ضربة قاسية من خلال إدارتها للأزمة وخروجها خالية الوفاض مما آلت اليه أوضاع المنطقة العربية، لذلك عملت موسكو جاهدة على تركيز قوتها في سوريا كمحاولة لعمليات الشد والجذب مع واشنطن لإعادة التوازن وادراكها ان استمرار هذا التوجه سيعيد ترسيم العلاقة مع واشنطن وفقا لتصوراتها، واعتقادها بأن عودتها إلى النظام العالمي كقطب فاعل مرهون بإعادة صياغة سياسة خارجية صدامية، فلجأت في قراءتها للأزمة السورية، على انها بوابة تحقق طموحاتها، رغم الصعوبات والمعوقات التي يمكن ان تواجهها في ترجمة هذا الطموح الى واقع ملموس (Beav, 2013: 2-3).

إذ يعتبر الرئيس بوتين ان سوريا هي أهم معركة لروسيا الاتحادية في البحر المتوسط لأنه بخروجها من هذه المياة فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط باكمله بعد ان خرجت من ليبيا ومن قبلها العراق، فسوريا تمثل المدخل الأخير لها في المنطقة العربية التي ستتمكن من خلاله التأثير على الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي لا يمكن لروسيا الاتحادية تحمل خسارة سوريا بعدما خسرت العراق وليبيا، وكان للموقف العربي والغربي من ليبيا وتجاوز الدور الروسي فيه وعدم مراعاة مصالحها هناك تأثير بالغ على الموقف الروسي من سوريا، فقد خرجت روسيا الاتحادية من ليبيا وفقدت كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية هناك، وبالتالي فلا يمكن لها أن تكرر نفس السيناريو في سوريا تحت أي شكل من الأشكال، كذلك يرى بوتين بأن هزيمته في سوريا ستؤثر عليه داخليًا وتظهره بمظهر الضعيف والمهزوم أمام شعبه؛ مما يؤهل المعارضة الروسية لاستغلال هذه الهزيمة لإنهاء أو إضعاف دوره السياسي(كمال؛ والمصري، 2015).

ولهذا فقد أظهرت الأزمة السورية حدة العداء بين الطرفين فروسيا الاتحادية تدعم النظام السوري وتصر الولايات المتحدة بأنه لا مكان للأسد في مستقبل سوريا، وما الحرب الدائرة هناك الا دليل على تقاطعات المصالح الدولية واختلافها، كما كشفت الأزمة الأوكرانية عمق الهوة بين موسكو وواشنطن التي لم تستوعب الخطوة الروسية بضم شبه جزيرة القرم الى روسيا الاتحادية، حيث وصفت العملية بأنها غير شرعية ولا تتفق مع القانون الدولي، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا بهدف الضغط السياسي عليها، إذ كان من المخطط ان تكون شبة جزيرة القرم القاعدة الأساسية والأقرب لصواريخ الناتو، وتطويق روسيا الاتحادية بالدرع، وهو ما تعتبره موسكو تهديداً مباشراً لأمنها القومي كل ذلك عجل بإحتدام المواجهة على مستويات مختلفة حيث فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية ردت عليها روسيا بخطوات مماثلة (روسيا اليوم، 2015).

فالأزمة الأوكرانية تعد واحدة من أبرز الأزمات التي يتداخل فيها البعد الخارجي والداخلي بشكل مكثف، حيث اقترن الاستقطاب السياسي الداخلي مع الاستقطاب الدولي بين روسيا الاتحادية من ناحية والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وكان للصراع الدولي وتدخلات القوى الكبرى دوراً كبيراً في تأجيج الأزمة الأوكرانية، حيث عكست الأزمة التنافس الدولي المحتدم على مناطق النفوذ، رغم زوال التناقض الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بتفكك الاتحاد السوفيتي ووجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، ولكن مع تولي قيادة روسية جديدة لروسيا الاتحادية وهي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، استطاعت روسيا الاتحادية أن تنهض من كبوتها واستعادت قوتها، وبدأت في استرداد أوكرانيا واستقطابها إلى وضع أكثر توازناً في سياستها الخارجية يتسق وكونها امتداد طبيعي لروسيا (محمد، 2016).

وحاولت الولايات المتحدة الضغط على روسيا الاتحادية لتغيير موقفها من الأزمات الدولية "السورية والأوكرانية"، حيث قام الغرب بفرض حزم متتالية من العقوبات على موسكو لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة، استهدفت قطاعات رئيسية في الاقتصاد الروسي كالطاقة وصناعة الأسلحة والقطاع المالي، وطالت

شخصيات روسية سياسية واقتصادية بارزة وشركات وبنوك كما أعلن البنتاجون تجميد التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية، وتم تجميد اجتماعات مجلس "روسيا الناتو" والتعاون بين الجانبين كذلك تم استبعاد روسيا الاتحادية من حضور قمة "الثماني الكبار" لتعود مجموعة "السبع" مرة أخرى.

ومن الواضح أن الهدف من العقوبات ليس المساعدة في حل وتسوية الأزمات الدولية بقدر ما هو الصراع حول مكانة الدولة القائد في النظام الدولي والتي تحاول واشنطن قدر الإمكان الحفاظ عليها دون منازع في مواجهة الطموح الروسي المتزايد والذي أصبح واقعا يهدد الانفراد الأمريكي في إدارة الشان الدولي والإقليمي ويطرح مصالح ومواقف مختلفة وربما متناقضة مع تلك الأمريكية، وتعرقل أجندتها الدولية وتحد من حرية حركتها (الشيخ، 2015: 51-52).

فالنجاحات الكبيرة التي حققتها روسيا الاتحادية بقيادة بوتين، باتت تثير مخاوف الولايات المتحدة فقد بدأ بعض ساسة واشنطن يدركون ان سياسة اوباما بالانكفاء والتردد الكبير، قد صدعت مقولتي التفوق والتميز الأمريكيتين، ودفعت قوى ناهضة أخرى في العالم، وعلى رأسها روسيا الاتحادية للبروز على مسرح السياسة الدولية في مناطق عديده من العالم.

حيث تمكنت موسكو من اسقاط الرئيس "ساكاشفيلي" حليف واشنطن في جورجيا، كما أجهضت موسكو موجه الثورات الملونة التي اجتاحت اوكرانيا، والتي كان الغرب يخطط لإمدادها إلى بيلاروسيا ودول آسيا الوسطى، كذلك ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بعد اسقاط النظام الموالي لها في أوكرانيا، والتي تمثل اهم امتداد استراتيجي مباشر لروسيا، كذلك تمكنت موسكو من اضعاف الدور الأمريكي في الأزمة السورية والإمساك بالورقة الإيرانية والتقدم نحو أمريكا اللاتينية وافريقيا وها هي الان باتجاه مصر المعقل التقليدي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (ابو درغم، 2015).

إذ بات واضحاً ان هناك تراجعاً استراتيجيا للسياسة الأمريكية يقابله تقدم روسي، حيث استند الرئيس الروسي بوتين على التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة في بلاده، واستثمر بذكاء مخزون

المشاعر القومية الروسية المعادية للولايات المتحدة والغرب كقوة اضافية هائلة تدعم سياسة موسكو للثآر من الغرب الذي أذل الشعب الروسي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

ولم يكتف بوتين بذلك بل انه حشد الى جانبة الصين المنافس الاقتصادي الأكبر للولايات المتحدة وبنى علاقات قوية مع مجموعتي دول "البريكس*(تجمع اقتصادي دولي يضم البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين وجنوب أفريقيا)، والألبا"*(التحالف البوليفاري: وهو التكتل الإقليمي لشعوب امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اسسته فنزويلا وكوبا)، الأمر الذي وفر له مجالاً هائلاً للتحرك على الساحة الدولية لكن هذا التحرك او التقدم الروسي لم يكن بلا سقف، وحدوده يرتبط بطبيعة التحرك الأمريكي المضاد وبقدرة موسكو على تحمل تبعات المواجهة مع واشنطن، إذ ان كلا الدوليتن لديها حساباتها في الفرص والكوابح وان تحديد اهمية وأولوية المصالح ومستواها هو الذي يحدد تحركات البلدين وكذلك يحدد طبيعة العلاقة فيما بينهما ومدى تطورها (الوادي، 2015).

وفي إطار الحديث حول قدرة روسيا الاتحادية على مواجهة الولايات المتحده، فلا بد من التذكير بأن روسيا ما زالت تستجمع قوتها خاصة ان الاقتصاد الروسي لم يصل بعد إلى حد المعافاة الكاملة، الى جانب ذلك فإن حجم التبادل التجاري السنوي بين روسيا والولايات المتحدة يصل الى "43" مليار دولار، ومع أوروبا نحو "100 " مليار دولار، وهذا يفرض نفسه عند تفكير موسكو بالمواجهة الشاملة مع الولايات المتحدة، فضلا عن أنه لا يمكن إغفال دور اللوبي اليهودي في روسيا، ثم إن الجيش الروسي رغم قوته لكنه ليس في وضع التوازن مع القوات الأمريكية، والقادة الروس يدركون أن الولايات المتحدة ليست ضعيفة أو يمكن التفوق عليها بسهولة، فهي لا تزال القوة الأولى في العالم اقتصاديا وعسكريا، ولذلك فإن الصدام المباشر مع الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي الى نتائج غير محمودة العواقب لروسيا (الوادي، 2015).

كل هذه العوامل تضع سقفا للاندفاع الروسي في مواجهة الولايات المتحدة وبناء على ذلك لن تصل العلاقات بين موسكو وواشنطن إلى حافة الهاوية، فروسيا

تدرك ان التراجع والتردد الأمريكي كان له دور في نجاحاتها الكبيرة التي أنجزت مؤخرا، وإذا ما استيقظت واشنطن من هذه الحالة المؤقتة، فإن ذلك سيكبح كثيرا التقدم الروسي، ولذلك فإن اندفاع روسيا إلى الأمام سيكون محسوبا بدقة بحيث لا يؤدي الى صحوة أمريكية وستقتصر استراتيجية موسكو على إتباع سياسة المناوشات السياسية والاقتصادية والأمنية والتقدم في المناطق التي تخليها واشنطن مع تفادي المواجهة الشاملة (الوادي، 2015).

وبناء على ذلك يمكن القول أن العلاقات الروسية الأمريكية تسير بإتجاه التنافس الحذر ومن المرجح أنها تأخذ طابع التوتر خاصة في ظل بروز العديد من القضايا الخلافية التي تتعلق بالنفوذ السياسي والتوازن العسكري بين الجانبين وفي ساحات متعددة سواء في الشرق الأوسط أو أسيا، إذ تجد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مجالها الحيوي والاستراتيجي، أما روسيا فقد نظرت اليه على انه مجالا حيويا لكسب الفرص في الحصول على مكاسب إقليمية في أسيا وطموح سياسي في اوروبا في نطاق المنظمات الدولية والاقليمية الاقتصادية والأمنية، مع التركيز الكبير على جوارها القريب كمجال حيوي استراتيجي وجزءاً من الأمن القومي الروسي حيث تنظر روسيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة على انها دولة منافسة ويمكن ان تكون عدو حقيقي فيما لو حاولت واشنطن تطويق موسكو في هذا المجال، والأزمة الجورجية وكذلك الأوكرانية مثالين واضحين على ذلك وبالتالي يمكن القول ان الشرق الأوسط وأسيا تعتبر من اهم مناطق التنافس بين القوتين وهو ما اتضح خلال الأزمة السورية (روسيا اليوم، 2015).

فلا شك ان الازمة السورية كشفت عن ملامح التنافس الروسي الامريكي بصورة جلية، فقد رفضت روسيا توجيه ضربة عسكرية امريكية لسوريا كونها تمثل منطقة نفوذ لها، ثم ظهرت آمال وتطلعات بحدوث تطور في العلاقات الروسية الأمريكية خلال عام 2013، حيث كانت هناك مؤشرات ودلائل تنذر بذلك في خطوة جديدة للتعاون بين موسكو وواشنطن خاصة بعد التفاهمات الروسية الأمريكية حول الأسلحة الكيميائية السورية، والتقارب في وجهات النظر حول حل الأزمة السورية بالطرق السلمية وأولوية محاربة الإرهاب (ترينين و ويس، 2014).

إلا أن صراع الإرادات بين روسيا الاتحادية والغرب، ومحاولات الغرب في تحجيم النفوذ الروسي المتصاعد لم تكلل بالنجاح، وعليه فقد يدرك الغرب أنه لا يمكن عزل روسيا الاتحادية وتطويقها في محيطها الإقليمي، وأنها أصبحت أقوى وأكبر من أن تقاد أو تكون تابعا وان السبيل الوحيدة للتعامل معها هو من منطلق الاحترام المتبادل والشراكة، وأن التحول الى عالم متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها.

كما أنه روسيا الاتحادية قد تأخذ وقتاً حتى تستعيد بعض الثقة في الولايات المتحدة ونيات واشنطن تجاهها، وسيظل التناقض الاستراتيجي وأزمة الثقة هو السمة الغالبة للعلاقات بين الجانبين في المستقبل القريب وسيلقي ذلك بظلال واضحة على العديد من الأزمات لا سيما في الشرق الأوسط، وقد كان هذا التأثير أوضح ما يكون على مسار الأحداث في سوريا وفي تعثر التحالف الدولي ضد داعش التي تشكك روسيا في نياته وأهدافه الحقيقية، وترى أنه يستهدف قصف مواقع في سوريا، ودعم بعض القوى داخلها تمهيدا لتقسيمها الى دويلات، ما قد يؤدي ذلك الى إطالة أمد الأزمة وتعقدها، واستمرار حالة عدم الاستقرار وتفاقمها (الشيخ، 2015: 52).

فالقراءة المتأنية لماضي العلاقات الروسية الأمريكية تشير إلى أن تنافساً قويا قد جرى في عدة ملفات وقضايا في مناطق مختلفة من العالم ورغم ذلك جرت تنازلات متبادلة وإعادة صياغة مختلفة لمواقف متباينة، إلا ان التدقيق في مواقف الدولتين تجاه الأزمة السورية يشير إلى نوع من الاستحالة في التوصل إلى قواسم مشتركة لتحديد قواعد الحل السياسي المفترض، وما يعزز ذلك أن جميع المؤتمرات والمبادرات المنشودة التي حدثت لتسوية وحل الأزمة السورية كان مصيرها الفشل، وعدم ترتيب قواعد وأسس مشتركة بين موسكو وواشنطن للخروج من الأزمة بصيغة توافقية، وهو ما اتضح خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" مطلع عام 2014، قائلا: ان صفحة "إعادة التفاهمات مع موسكو أصبحت من الماضي"، مشيراً " اننا دخلنا في مرحلة جديدة من علاقاتنا مع روسيا (سلمان، 2015)

إذ أن تشعب الأزمة السورية بتفاصيلها السياسية والأمنية، أثرت وستؤثر في تكوين البيئة المناسبة للبلدين في إعادة صياغة علاقة طبيعية في حدها الأدنى، فكل من موسكو وواشنطن انطلق من مرتكزات ومبادئ غير قابلة للتفاوض، حيث شكلت الأزمة السورية بيئة قابلة للتشدد في المواقف، وهي من النوع الاستراتيجي في حسابات الدولتين وفي تلك الحالة من الصعب إيجاد ثغرات يمكن النفاذ إليها لبناء قواعد الثقة في التعاملات الدولية المتفرضة (حسين، 2013).

وتتعدد اوجه التنافس الأمريكي الروسي حول سوريا بتعدد أدواته حيث يمكن تحديد أبرز مظاهر التنافس بين البلدين إلى ثلاث مستويات وهي: الخطاب الرسمي، المستوى الأممي، ومستوى الدعم اللوجستي.

1.1.5 على مستوى الخطابات والتصريحات الرسمية:

يعتبر الخطاب الرسمي للدولة أحد الأدوات التي يقوم من خلالها النظام السياسي بالتعبير عن موقفه تجاه قضية ما، ويتضمن هذا الخطاب دفاع ذلك النظام عن مصالحه وارآئه الإيديولوجية ومخططاته الإستراتيجية، ويتسم الخطاب السياسي ببنية نظرية متماسكة، لذا فإن الخطابات والتصريحات الرسمية لكل من الدولتين المتنافستين حول سوريا هي خطابات متناقضة حد التباين، مما يخلق انقسام في الموقف العالمي الذي لا يضم فقط روسيا والولايات المتحدة، وإنما هناك تحالفات أيضاً تنتمي إما لهذا الشق أو لذلك وهو ما يعيد إلى الأذهان صورة الحرب الباردة التي عرفت تناقض في الخطابات الرسمية بين القطبين العالميين، وتشكل محاور و تكتلات تجمعها المصالح المشتركة (مجلة تونس المستقبل، 2014).

فقد تدرجت الخطابات الأمريكية في إدانة الصراع، حيث بدأت على إستحياء في إستنكار ما يقوم به الأسد، وقد طالبت الحكومة السورية بإدخال إصلاحات سياسية سريعة، حتى تطورت تباعا في خطاب صريح يدعو لمغادرة الأسد بمنصبه وآخر يؤكد ان سوريا الجديدة لن يكون الأسد على رأس هرمها، وقد وصلت الخطابات الأمريكية إلى حد التلويح بتوجيه ضربة عسكرية خاصة في ظل إتهام نظام بشار الأسد باستخدام السلاح الكيماوي. أما الخطاب الروسي فقد كان يدعو إلى

ضبط النفس، واتهام المعارضة المسلحة بتقويض النظام وقتل الناس وكذلك توزيع تهم الإرهاب والانتساب للقاعدة والتلويح دائماً بالفيتو عندما يبدأ أي تحرك يدعو إلى صدور قرار من مجلس الأمن اتجاه سوريا (الزهراني، 2014).

فالخطاب الأمريكي الرسمي مع بداية الأزمة السورية كان يغلب عليه الحذر، إذ أن إدارة الرئيس باراك أوباما كانت تؤكد على ضرورة أن يقوم الرئيس بشار الأسد بإصلاحات حقيقية ووضع حد للعمليات العسكرية، وقد تبين ذلك في خطابٍ لأوباما عن الشرق الأوسط عام 2011، حيث أشار به إلى أنه لا يزال يرى بعض الأمل للرئيس السوري، بقوله: أنه على الأسد أن يقود انتقالاً إلى الديمقراطية أو أن يفسح الطريق"

أما بالنسبة إلى روسيا فقد أشارت إلى أن موقفها تجاه الأحداث في سوريا ثابت، وقد عبر عن ذلك الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية " الكسندر لوكاشفيتش " على أن موسكو تدرس بدقة خطاب أوباما حول الشرق الأوسط، وأن موقفها من الوضع في سوريا وكيفية معالجته لم يتغير بعد خطاب اوباما. (باكير، 2013)

وفي ظل تزايد الأحداث في سوريا أكثر عنفاً، أخذت مواقف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، منحنى تصعيدياً في لهجة الخطاب الرسمي للمسئولين في البلدين، ففي عام 2011، ازدادت الضغوطات الأمريكية على النظام السوري إلى حدٍ كبير، حيث تحول موقف باراك اوباما من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة برحيل الأسد، وقد أعلن البيت الأبيض أن شرعية بشار الأسد كزعيم قد تبددت بالفعل، وقال الناطق"جاي كارني" بأن سوريا ستكون أفضل حالاً من دون الأسد (خلبنيكوف، 2011:40).

وفي سياق ذلك، ردت روسيا في بيانٍ لها "ضرورة منح الرئيس الأسد مزيداً من الوقت لتنفيذ البرنامج المعلن عنه للإصلاحات السياسية والاقتصادية، ونحن نرى أن هناك إشارة واضحة لا لبس فيها أرسلت إلى السوريين بشأن وضع حد لمختلف أشكال العنف، وهذه إشارة موجهة أيضاً إلى المعارضة التي يتعين عليها الدخول في حوار مع السلطات والنأي بنفسها عن المتطرفين. واستناداً إلى هذه الاعتبارات، لا

نشاطر الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي رأيهما في ما يتعلق بالرئيس بشار الأسد وسنحافظ على خطنا الثابت والمتماسك بالمبادئ في الموضوع السوري"(خلبنيكوف، 2011 : 43).

وبناءً على ذلك فقد لجأت الولايات المتحدة بعد فشلها في إصدار قرارات من مجلس الأمن بشأن فرض العقوبات الدولية على نظام الأسد، إلى عقوبات أحادية الجانب، فقد أشارت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأمريكية، جين ساكي: "إن الولايات المتحدة اتخذت إجراء لزيادة الضغط على النظام السوري من خلال فرض عقوبات على كل الكيانات التي تساهم في عملية القمع التي يمارسها النظام ضد الشعب و تدعم آلة حربه". من هنا، فقد كانت السياسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية تقوم على ضرورة توحيد الجهود الأمريكية والأوروبية من أجل اتخاذ موقف موحد ضد النظام السوري، فقد أعلن أوباما في بيان مشترك مع الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" على ضرورة رحيل الأسد، وقد برر أوباما بيانه المشترك ب"الإدانة واسعة النطاق"من جانب الحكام العرب الذين سحب أغلبهم سفرائهم من دمشق (اربرادلي، 2013:112).

أما بالنسبة للتحرك الروسي، فقد كان معاكساً لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكدت روسيا سعيها لتعزيز التعاون المشترك مع سوريا في محاولة منها لتخفيف الضغط على النظام السوري، فقد اتضح ذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين نائب رئيس الوزراء الروسي"الكسندر خلوونين" ووزير المالية السوري محمد جليلاتي في موسكو عام 2012، والذي تم خلاله توقيع جملة من الاتفاقات و البروتوكولات و مذكرات التفاهم بين وزارات ومؤسسات وشركات روسية وسورية في جميع المجالات الحيوية للاقتصاد.

وقد أشار نائب رئيس الوزراء الروسي في ردّه على التصريحات الأمريكية فيما يخص فرض العقوبات على سوريا إلى " أن سوريا تعيش وضعاً معقداً نتيجة للعقوبات المفروضة عليها والتي تعرقل تطوير الدولة بصورة طبيعية، لكننا أكدنا من جانب آخر أن روسيا تمسكت وتتمسك بموقفها الوحيد الدائم والداعم لسوريا

وقيادتها والتشديد على وجوب حل جميع النزاعات في الأراضي السورية من قبل الشعب السوري وحده على وجه الحصر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، بأي شكل من الأشكال من قبل دول أخرى"(سوريا نيوز، 2012).

واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوري في ظل ظهور السلاح الكيماوي باستخدامه لغاز اليسرين المحرم دولياً ضد المدنيين، إلا أن روسيا قد نفت تلك الاتهامات وأكدت على أن المعارضة السورية هي من استخدمت السلاح الكيماوي. ففي تصريح رسمي للرئيس الأمريكي اوباما عام 2012، أشار خلاله إلى:" إن نقل النظام السوري أو إستخدامه لأسلحة كيماوية يعد"خطا احمرا" بالنسبة للولايات المتحدة، وقد تكون له عواقب وخيمة، وأن واشنطن تبحث كل الخيارات بما فيها التدخل العسكري".

أما في عام 2013 فقد أكدت الولايات المتحدة أن هناك تقارير وأدلة على ارتكاب النظام السوري لهذه الجريمة، وجاء ذلك في خطاب الرئيس اوباما في ايلول 2013 بشأن استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي في الغوطة، حيث أكد أوباما في خطابه أن" المعضلة الحقيقية تكمن في أن استخدام السلاح الكيماوي يشكل خطراً جسيماً على الأمن القومي للولايات المتحدة، وأن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية يعرض أصدقاءنا وشركاءنا مثل تركيا والأردن وإسرائيل للخطر، وأننا لو أخفقنا في التصرف فإن الأسد لن يتوقف عن استعمال هذه الأسلحة، وإذا أنتشر السلاح خارج سوريا فإن ذلك سيهدد حلفاءنا، أما بالنسبة لكيفية التصدي لهذه القضية فبعد مداولات متأنية خلصت إلى نتيجة أنه في صالح الأمن القومي للولايات المتحدة أن ترد على استخدام نظام الأسد الأسلحة الكيميائية من خلال ضربة عسكرية موجهة "(السيد، 2013).

ورداً على ذلك جاءت تصريحات المسؤولين الروس تؤكد رفض روسيا للإعلان عن استعداد الرئيس أوباما لقيامه بضربة عسكرية، واتضح ذلك بتصريحٍ من وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافرورف" على هامش مباحثاته مع وزير الخارجية السوري في موسكو عام 2013، قائلاً "أن روسيا لا تقبل الخطوات الأحادية الجانب المرتبطة باستخدام القوة العسكرية، وهو أمر يخالف المعايير

الأساسية للقانون الدولي ونظام الأمم المتحدة. وأنه لا بديل عن الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة، كما يؤكد ذلك إعلان جنيف المشترك الصادر عن "مجموعة العمل"حول سوريا عام 2012، بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة الداخلية من جانب السوريين أنفسهم ومن دون تدخلات أجنبية وتأمين وقف سفك الدماء بأسرع وقت ممكن"(نشرة المفكرة، 2013:2).

يتضح من التصريحات الرسمية للقادة الروس بأنها قد وصلت إلى التهديد إذا ما أقدمت واشنطن على قصف سوريا، وهو ما كشف عنه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالدوما (البرلمان الروسي)"الكسندر بوشكوف" بقوله "إذا أقدمت الولايات المتحدة على قصف سوريا، فإن موسكو ستعيد التفكير في الحظر الذي تفرضه على إيران الخاص بتصدير التقنيات المتقدمة لها، إلى جانب وضع نهاية لشبكة التوزيع الشمالية لأفغانستان، التي ينقل البنتاجون من خلالها الرجال والعتاد عبر الأراضي الروسية"(عباس، 2014).

أما المبعوث الروسي لدى الأمم المتحدة "الكسندر تشوركين"، فقد انتقد بشدة ما تثيره الدول الغربية بشأن مزاعم بأن الحكومة السورية استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد شعبها، وإصرارها على فتح تحقيق شامل في سوريا، بقوله "أعتقد للأسف أن ما يحاول زملاؤنا الغربيون فعله هو إثارة أكبر عدد من المزاعم بأقل درجة من المصداقية في محاولة لخلق أكبر عدد من المشكلات أمام إجراء مثل هذا التحقيق."(صحيفة الخبر، 2013).

سعت روسيا إلى محاولة إيجاد حل سلمي يجنب سوريا الضربة العسكرية التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دخل الطرفان الأمريكي والروسي في محادثات في محاولة لحل الأزمة، غير أن ذلك لم يمنع روسيا من إرسال المزيد من السفن الحربية إلى السواحل السورية، وقد شدد الرئيس "فلاديمير بوتين" على ضرورة تواجد البحرية الروسية بشكل دائم في البحر المتوسط نظرا للمصالح الاستراتيجية الروسية في المنطقة، حيث قال"هذه المنطقة هامة وتضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية" وأضاف "انه لهذه الاسباب ننوي خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفننا الحربية في البحر الأبيض المتوسط". اما الأدميرال

"فيكتور تشيركوف" فقد قال بأن "عدد السفن الحربية الروسية بلغ 10 سفن، وأن الأسطول الروسي بدأ يكثف حشوده في البحر المتوسط منذ عام 2012، بسبب تفاقم الوضع العسكري والسياسي هناك"، وقد أكد ان مهمة هذه القطع الحربية هي"درء الخطر على الدولة". (قاياتي، 2014)

وبعد أن وصلت لهجة الخطاب الرسمي بين روسيا والولايات المتحدة ذروتها بسبب مسألة إستخدام السلاح الكيمائي في سوريا، إستطاعت موسكو أن تتوصل إلى إتفاق مع واشنطن عبر تقديمها مقترح تفكيك الاسلحة الكيميائية السورية و نقلها خارج الأراضي السورية برعاية أممية مقابل تراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية، وبذلك إنتقلت لغة الخطاب بين الجانبيين الأمريكي والروسي إلى المطالبة بزيادة الضغط على طرفي الأزمة السورية سواء على صعيد عملية تدمير المخزون الكيماوي السوري، أو على صعيد السعي إلى إنجاح الجولة الجديدة من مفاوضات "جنيف 2" التي لم يكتب لها النجاح هي الأخرى بسبب تمسك كل طرف بمطالبه وعدم وجود أي رغبة للتنازل.

وتمكنت قوات النظام السوري بعد انهيار محادثات السلام "جنيف" 2، من تحقيق العديد من الانتصارات والتقدم في عدة محاور، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التأكيد على زيادة دعمها لمقاتلي المعارضة السورية، من خلال التدريب وإرسال شحنات الأسلحة، حيث أعلن اوباما أن بلاده مستمره في دعم المعارضة المعتدلة بسوريا وليس المتطرفين، وقال أوباما في رسالته السنوية إلى الكونغرس" في سوريا سنستمر في دعم المعارضة التي ترفض أجندة المنظمات الإرهابية". وقد وافق الكونغرس الأمريكي على إرسال الأسلحة لما اسماها القوى المعتدلة في المعارضة السورية لغاية نهاية عام 2014، والأسلحة التي ستسلم للمعارضة تشمل أنواع من السلاح الخفيف وصواريخ مضادة للدروع لكنها لا تشمل أنظمة الدفاع الجوي (امجاد،2014).

وهو الأمر الذي قوبل بإنتقاد شديد من موسكو تجاه القرار الغربي بتسليح المعارضة والسماح لدول المنطقة بتقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية لمن تصفهم موسكو بالإرهابيين، وقد صرح بوتين حول هذا القرار واصفاً سياسة الغرب إتجاه

سوريا بأنها قصيرة النظر، ومحفوفة بالكثير من العواقب، مؤكداً ان روسيا الاتحادية لا تعتزم إعادة النظر في مواقفها تجاه الأزمة السورية، داعياً الدول الى الى الإمتناع عن تزويد السلاح لمنطقة النزاع (روسيا اليوم، 2014)

وعليه فإن المتتبع لمضامين الخطاب السياسي الأمريكي، يجد أن هناك إتجاهاً واضحاً لمحاولة دفع الأسد بعيداً عن السلطة، والعمل على دعم قيادة جديدة موالية للغرب للوصول الى السلطة في سوريا، إلا ان الخطاب الأمريكي واجهه خطاب آخر رافض له وهو الخطاب الروسي، إذ ترى روسيا انها عازمة على الاستمرار في تقديم الدعم للنظام السوري، وستستمر في الإعتراض على المحاولات الغربية من أجل زيادة الضغوط الدولية على النظام السوري، فموسكو لا تريد ان ينتهي الأمر في سوريا بتكرار السيناريو الليبي، وهو الأمر الذي لا يتفق مع مصلحتها القومية.

2.1.5 **على المستوى ألأممي**:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين في ظل تزايد العنف المسلح بين النظام السوري والمعارضة برفع الملف السوري إلى مجلس الأمن عام 2011، في محاولة منها لإستصدار قرار مماثل لقرار التدخل في ليبيا، هذه المحاولة الأمريكية لتدويل الأزمة السورية أنتقل معها التنافس الأمريكي-الروسي إلى الصعيد الأممي، حيث أصبح التنافس في مجلس الأمن تعبيراً عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم، وإفشال مشاريعهم (حجار، 2013)

وقد واجهت المساعي الأمريكية لإصدار قرار أممي يدين نظام بشار الأسد، رفض روسي باستخدام حق النقض (الفيتو) أربع مرات، وهو ما يبرز جدّية التنافس الدولي حول سوريا، حيث تكون شكل من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقييمها لما يجري في سوريا. فبينما وقفت روسيا والصين ضد صدور قرارات تسمح بالتدخل العسكري الخارجي بحجة حماية المدنيين السوريين، أو حتى فرض عقوبات على النظام السوري، وقفت الولايات المتحدة والدول الغربية ضد

الرئيس بشار الأسد وسعت إلى دفعه لترك الحكم، عبر فرض عقوبات أممية أو التدخل العسكري (ناصر، 2013:302).

فتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام 2011 باقتراح من أجل استصدار قرار في الأمم المتحدة شبيه بالقرار الذي صدر بشأن ليبيا وينص على إدانة النظام السوري وفرض عقوبات عليه لما يتسبب به من سفك دماء للشعب السوري، إلا أن روسيا والصين عارضتا مشروع القرار مستخدمتان حق النقض، وقد ربط ممثل روسيا الاتحادية في الأمم المتحدة "تشوركين" الفيتو الروسي ضد مشروع القرار بكونه يتعلق بحق سيادة الدولة وأن على المجلس احترام "مبدأ السيادة وعدم التدخل".

وجاء مشروع قرار عربي- غربي عام 2012 لمجلس الأمن الدولي يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة إنتقالية في سوريا، إلا أن روسيا استعملت حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف وأن القرار لا يحمل المعارضين للنظام مسؤولية واضحة عن العنف، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعلنت على لسان سفيرتها "سوزان رايس" أن بلادها مستاءة بشدة من إخفاق المجلس تماماً في محاولة التعامل مع تحدٍ أخلاقي مُلّح وتهديد متنام للسلام الإقليمي، وإن من يقفون ضد القرار ويدعمون النظام القمعي للرئيس السوري بشار الأسد لا يستطيعون تلبية مطالب الشعوب التي تطالب بالديمقراطية"(زيدان، 2013: 302)

سعت روسيا من خلال إستخدامها لحق النقض (الفيتو) مرات عدة في مجلس الأمن لإفشال اصدار قرار دولي ضد النظام السوري للتأكيد على انها لاعب مهم، ولابد من اخذ مصالحها في الحسبان اذا ما اريد للأزمة السورية ان تحل، وبهذا وضعت روسيا الاتحادية الولايات المتحدة والدول الغربية في موقف صعب، فإما ان يلتزم الغرب بحل مشترك للأزمة يراعي فيها المصالح الروسية وهو ما سيمثل انتصاراً كبيراً لروسيا الاتحادية، او ان تضطر الولايات المتحدة للعمل خارج إطار الأمم المتحدة، وهو ما لجأت اليه الولايات المتحدة بعد فشلها في إتخاذ قرارات دولية حاسمة على مستوى مجلس الأمن بهدف الإطاحة بالنظام السوري، فقامت بفرض

عقوبات على النظام السوري بشكل منفرد وقامت بتحفيز شركاء لها في حلف الناتو وجامعة الدول العربية بفرض عقوبات مماثله (ربيع وآخرون، 2013)،

مما سبق يمكن القول بأن عدم قدرة المجتمع الدولي على توحيد موقفه في استصدار قرارات دولية، دفع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من حلفائها الغربيين وبعض الدول العربية إلى فرض عقوبات تهدف إلى التضييق على النظام السوري وإضعافه داخلياً، حتى تتمكن المعارضة المدعومة من قبل الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر من إسقاط النظام السوري دون الحاجة إلى تدخل عسكري خارجي، إلا أن هذه المساعي الأمريكية قابلتها خطوات روسية داعمة للنظام السوري، فقد عززت روسيا علاقاتها التجارية مع سوريا، بالإضافة إلى عقد العديد من الصفقات والعقود خاصة في مجال النفط والغاز، بحيث تسعى روسيا وحليفتها الصين إلى دعم النظام السوري في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة عليه.

3.1.5 على مستوى الدعم اللوجستي لطرفي النزاع

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بدعم طرفي النزاع في سوريا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعود ذلك إلى إيمان كل منهما بأن توازن القوى على الأرض سيعزز من فرص النصر السياسي والدبلوماسي لأحد أطراف الصراع (الزهراني، 2014)

حيث تسعى الولايات المتحدة وروسيا إلى صنع أدوات تأثير ونفوذ لهما في الصراع الدائر في سوريا، عبر دعم وتمويل المعارضة والنظام السوري، حيث اعتمدت الدولتان في تحقيق ذلك من خلال الدعم عبر تقديم أموال وأسلحة إلى أحد أطراف النزاع، أو من خلال السماح لبعض الدول الإقليمية بدعم طرف على آخر(إيران والعراق بالنسبة لروسيا الاتحادية ودول الخليج وتركيا بالنسبة للولايات المتحدة)، وهو ما يشبه الحرب بالوكالة خلال الحرب الباردة.

ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الجانب الدبلوماسي دوراً بارزاً في تسهيل عملية جمع البلدان الداعمة للمعارضة السورية تحت مظلات

متعددة، بما في ذلك ما يسمى ب"مجموعة أصدقاء سوريا" والتي ضمت 11 دولة عربية وغربية، تعمل على التنسيق فيما بينها لتقديم كل أشكال الدعم للمعارضة السورية خاصة في جانب التسليح. أما في الجانب العسكري، وبالرغم من تردد الولايات المتحدة من تسليح المعارضة المسلحة من طرفها، إلا أنها لم تعترض على التمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول إقليمية أبرزها المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، حيث اعتمدت جميعها على استراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة السورية، بما في ذلك توفير الأموال والأسلحة، فضلاً عن تسهيل مرور الخدمات اللوجستية عبر الحدود، وإنشاء مراكز تدريب و مراكز للقيادة (ليستر، 2014:2).

وسعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2013 إلى إجراء سري يهدف إلى تسليح المعارضة السورية من خلال وكالة الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى الطلب من الكونغرس الموافقة على تخصيص مبلغ 500 مليون دولار لوضع برنامج لتدريب وتجهيز عناصر خاضعة للتدقيق الأمني من المعارضة السورية المسلحة، وقد أعلنت إدارة أوباما كذلك أنها تعمل مع الكونغرس الأمريكي لتقديم أكثر من 27 مليون دولار كحزمة جديدة من المساعدات غير الفتاكة، ليصل مجموع الدعم من المساعدات غير الفتاكة التي تقدمت بها الولايات المتحدة للمعارضة السورية ما يقارب 287 مليون دولار منذ بداية الأزمة (هارف، 2014).

وقد ساهم دعم المعارضة السورية بكافة أنواع الأسلحة (الأسلحة المضادة للدروع، القذائف الصاروخية، مدافع الهاون)، وخضوع مقاتلي المعارضة لبرنامج معزز من التدريب والتجهيز، في تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من تحديد مجرى الحرب وربما حصيلتها، وذلك من خلال تغيير كفة الميزان العسكري داخل المعارضة نفسها(بين الحركات المعتدلة والمتطرفة) وما بين المعارضة والنظام (آيزنشتات، وايت، 2014).

وفي المقابل فقد تجاوز دور روسيا دعم النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة من خلال الفيتو في مجلس الأمن، ومن خلال الخطاب السياسي للقادة الروس، ووصل الى مد سوريا بالخبراء العسكريين والتقنيات العسكرية

المتطورة وأجهزة الانترنت والصفقات العسكرية المباشرة وقطع الغيار، بالإضافة إلى الدعم المالي وتسيير الرحلات الروسية المباشرة لدعم و نقل الجرحى والإصابات الخطيرة إلى روسيا، من هنا، وجدت روسيا في الأزمة السورية فرصة لاستعادة مرتبتها الدولية التي سبق أن انهارت إلى الحضيض مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي تدرك أنها إن لم تدعم النظام السوري، فإنه سينهار وتقع سوريا في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي سيمكنها من تجديد مسعاها لإقامة "شرق أوسط جديد" يمتد من أعالي النيل إلى عمق آسيا الوسطى، وإحكام قبضتها حول العنق الروسي ما بين أوروبا الشرقية ودول البلطيق في الغرب والشمال، ولمواجهة هذا الخطر، سارعت موسكو إلى تعزيز دعمها الدبلوماسي للنظام السوري بدعم عسكري وصف بالدفاع عن الأمن القومي الروسي نفسه (حلو، 2014).

فلا شك ان العلاقات الروسية السورية وأهميتها الإستراتيجية ساهمت بدفع روسيا إلى دعم سوريا بكافة أنواع الأسلحة، فإذا كانت قيمة صفقات الأسلحة بين الجانبين قد بلغت 34 مليار دولار في الفترة ما بين 1990-1950، فإنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ارتفعت قيمة صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا، حيث تضاعفت خمس مرات خلال الفترة 2007-2012 حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وقد بلغ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 700 مليون دولار عام 2010، كما أن سوريا تعاقدت مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013، حيث إن أغلب ما تستخدمه قوات النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة من طائرات ودبابات وطلقات نارية وصواريخ هي روسية الصنع، زودت بها روسيا النظام السوري عبر عقود تسلح طويلة الأمد، ومن أبرز هذه الأسلحة؛ طائرات مقاتلة من نوع ميغ وسوخوي؛ وطائرات مروحية هجومية، مروحيات ياك 130، و ميكويان، والدبابات خاصة دبابة T72. (الشيمي، 2014)

يتضح من الدعم المستمر لطرفي النزاع في سوريا بأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تسعيان إلى تحسين موقعهما في المعركة قبل الدخول في

مفاوضات بما يضمن تحقيق مكاسب مهمة على حساب الطرف المنافس، ففي الوقت الذي تستمر روسيا بدعم النظام السوري على كافة الأصعدة بما فيها الدعم العسكري، فإن الولايات المتحدة وحلفاؤها يدعمون المعارضة السورية المسلحة لإسقاط النظام السوري، وبذلك فقد أصبح ما يجري في سوريا يأخذ شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة تلعب فيها المصالح الدور الأساسي في مسارها.

ومن المتوقع أن تتأزم العلاقات بين موسكو وواشنطن، فثمة مسافات بعيدة بين الطرفين ينبغي ردمها قبل التفكير بأي تسوية لأي أزمة ومنها الأزمة السورية، بل إن الأزمة السورية تحديداً ستسهم في المزيد من التوتر قبل أن تتضج ظروف أخرى تعيد رسم العلاقات بين البلدين نحو التعاون وهو أمر مستبعد في المستقبل القريب، إذ أن معظم اللقاءات بين روسيا والولايات المتحدة أصبح ينظر إليها من منظور جراحة تجميليه أكثر منها محاولات حقيقية لترميم العلاقة بين البلدين، خاصة وأن الأهداف بينهما ازدادت تعارضاً بانتقالها من اختلافات أيديولوجية في حقبة الإتحاد السوفيتي سابقاً، إلى اختلافات مصلحية اقتصادية وسياسية وامنية وكل ذلك انعكس على جملة القضايا الاقليمية والدولية المتنازع عليها.

ويبدو أيضا أن المحاولات الأمريكية لتطويق روسيا، من أجل المحافظة على هيمنتها العالمية قد تقود الى مزيد من التوترات في الفترة المقبلة خاصة في شرق أوروبا وشرق آسيا فضلاً عن منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعاً كبيراً من أجل خلق شبكة تحالفات جديدة تعكس طبيعة العلاقات الجديدة بين واشنطن وموسكو، ما قد يمثل بداية سلسلة تفاعلات دولية من شأنها أن تقود الى "حرب باردة جديدة " والتي ستمثل فاجعة تاريخية ينبغي تجنبها(قنديل، 2015: 66)

ومن هنا يمكننا القول ان اي عملية تسوية للأزمة السورية او الصورة النهائية لتسويتها ستأتي مصحوبة برياح التغيير على المستوى النظام الدولي، بمعنى انه في حالة تمكنت الولايات المتحدة من فرض ارادتها في تسوية وحل الازمة، فان النظام الدولي مستمر في الاحادية الغربية بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. وفي حال استطاعت روسيا من وقف الارادة الامريكية في تسوية وحل الازمة، فان النظام الدولي في حالة تغير من نظام الاحادية الغربية بقيادة وهيمنة

الولايات المتحدة، الى نظام جديد طور التشكيل تتعدد فيه القوى، او ما يطلق عليه نظام "اللاقطبية"، وصعود قوى جديدة تشارك القوى التقليدية في قيادة النظام الدولي دون هيمنة لاي قوى او طرف على النظام الدولي (الشيخ، 2012: 78-79)

فبالنسبة لروسيا، فان نجاح الثورة السورية وسقوط نظام الاسد يمثل نهاية الوجود العسكري الروسي على الارض السورية ممثلا في القاعدة العسكرية في طرطوس، وهذا يعني ان عدم وجود تلك القاعدة، هو عدم وجود اي قاعدة بحرية عسكرية لروسيا في البحر المتوسط،هذا الامر بالتاكيد سيؤثر على الدور الروسي الدولي لا الاقليمي في الشرق الاوسط فحسب. اذ سيصبح لا مكان لاتصال روسيا بالمياه الدافئة الا عبر بوابة "البسفور والدردنيل" التي تخرج وتعود منها السفن الروسية، اذ انه لا مكان لروسيا في البحر المتوسط للتزود بالوقود او القيام باية اعمال اصلاح الا في قاعدة طرطوس، حيث ان الضربة التي ستوجه لروسيا في هذه الحالة لا تتعلق فقط بوجودها البحري العسكري في البحر المتوسط، وانما بوضعها البحري الدولي، وهذا يعتبر احد اهم الاسباب وراء الدعم الروسي للنظام السوري. أما بالنسبة للولايات المتحدة فلا شك أنها تبحث عن نتائج مضمونة لاي عمل عسكري تقوم به ضد سوريا، لإسقاط النظام واقامة نظام بديل موال لها دون الدخول في مواجهة مباشرة، وهذا يعني قطع الطريق امام اي نفوذ او دور روسي محتمل في الاقليم(ياسين، 2012)

2.5 مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية:

أدى التحول الذي حدث على نوعية القيادة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى حدوث توجه جديد في العلاقات بينهما، حيث أن توجهات القيادتين قد إصطدمت في ما بينها ولم تلتقِ إلاّ في نقاط قليلة ونادرة، فكان التنافس والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما، الأمر الذي دفع أطرافاً أخرى إلى الإستفادة من هذا الشكل في العلاقة، لاسيّما الاتحاد الأوروبي، وتهدف كلا السياستان "الروسية والأمريكية" إلى تحقيق مكاسب كبيرة بأقل التكاليف. ولذلك برز منحى لدى الطرفين يهدف إلى الابتعاد عن التوتر مع الطرف الآخر من ناحية، ويهيء

الأرضية للتنسيق المشترك لتحقيق مكاسب في مختلف المجالات من ناحية أخرى. وقد إتخذ هذا المنحى شكل التعاون النسبي أو الهش، ويتمثل ذلك بما يحصل بين البلدين (روسيا وأمريكا) في المنطقة العربية، وهو ناجم عن الشعور السلبي لكل من الطرفين تجاه الآخر، وانعدام الثقة بين الجانبين،(وكالة انباء فارس، 2016)

فالتطورات الأخيرة جاءت عقب فشل المحادثات الأمريكية – الروسية بشأن الأزمة السورية، حيث حذرت وزارة الدفاع الروسية الولايات المتحدة من تبعات أي هجوم عسكري مُحتمل على النظام السوري، مُلمحة لاستخدام منظومة صواريخ إس 300 وإس 400 للرد على الهجوم الأمريكي المحتمل، وجاء التصعيد في الموقف الروسي مع تزايد الإنتقادات الموجهة لإدارة أوباما في تعامله مع ملف الأزمة السورية، والذي يوصف من قبل بعض الجمهوريين "بالضعيف"، في وقت زاد فيه الحديث عن إحتمالية شن الولايات المتحدة هجوم عسكري على قوات النظام السوري، فقد أكد المتحدث بإسم الخارجية الأميركية "مارك تونر" عام 2016 أن إدارة أوباما ستدرس خيارات للتعامل مع الملف السوري من بينها الخيار العسكري، بينما نقلت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية عن مسؤول عسكري قوله أن مجلس الأمن القومي الأمريكي سيناقش شن غارات على النظام السوري ولم يستبعد ان يوافق أوباما على تنفيذ ضربات عسكرية ضد نظام الأسد، وأضافت الصحيفة أن القادة الامريكيين بمن فيهم العسكريين يؤكدون ضرورة توجيه ضربات عسكرية لتدمير المطارات التي يسيطر عليها النظام السوري، كما أعتبر المتحدث بأسم البيت الابيض "جوشن إيرنست"، أن روسيا لم تكن طرفاً جديراً بالثقة طوال المباحثات الثنائية بشأن سوريا (الياسين، 2016).

وعلى الرغم من أن التلميحات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري تؤخذ على محمل الشك في مصداقيتها، نظراً لتراجع إدارة أوباما عن موقفها سابقاً بشن هجوماً عسكرياَ ضد النظام السوري إزاء إستخدامه للسلاح الكيماوي ضد المدنيين في الغوطة الشرقية خلال العام 2013، كذلك مع قرب موعد الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، التي لا تخلو هي الأخرى من الإستثمار السياسي في الأزمة السورية بإطلاق المواقف الدعائية من قبل المرشحين للرئاسة، لكن يبقى

أمران رئيسيان في هذا السياق، أولهما يكشف عن وجود أزمة حقيقية داخل واشنطن تتعلق بطبيعة الخيارات وسياسات المواجهة التي يفترض أن تتخذها واشنطن ضد موسكو بشأن سوريا بدون أن تقود لحرب عسكرية مباشرة بين البلدين، خاصة وان موسكو قد أعتبرت أن أي هجوم على النظام السوري يعد هجوماً ضد روسيا ويهدد حياة جنودها المتواجدين في سوريا، أما الأمر الآخر فهو يتعلق بطبيعة السياسة التي سوف تنتهجها الإدارة الأمريكية القادمة حيال الأزمة السورية. حيث دعا المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس، "مايك بنس" لإستخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري، بينما أستمر المرشح الجمهوري للرئاسة، " دونالد ترامب " في إرسال إشارات مُبهمة نوعاً ما من أجل إيجاد نوع من التوازن في إستثمار المواقف الدعائية خلال فترة الإنتخابات من جهة، ويُسهل عليه التراجع عن بعض المواقف في حال فوزه بالإنتخابات من جهة أخرى، أما المرشحة الديمقراطية، "هيلاري كلينتون " فقد دعت إلى تحرك أقوى وأقترحت فرض منطقة حظر للطيران في سوريا. ويتضح من تلك المواقف الإنتخابية وما سبقها غياب للرؤية الكاملة بشأن التعامل مع السياسة الروسية في سوريا وما يتصل بها من ملفات أخرى مثل الأزمة الأوكرانية. ويكمن التحدي الأكبر للإدارة الامريكية القادمة في إيجاد إستراتيجية متكاملة لمواجهة السياسات الروسية، والتي من المحتمل أن تقود لمواجهة جديدة بين البلدين (الياسين، 2016)

واتخذت موسكو قرار توسيع تواجدها العسكري في سوريا والذي يشير إلى وقوفها عسكرياً على تخوم القواعد الأمريكية المنتشرة بالمنطقة العربية، كذلك يسهل على الروس مهمة إيجاد تحالفات جديدة داخل المنطقة، وذلك يبقى مرهون بمدى نجاح السياسة الروسية في سوريا من جهة، ومدى نجاح أو فشل سياسة الإدارة الأمريكية القادمة بالتصدي للتوسع الروسي من جهة أخرى. على غرار السياسة الناعمة التي تنتهجها موسكو في أوروبا بدعم القوى السياسية المتطرفة ونسجها للعلاقات مع جماعات أوروبية خارج الأطر الرسمية بين الدول، بهدف تأليب المجتمعات الأوروبية على حكوماتها الحليفة للولايات المتحدة وإنتاج سياسات أوروبية مناهضة للسياسة الأمريكية في المستقبل، وتستثمر موسكو في ذلك حالة

الفوضى وعدم الإستقرار التي تعيشها المنطقة العربية وتعمل على تعزيزها بهدف إيجاد مناخ سياسي وإجتماعي مناسب لتسويق سياساتها في مواجهة النفوذ الأميركي بالمنطقة لتحقيق أهداف توسعية، وقد يتعدى الأمر لدعم جماعات وعصابات مُسلحة مختلفة بهدف توسيع أزمة الفوضى الامنية وإنهاك الحكومات الحليفة للولايات المتحدة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإحداث تغييرات سياسية واسعة داخل البلدان العربية قد تطال أنظمة سياسية فيها، مما قد يدفع الولايات المتحدة الى إنتاج سياسة ردع واسعة النطاق ضد روسيا في المنطقة العربية والعودة لأجواء حرب الباردة بين واشنطن وموسكو. بالإضافة انه سيزداد إستخدام موسكو وواشنطن للساحات العربية من خلال " الحروب بالوكالة " لتجنب الدخول في حرب عسكرية مباشرة بين البلدين، الأمر الذي يتطلب إيجاد كلاً منهما تحالفات واسعة داخل البلدان العربية لإدارة الحرب الباردة الثانية (توقه، 2016)

وبالتالي فإن مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية في ظل الأزمة السورية وغيرها من الأزمات الدولية ينحصر وفق سيناريوهات كالآتي:

:السيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين البلدين

السيناريو الأول: التصعيد الشامل

يشير هذا السيناريو إلى الانخراط بشكل مباشر في حرب باردة جديدة، ولعل هذا المسار تحكمه حزمة من الكوابح، منها ما يرتبط بالدولتين، ومنها ما يرتبط بالطبيعة الاستراتيجية لمجالات التعاون بين الطرفين. فعلى صعيد الأسباب الخاصة بكل دولة، فالولايات المتحدة كانت قد فقدت قدراً كبيراً من شعبيتها العالمية نتيجة العديد من الممارسات المخالفة لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، لا سيما غزو العراق عام 2003 بدون تفويض أو قرار من مجلس الأمن الدولي، وهي الأمور التي من شأنها أن تضعف قدرتها على حشد كتلة كالتي كونتها إبان الحرب الباردة. أما روسيا فهي لا تزال في مرحلة إستعادة نفوذها الذي فقدته على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، وعليه فإن الدخول في حرب باردة جديدة من شأنه أن يعرقل تلك المساعي الروسية. ذلك بالإضافة لعدم وجود نية لدى موسكو للدخول في حرب باردة مع واشنطن، وذلك وفقاً لتصريحات وزير الخارجية الروسي " سيرغي

لافروف " والذي كان قد أكد على أن زمن الحرب الباردة قد انتهى. فضلاً عن وجود مجالات تعاونية لا يستطيع أي طرف الاستغناء فيها عن الآخر، خصوصاً نزع الأسلحة النووية، والحيلولة دون انتشار سباق للتسلح، ومواجهة الإرهاب (نافع، 2014:8).

السيناريو الثاني: التوافق الكامل

يمكن نجاح هذا السيناريو في حال تغاضي كلا الطرفين عن نقاط الخلاف والمضي في اتجاه التعاون والذي سيصب في المصلحة المشتركة، ويحقق اهداف كلا البلدين وبالتالي يقلل من احتمالات دخولهما في حالة صراع، الا ان ذلك من الناحية الواقعية يصعب تحقيقه وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروف" بان العلاقات الروسية الامريكية قد بلغت ادني مستوى لها (أبو زيد، 2014:10)

السيناريو الثالث: التوافق النسبي

يشير هذا السيناريو إلى ان العلاقات الروسية الامريكية لن ترقى الى حد التعاون والتقارب الاستراتيجي في المستقبل كما انها لن تصل الي حد المواجهة العسكرية خاصة في ظل (حالة الردع النووي) فعند قراءة أحداث الأزمة السورية والتي تتمثل في إستمرار الدعم الروسي والأمريكي لطرفي النزاع سياسياً وعسكرياً ومالياً، يبدو من الصعب التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب، فمن المرجح أن يستمر النظام في الحل العسكري، مع بقاء مساندة الروس له، وفي المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المعارضة السورية بهدف إضعاف النظام حتى يتفكك تدريجياً من الداخل، فتتناقص قدرته على السيطرة على الوضع وعندها يمكن أن تتدخل لتحقيق أهدافها (قطبي، 2014).

فالأحداث الجاريه في الأزمة السورية تشير إلى أن كلا الطرفين (النظام، المعارضة) غير قادران على تحقيق الحسم على الأرض، فالقوات النظامية لن تستطيع التقدم كثيراً في مدينتي حمص و حلب المحاصرتين وريف دمشق ودرعا وغيرها نظراً للتموضع الجيد للقوات المعارضة، أما المعارضة فلا تستطيع على إختلاف أطيافها الإدعاء بأنها مطمئنة إلى قوتها وقدرتها على تحقيق الحسم حتى لو

وصلها دعم عسكري نوعي، أو الإستقرار في أماكن سيطرت عليها وتحويلها إلى عمق دائم، أما بالنسبة للأطراف الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فإن تعقد القضايا وتشابك المصالح بينهما ليس فقط في سوريا بل في مناطق أخرى من العالم خاصة أوكرانيا، يدفعهما إلى إبقاء الوضع كما هو عليه، مع العمل على زيادة وتيرة اللقاءات والمفاوضات السرية والعلنية بينهما في محاولة إيجاد تسوية ترضي الجميع (الأهرام اليومي، 2014).

وبالرغم من دعم روسيا لسوريا منذ اندلاع الأزمة عام 2011، إلا أن تصريحات القادة الروس تشير إلى عدم قدرة روسيا على تقديم الدعم لسوريا إلى الأبد، ولكن ما يهم روسيا هو حضورها القوي في المنطقة والمحافظة على مصالحها فيها، ومن هذه المواقف تصريح وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروف " الذي أدلى به خلال مؤتمر صحفي تم عقده حول الوضع في سوريا في 6 أكتوبر 2013، حيث حذر فيه من خطورة التدخل العسكري في سوريا في حال توجيه ضربة عسكرية لها، فقال "روسيا لن تدخل في حرب ضد أحد"، وتكشف تصريحات أخرى لمسؤولين روس عن إمكانية موافقة روسيا على تغيير النظام السوري مقابل ضمان مصالحها، وتتمثل هذه التصريحات في دعم سوريا وليس بشار الأسد، حيث لمّح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 21 ديسمبر 2012، إلى إمكانية رحيل الأسد، بقوله: "إن موسكو ليست منشغلة بمصير نظام الأسد"، وقال نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف": "إننا لا نساند بشار الأسد، بل ندعو إلى تسوية سياسية عادلة"(كساب، 2014: 120)

اذ ان بقاء بشار الأسد لا يمثل هدفاً في حد ذاته بالنسبة لروسيا، خاصة انها لا تربط سياستها بمصير أشخاص، فهي لن تجد غضاضة في الإستغناء عن شخص بشار الأسد بشرط إعادة انتاج النظام نفسه بشخوص ونخبة سياسية من داخله، تضمن استمرار التوجهات الخارجية ونمط الإرتباطات والتحالفات الأقليمية والدولية (فرحات، 2013)، وهذا ما يفسر تركيز موسكو الكبير على وضع المؤسسة العسكرية ومستقبلها والتي كانت تقوم بإعدادها من خلال التدريب والتسليح باعتبارها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سوريا.

وفي ضوء ذلك يمكن القول، أن السيناريو الثالث هو اكثر المشاهد ترجيحاً في المستقبل القريب، وذلك لأنه يتوافق مع واقع العلاقات الروسية الأمريكية وان التنافس رغم التوافق النسبي في بعض المسائل هو السمة المميزة لهذه العلاقة، أما فيما يختص بالمشهد المتمثل في التوافق الكامل، فهو أبعد المشاهد الى التحقيق، فالتعاون بين البلدين يقتصر على مجالات محددة جدا، ولذلك فإن مستقبل هذه العلاقة يتميز بطابعه المعقد والمركب، ولكل مستوى فرصته التي ترفع من درجته، وكوابحه التي تعيق من التحقيق، وكل ذلك يرتبط بقدرة ومكانة الدولتين، ومدى تقدمها أو تراجعها في مستقبل هيكل النظام الدولي (الطائي، 2012: 277-278)

وفي هذا الاطار يمكن النظر الى الازمة السورية التي اندلعت في عام 2011 وما تزال قائمه الى الآن، وما شهدته من حالة استقطاب اقليمي ودولي بأنها اصبحت احد اهم العوامل الكاشفة لاحداث تحول في شكل النظام العالمي، في ضوء التطورات الدولية والاقليمية، وبات من الممكن الخروج باستنتاج بان المعطيات تؤكد ظهور ملامح نظام دولي جديد او على اقل تقدير خارطة جديده من التحالفات والتوزانات،وصعود قوى جديدة تشارك في قيادة النظام الدولي.

فالنظام الدولي القائم يمر بمرحلة تحول من الاحادية القطبية الى نظام اقرب الى التعددية القطبية غير ان عملية التحول لا تزال قيد التشكيل فالتطورات الدولية الراهنة تشير الى تغير جوهري في هيكل النظام الدولي نحو مزيد من التعددية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي وقد عكست تلك التطورات تحدياً واضحاً للأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة وتحركاً جاداً نحو تغييره من جانب مجموعة من الدول تتقدمها روسيا والصين وهو امر يبدو طبيعياً فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد ان سيطرة اي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت الى زوال (الشيخ، 2015: 47-48)

إذ ارتبطت عمليات التحول في النظام الدولي بوجود بعض الأزمات الدولية أو الإقليمية الكاشفة لحدوث هذا التحول، والمقرة أيضاً بحجم التحول القائم في توزيع هيكل القدرات النسبية بين الفاعلين الدوليين على قمة النظام الدولي، ولا شك ان الأزمة السورية اصبحت إحدى حلقات تدشين هذا التحول بعد حلقة أخرى مهمة

سبقتها تمثلت في الحرب الروسية الجورجية عام 2008، فرغم ان هذه الحرب لم تدشن اكتمال عملية التحول في هيكل النظام الدولي إلا انها قامت بدور مهم في هذا الإتجاه من خلال زاويتين: الأولى، انها دشنت حالة من القطبية الثنائية على مستوى إقليم اوروبا الشرقية والخروج عن حالة التوافق والقواعد الدولية التي حكمت الإقليم منذ عام 1991.

ومن ناحية اخرى فقد اعلنت روسيا على خلفية الحرب الروسية الجورجية عدداً من التوجهات حددها الرئيس الروسي السابق "ميدفيديف" في خمسة مبادئ اساسية، عرفت ب"عقيدة ميدفيديف" والتي نص المبدأ الثاني منها صراحة على ان العالم يجب ان يكون متعدد الأقطاب، وأن عالم القطب الواحد لم يعد مقبولاً حتى ولو كان يقوده دولة مؤثرة مثل الولايات المتحدة، فهذا العالم بحسب الرئيس الروسي غير مستقر ومهدد بالصراع، كما نص المبدأ الخامس وهو مبدأ ذو دلالة بالنسبة الى الأزمة السورية على ان هناك اقاليم لروسيا فيها مصالح خاصة، وأن هذه الأقاليم تضم دولاً لها علاقات تاريخية مع روسيا. (Friedman، 2008)

وعلى الرغم ان هذه المبادئ صيغت على خلفية الحرب الروسية الجورجية فهي لا تخلو من دلالات مهمة لطبيعة التحولات التي بدأت تطرأ على التوجهات الروسية تجاه النظام الدولي كما يمكن اسقاط هذه المبادئ على إقليم الشرق الأوسط وبالذات الأزمة الراهنة في سوريا، حيث لا يمكن اغفال اهمية سوريا بالنسبة لروسيا اذ تعد الأزمة السورية الحلقة الأهم في سياق عملية التحول في العلاقات الأمريكية الروسية بالنظر الى سمات ترشحها ان تكون نقطة البداية في عملية التحول من نظام القطبية الأحادية الى نظام متعدد الأقطاب وهذه السمات تتمثل في:

السمة الأولى: تتعلق بوقوع الأزمة السورية في قلب إقليم الشرق الأوسط، باعتباره إقليماً مركزياً يمثل نقطة تلاقي مصالح مختلف القوى الدولية الكبرى الرئيسة في النظام الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى الدور التاريخي الذي قامت به بعض أزمات الشرق الأوسط في الكشف عن عمليات التحول في النظام الدولي، مثل أزمة السويس 1956، وحرب تحرير الكويت 1991.

السمة الثانية: تتعلق بما كشفت عنه الأزمة من تأكيد المصالح المشتركة، فعلى العكس من الحرب الروسية – الجورجية التي غاب عنها الحضور الواضح للصين، فإن الأزمة السورية كشفت بوضوح عن التنسيق القوي بين هذه القوى، وهما القوتان الرئيستان المرشحتان كقطبين جديدين في مواجهة الولايات المتحدة.

السمة الثالثة: تتعلق بطبيعة نظام الأسد وموقع سورية في إطار التحالفات والمحاور الإقليمية والدولية، إذ تحولت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية – دولية، فقد مثلت هذه الأزمة اختباراً لمدى صلابة المحاور الدولية والإقليمية ومدى تمسك أطرافها بها، ومثل النظام السوري جزءاً من محور دولي: روسيا والصين، بوكلاء إقليميين: إيران – سورية – حزب الله، أو ما عُرف بمحور الممانعة، في مواجهة محور دولي مقابل له يتكون من:الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي/ الناتو، بوكلاء إقليميين: دول الخليج العربي- تركيا،(المحجوب، 2012: 92)، إذ يمكن القول أن سقوط نظام بشار الأسد يعني، تكبد المحور الأول خسائر إستراتيجية ضخمة، سيترتب عليها إعادة هيكلة نمط التحالفات والمحاور القائمة، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

وبالتالي فإن تحليل المواقف الدولية من الصراع الدائر حول سوريا يفرض رؤية استراتيجية لطبيعة الصراع الدولي والمتمثل بالتصاعد الروسي المنافس لفكرة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية وظاهرة الإستفراد بالقوة، وفي الوقت نفسه عدم عزل ذلك عن طبيعة المجريات الراديكالية التي لا تزال تجري في المنطقة العربية وآثار الثورات الشعبية والتي أدت في غالب الأحيان الى تفشي ظاهرة التطرف، وإنكشاف النظام العربي سياسياً وأمنياً أمام القوى الأقليمية والدولية، وفتحت الأبواب أمام كل أشكال التدخلات الخارجية.

اما بالنسبة للسيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة السورية فيمكن القول ان هناك عدة سيناريوهات لمستقبل الأزمة السورية وتسويتها وفيما يلي عرضاً لهذه السيناريوهات:

السيناريوهات المتوقعة للأزمة السورية:

سيناريو استمرار النظام السوري:

مع أنه سيناريو محتمل بالنظر لاستمرار روسيا وإيران في دعمه وتدخّل مقاتلي حزب الله لمساعدته في القتال ضد المعارضة، فإنه يبدو صعب التحقيق، في ضوء عجز قوات النظام السوري عن استعادة الأراضي التي فقدتها في الشمال والشرق، ووفق هذا السيناريو فإن النظام السوري سيستمر برئاسة بشار الأسد وتعود سوريا إلى عهد ما قبل الثورة، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، عبر دعم روسي و إيراني مكثف، وتبعاً لذلك فإن بقاء الأسد في السلطة سيشكل ضربة قوية لواشنطن، في المقابل سيزيد من نفوذ تحالف روسيا وإيران وسوريا (الفطيسي، 2013).

وتستند الكتابات التي تؤكد على أن النظام الحالي في سوريا سيستمر ولن يسقط إلى ما يلي:

- إستمرار تماسك البنية الأساسية للنظام الذى يعتمد على الطائفة العلوية والتداخل والترابط الشديدين بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات.
- إستمرار تماسك القوات المسلحة السورية وولائها للنظام رغم الإنشقاقات المتتالية منذ بداية الأحداث.
- وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الثورة على مصالحها التي تجذرت بصورة أساسية مع النظام الحالي (رجال الأعمال، وطبقة الموظفين والتجار).
- تشرذم المعارضة السورية وعدم إتفاقها على أجندة عمل وطنية واحدة، واستمرار وجود دعم إقليمي قوي للنظام خاصة من جانب إيران وحزب الله، والذي تراوح بين الدعم السياسي واللوجستي والعسكري (الجزيرة نت،2012).
- إستمرار الدعم الروسي للنظام في سوريا ورفضها السماح لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها عدة مرات بعرض لقواتها البحرية بما فيها حاملة الطائرات"الأميرال كوزناتشوف" والتي قامت بعدة مناوارت قبالة الشاطئ

السوري، حيث أرادت من خلاله روسيا إظهار مدى حيوية دورها الداعم لبقاء النظام السوري، والذي يبدو أنه مرشح للإستمرار طالما يخدم المصالح الحيوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً لهذا السيناريو، فإن روسيا ستعمل على دفع المواجهة لحدها الأقصى بالنظر إلى إستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية التطويق لها، ومحاولتها محاصرة قواعد إرتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا، وهو ما يعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد النظام السوري، بل ستعمل على مساندته بكل إمكانياتها حتى ينجح في القضاء على المعارضة، وتدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه وفشل النظام السوري في القضاء على معارضيه، سيؤثر على أمنها الحيوي ومصالحها في المنطقة، ويضع مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع شك وإرتياب (عبد الحي، 2012).

أما المؤشر الأكثر أهمية على إمكانية انتصار النظام السوري وبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة هو حالة الإقتتال الداخلي بين صفوف المعارضة المسلحة، فالمعارضة السورية أصبحت منشغلة في حل الخلافات بين فصائلها المتناحرة إيديولوجيا، خاصة بين تنظيم ما يعرف بالجيش الحر وغيره من التنظيمات الإسلامية، وكذلك بين تنظيم جبهة النصرة وتنظيم داعش، هذا الوضع سيجعل المعارضة ضعيفة ومشتتة، مما قد يسهل للنظام القضاء عليها وتحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

سيناريو سقوط النظام السوري:

يتضمن هذا السيناريو نهاية حقبة النظام السوري ممثلاً بالرئيس بشار الأسد بالتنحي أو الرحيل عبر التفاوض أو إلزامه بالقوة نتيجة إنتصار عسكري للمقاومة أو بدخوله في صراع دولي يؤدي إلى نفس مصير الرئيس الليبي، أو الإنقلاب عليه داخلياً، ويمكن الإستناد على العديد من المتغيرات التي قد تؤدي إلى حدوث هذا السيناريو وهي كما يلي:

- توحيد صفوف المعارضة السورية وإنفتاح الإئتلاف السوري المعارض على مجموعة من المكونات السياسية الجديدة، رغبة في تمثيل كافة السورين وإرسال تطمينات للداخل والخارج للحصول على المزيد من الدعم الدولي للمعارضة.
- تكتل مجموعة من الفصائل المسلحة في تشكيلات عسكرية كبيرة ومنظمة، لمواجهة قوات النظام السوري بطريقة أكثر فعالية (قطبي، 2014).
- الإنجازات والمكاسب المستمرة التي تحققها قوات المعارضة المسلحة خاصة في المناطق الجنوبية وبالتحديد في درعا عام 2014، نتيجة التنسيق بين عدد كبير من المجموعات الداعمة لما يعرف بالجيش السوري الحر وتنظيمي أحرار الشام وجبهة النصرة، كما تشير مكاسب المعارضة في الجنوب وهجومها الأخير في شمال اللاذقية والمكاسب المهمة التي حققتها في جميع أنحاء مدينة حلب ومحافظتي إدلب وحماة، إلى قدرة مقاتلي المعارضة على تغيير مسار الحرب لصالحها، وعلاوة على ذلك، فإن وصول صواريخ ATGM TOW BGM-71 الأمريكية الصنع إلى أيدي كتائب الجيش السوري الحر وإعلان الولايات المتحدة بأنها ستقوم بتسليح وتدريب المعارضة السورية المعتدلة لمواجهة تنظيم "داعش" وقوات النظام السوري، يوحي بأن المعركة قد تم حسمها لصالح المعارضة المسلحة (ليستر، 2014:2).
- الإصرار الأمريكي على إسقاط النظام عبر الإعلان عن زيادة الدعم اللوجستي والإستخباراتي والتدريب لقوات المعارضة المعتدلة ولعب دور إستشاري في تنفيذ العمليات العسكرية ضد الجيش السوري.
- إصرار النظام السوري على التمسك بأولوية الحل الأمني لتحقيق الحسم العسكري ضد مقاتلي المعارضة، وبالتالي عدم تقديم أية تنازلات جوهرية، مما يجعل المعارضة بأن تدفع بكل إمكانياتها لحسم الصراع لصالحها (الجزيرة نت، 2016).

سيناريو إنتصار المعارضة المتطرفة:

وسيؤدي مثل ذلك السيناريو إلى انتشار أجواء من التطرّف وأعمال الإنتقام التي ستُسفر عن موجة أكبر من نزوح اللاجئين السوريين هرَباً من تطرّف ميليشيات

منضوية تحت لواء تنظيم داعش، حيث سيجد ملايين السوريين أنفسهم مضطرين للهرب إلى تركيا ولبنان والأردن.

سيناريو العقدة المستعصية:

وهو السيناريو الأكثر احتمالاً من وجهة نظر سيث كابلان، المحاضر في جامعة جونز هوبكنز والمتخصص في دراسات الدول الهشة، والذي يبرر ذلك بقوله:"يعجز طرفا الحرب الأهلية السورية عن السيطرة على مُعظم أنحاء البلاد حتى الآن، فإذا تمكن أي من الطرفين من إحراز مكاسِب رئيسية، فسيلجأ الطرف الآخر إلى تعزيز قدراته العسكرية بالإستعانة بحلفاءه، بحيث يمكنه استعادة ما فقد وبالتالي، قد يقتنع طرفا الصراع بأنه لا يمكن حسم الموقف عسكرياً وأنه لابد من التفاوض بجدية للتوصل إلى حل سياسي"(رويترز، 2014)

سيناريو تفكيك سوريا وتقسيمها الى دويلات:

إذا امتد أمد الحرب الأهلية السورية، فإن نظام الأسد سيحتفظ بسيطرته على منطقة دمشق وضواحيها ومعظم المنطقة الساحلية المطلة على البحر المتوسط، وستسانده إيران وروسيا، التي تحتفظ بقاعدة بحرية لها في طرطوس، ووفقا لهذا السيناريو فإنه من المتوقع أن يسيطر السنة السوريون على مساحة من أراضي سوريا، تمتد من الشمال الغربي وحتى الحدود مع العراق، بما في ذلك شمال حلب، وستحظى المنطقة بمساندة دول كالسعودية وقطر وتركيا، فيما قد يحاول أكراد سوريا السعي للإستقلال في الشمال الشرقي أو تشكيل تحالف مع أكراد شمال العراق (رويترز، 2014)

سيناريو الصراع الإقليمي:

وتزيد احتمالات هذا السيناريو إذا امتد أمد الحرب الأهلية السورية واتسع نطاقها في شكل صراع سني - شيعي، يدفع بالمنطقة كلها إلى عنف طائفي وتناحر مذهبي.

سيناريو الفوضى في سوريا:

إذا تواصل الصراع وعجز النظام عن بسط سيطرته فمن المحتمل ان تنشأ فئة من تجار الحرب وزعماء الميليشيات المسلحة وتصبح لهم مصالح اقتصادية في تمديد الصراع مما يجبر السوريين الذين نزحوا على عدم العودة، فيما سيحرم السوريون في الداخل من خدمات التعليم والعمل وسط شيوع حالة من الفوضى العامة (رويترز، 2014).

وبالتالي في ظل التطورات العسكرية والميدانية والحراك السياسي الذي يتبع ذلك تبدو المسأله السورية امام احد السيناريوهات السابقه مع احتمالية ان ينشأ سيناريو آخر مختلف عن هذه السيناريوهات، إلا انه من غير المنطقي ان تبقى الأزمة دون حل، حيث سيبقى احتمال التحرك الجدي لإنهاء الأزمة مرهوناً بطرح صيغة توافقية للتسوية تحظى بقبول اقليمي ودولي، وعليه فمن المتوقع في المرحلة القادمة ان تزيد وتيرة التصعيد السياسي والمواجهة غير المباشرة من جانب القوى الدولية والإقليمية، بينما ستضل احتمالات تطور هذا التصعيد رهينة لشكل النظام السياسي المتوقع او البديل، وبناء على ذلك فإنه يمكن القول ان الأزمة السورية باتت دون ادنى شك احد اهم التطورات الدولية الراهنة لإحداث تغيرات إستراتيجية أقليمية ودولية قيد التشكل.

الخاتمة والنتائج:

سعت الدراسة للتثبت من صحة فرضية الدراسة ومفادها أن هناك علاقة بين الأزمة السورية (المتغير المستقل)، والعلاقات الأمريكية الروسية (المتغير التابع) بمعنى أن الأزمة السورية أحدثت تأثيراً على العلاقات الأمريكية الروسية، تبعاً لمواقف الدولتين تجاه هذه الأزمة والتي باتت تشكل مدخلاً لإعادة صياغة مفهوم العلاقات بينهما بما فيها التحالفات والتوازنات في المنطقة، فقد ارتبطت عمليات التحول في النظام الدولي بوجود بعض الأزمات الدولية أو الإقليمية الكاشفة لحدوث هذا التحول، والمقرة أيضاً بحجم التحول القائم في توزيع هيكل القدرات النسبية بين الفاعلين الدوليين على قمة النظام الدولي، فعلى سبيل المثال كان تنازل بريطانيا وفرنسا عن تشيكوسلوفاكيا لألمانيا في عام 1938 كاشفاً عن انهيار النظام الدولي الذي أسسته معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الأولى، كما كانت أزمة السويس عام 1956 كاشفة عن أفول القوى الأوروبية وتطور نظام القطبية الثنائية الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكانت الحرب الأمريكية ضد العراق عام 1991 كاشفة عن عمق التغير الذي حدث في هيكل النظام الدولي وتوزيع القدرات النسبية، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومقررة لتحول النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة، ويمكن القول أن النظام الدولي الحالي يمر بمرحلة تحول مماثلة، من الأحادية القطبية إلى نظام أقرب إلى التعددية القطبية حيث عكست التطورات الدولية الراهنة الى ان الأزمة السورية افرزت واقعاً من التحولات تشير الى تصاعد مجموعة من الدول تتقدمها روسيا تشارك الولايات المتحدة قيادة النظام الدولي.

نتائج الدراسة

تمحور موضوع الدراسة حول الأزمة السورية وتحولات العلاقات الامريكية الروسية، وذلك من خلال عدة فصول، حيث تناولت الدراسة نشأة وتطور الأزمة السورية وخصوصيتها والأهمية السورية بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة

الأمريكية، وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة المواقف الاقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية وفي الفصل الأخير تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية والأمريكية ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تكاد تكون في مستوى الحقائق التي أرستها الأزمة، وفيما يلي الإشارة إلى نتائج الدراسة والذي يتمثل أهمها في الآتي:

1- تعد الحالة السورية التي جاءت في سياق ما عرف ب" الربيع العربي"، أكثر تعقيداً من مثيلاتها في الوطن العربي، وذلك بسبب موقع سوريا الاستراتيجي والجيوبوليتيكي، وتحالفات النظام السوري الإقليمية والدولية، فضلاً عن وقوع سوريا على تخوم الملفات الساخنة الثالثة في المنطقة، "العراق، ولبنان وفلسطين، حيث أثمرت الأزمة السورية التي عن ارتفاع حدة التداعيات والآثار الداخلية بالنسبة لسوريا على جميع المستويات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك صعوبة التحديات التي تواجه ليس سوريا فحسب بل والمنطقة باكملها، ما يجعل التوصل إلى تسوية للأزمة أمراً صعباً على الأقل في المنظور القريب، كما أن اتخاذها هذا المنحنى قد يجعل سوريا ساحة لتنفيس الاحتقانات الإقليمية والصراعات الدولية ما قد يهدد أمن المنطقة باكملها.
2- تمثل الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية بإصرار روسيا الواضح والصريح على تاييد ودعم النظام السوري سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واقتصاديا، رغم السلوك القمعي الذي اتسم به تعامل النظام مع المحتجين، وما لقي هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة، وتجلى ذلك في استخدام روسيا ومعها الصين حق النقض" الفيتو" أربع مرات متتالية في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات تدين النظام السوري وعلى الرغم من التشابه في الموقفين الروسي والصيني، إلا أن الخارجية الروسية هي الطرف السياسي الأكثر نشاطاً في دعم النظام على المستوى الدولي، وتبرر روسيا ذلك بأنها لا تدعم أشخاص إنما تحافظ على الدولة السورية، ووحدة أراضيها، وتجنيب سوريا خطر الحرب الأهلية، ومن أن تكون ملاذاً للعناصر الإرهابية ومرتعاً للتنظيمات المتطرفة،

مع تأكيد روسيا على ورفضها أي تدخل عسكري خارجي في سوريا على غرار النموذج الليبي.

3- تجلى موقف الولايات المتحدة تجاه الازمة السورية من منظور استراتيجيتها في الشرق الأوسط، التي تعرف بثلاث: أمن اسرائيل، وضمان امدادات النفط، ومكافحة الارهاب، وفي بداية الثورة السورية كانت الولايات المتحدة تضع مقايضة النظام السوري ضمن أولوياتها بإعتباره خياراً أفضل من تغييره، حيث تحفظت واشنطن عن اتخاذ موقف حازم من النظام السوري، إلا أن فاعلية الدور الإيراني والروسي في دعم النظام، جعل واشنطن تغير من إستراتيجيتها واتخاذها موقف أكثر شدة ضد النظام السوري، وأتباعها سياسة استنزااف النظام اقتصادياً وسياسياً وإنهاكه عسكرياً، ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سوريا تحت وصاية دولية، وقد جاءت هذه الخطوات بطيئة، وكانت بمثابة رد فعل على تطورات الوضع الأمني على الأرض أكثر من كونها إستراتيجية أمريكية، وعلى الرغم من الدعوات الأمريكية المتكررة لتنحي الرئيس بشار الاسد، إلا أنه كان هناك شكوك عميقة حول ذلك، إذ لا يبدو واضحاً حجم التغيير الذي تريده واشنطن في سوريا، حيث تمثل المخاوف من البديل السوري تحديداً جوهر الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، إلا أنه يبقى الهدف الأبرز لواشنطن من مقاربتها للأزمة السورية هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية.

4- شكلت الازمة السورية حالة استقطاب وتنافس إقليمي واسعة النطاق، حيث كان لهذا الاستقطاب والتنافس بين القوى الإقليمية البارزة الأثر المباشر في تعقيد الأزمة السورية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تتمحور حول: الموقع الجغرافي، والتداخل المذهبي، والتنافر الأيديولوجي، فضلاً عن حجم المصالح والصراع على النفوذ، وكذلك تصور الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة للتهديدات التي قد تواجههم مستقبلاً، ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفاعلات ومواقف القوى الإقليمية تجاه الأزمة السورية سواء من جانب تركيا ودول الخليج العربي من

جهة، او ايران جهة اخرى، إذ أن موقف كل دولة مبني وفق أهدافها وأولوياتها الخاصة وبما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها.

5- شكلت الأزمة السورية حالة اصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة والذي أدى إلى تعقيد الأزمة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك أن سوريا تمثل بالنسبة للقوى الكبرى الزاوية الأهم في توازنات اقليمية دقيقة فضلاً عن تأثير ونفوذ سوريا المباشر في ملفات عربية مهمة " العراق ولبنان وفلسطين"، إلا أن سوريا تحولت من لاعب أساسي في شؤون وقضايا الإقليم إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفاعلات ومواقف القوى الدولية الفاعلة تجاه الأزمة السورية سواء من جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أو روسيا والصين

6- ما كان للثورة السورية أن تصبح أزمة إقليمية دولية لولا تداخل عدة اسباب وعوامل جيوستراتيجية في الخريطة السياسية والأمنية العربية والإقليمية والدولية ساعدت في تحويلها من ثورة شعبية سلمية ضد النظام السوري إلى أزمة إقليمية دولية أكثر منها سورية، فعلى المستوى السوري تتعلق هذه الأسباب بطبيعة النظام السياسي القائم وتعقيدات البنية الاجتماعية وتكويانتها المتنوعة الإثنية المذهبية والطائفية التي وضعتها في قلب الصراع المذهبي والطائفي، وعلى المستوى الإقليمي فقد ساعدت اعتبارات تتعلق بالتحالفات السياسية والتوزانات الأمنية الإقليمية على تحويلها إلى أزمة إقليمية، وأما على المستوى الدولي فقد ساعدت اعتبارات إستراتيجية تتعلق بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية في المنطقة على تحويلها إلى ازمة دولية.

7- برهنت تجربة الحسم العسكري فشلها في تسوة الأزمة، حيث لا النظام قضى على المعارضة واستعاد سيطرته على البلاد، ولا المعارضة أسقطت النظام وفرضت منطقها، ولا يملك أي طرف حسم المعركة بشكل كامل لمصلحته والسيطرة على الدولة السورية، فالانطباع العام السائد للصراع دخل حالة الاستعصاء على الحسم العسكري ولم يعد ممكناً الحديث عن نصر كامل لأحد الأطراف، الأمر الذي سينتج عنه تزايد احتمالات الحلول الرمادية في التعاطي

مع الأزمة، والذي سيزيد بدوره من ضبابية الرؤية في الفترة المقبلة، كما سيزيد من احتمالات تصعيد الأطراف على أرض المعركة بغية إيجاد أوراق تفاوضية جديدة، إذ بات المحدد الرئيس لجميع الأطراف الداخلية والخارجية متوقف على العامل الزمني والصراع على أرض الواقع، وأن طول أمد الصراع قد يسمح للأطراف الخارجية ببلورة بدائل مستندة على التطورات الميدانية، والتي قد ترجح كفة أحد الطرفين بما يساعد في رسم الصورة النهائية لتسوية الأزمة

8- تعكس تعقيدات الأزمة السورية غياب أي أفق لاحتمال الخروج من الأزمة فبرغم عشرات المبادرات السياسية التي طرحت سواء من جانب الأمم المتحدة والجامعة العربية أو غيرهما، إلا أن جميعها فشلت مع استمرار غلبة العسكرة على الموقف، في ظل تزايد التدخلات الدولية والإقليمية التي دعمت الأطراف المتصارعة، إما بهدف إسقاط النظام القائم أو دعمه، وتحول الثورة من ثورة شعبية سلمية إلى ثورة مسلحة ومنها إلى أزمة إقليمية دولية، أدى ذلك إلى صعوبة حل وتسوية الأزمة أو التوصل إلى رؤية إستراتيجية توافقية ترضى جميع الأطراف، خصوصاً في ظل استبعاد الحسم العسكري الخارجي، وجمود الحسم العسكري على أرض الواقع، لتغدو الأزمة أقرب إلى "الحرب بالوكالة"

9- أصبح انتشار التنظيمات المسلحة في سوريا بشتى انتماءاتها الفكرية والعقائدية، ومشاركتها في حالة الصراع تُسارع من وتيرة الأحداث، وتتسارع معها التداعيات الداخلية والإقليمية، فقد أصبحت هذه التنظيمات، من أحد أهم الصعوبات التي تعيق إنهاء الوضع السوري المتأزم وتسوية الأزمة، بإعتبار أن هذه التنظيمات ستكون بمثابة الباب الذي تطل منه الحرب الطائفية في المنطقة، حيث يوجد في سوريا عدد لا يستهان به من التنظيمات المسلحة، وهذه التنظيمات ليست ذات توجه واحد، وإنما هي متعددة الجنسيات ومتعددة الاتجاهات والإيدولوجيات، فهناك تنظيمات شيعية تقاتل إلى جوار النظام، وتنظيمات جهادية أخرى تقاتل ضد النظام، وكل هذه التنظيمات مدعومة من قوى إقليمية، بصورة مباشرة أو بأخرى وتقاتل بالوكالة عنها، وقد أدى تصاعد

نفوذ وسيطرة التنظيمات الإرهابية مثل " جبهة النصرة" وتنظيم داعش" وغيرها، إلى زيادة تعقيد الأزمة، وساهمت ممارساتهم الوحشية في تحويل القضية من ثورة سلمية تطالب بالحرية والديمقراطية والكرامة إلى قضية محاربة الإرهاب.

10- إن الأزمة السورية أصبحت أحد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيير على مستوى النظام الدولي ففي ضوء التطورات الدولية والإقليمية عامة، والتي لها علاقة بالشأن السوري خاصة، يمكن الخروج باستنتاج هو أن هناك معطيات تؤكد ظهور ملامح نظام دولي جديد أو على أقل تقدير خارطة جديدة من التحالفات والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وصعود قوى جديدة " روسيا والصين " تشارك في قيادة النظام الدولي، فالنظام الدولي القائم يمر بمرحلة تحول من الاحادية القطبية الى نظام اقرب الى التعددية القطبية قيد التشكيل.

المراجع

أ.المراجع باللغة العربية:

ابو الحصين، نجلاء (2012)، **تمثل الحالة السورية نموذج للعلاقة بين النظام الاقليمي والنظام الدولي**، دنيا الوطن، 13 نوفمبر 2012 https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/11/13/276705.htm

أبو زيد، أحمد محمد، (2014)، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة..في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات.

الإتحاد الأوروبي يعلن استعداده لفرض عقوبات جديدة على سوريا، روسيا اليوم، 16 مارس 2015. https://arabic.rt.com/news/777190

ادريس، محمد السعيد (2011)، الموقف الايراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات، في: مستقبل الأوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، **مجلة الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد "52"، ابريل 2011.

اربرادلي، جون، (2013)، **ما بعد الربيع العربي**، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر.

الأسد يتلقى اتصالاً هاتفياً من ملك السعودية.. والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجة ما يستهدفها، سيريا نيوز، 28 مارس 2011. http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=130662

امجاد العرب، (2014)، **أوباما: مستمرون في دعم المعارضة السورية وليس المتطرفين**، نقلا عن الموقع: http://www.amgadalarab.com/.

أمريكا تبدأ تسليح المعارضة السورية لكنها تتحرك بحذر، رويترز، 14 يوليو 2013. http://www.ammonnews.net/print/156170

اميركا تعزف على اللجوء للقوة في سوريا، رويترز، 19 فبراير 2014. http://cup.elwatannews.com

الأهرام اليومي، (2014). **المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات.** نقلا عن الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ

أوباما: على الولايات المتحدة ان تغير سياستها في الشرق الأوسط، جريدة الرياض، 19 مايو 2011 http://www.alriyadh.com/634163.

اوباما لزيادة دعم المعارضة السورية: لا حل عسكرياً، **العربي الجديد،** 28 مايو 2014.

اوباما يدعو الأسد للتنحي، رويترز، 18 اغسطس 2011. http://ara.reuters.com/article/topNews0818

اوباما يهدد بضربة محدودة لسوريا، الجزيرة نت، 11 سبتمبر 2013.

http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/11

اوباما يؤكد فقدان نظام الاسد للشرعية، صحيفة الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2014 http://www.daralakhbar.com/news/2014/1

ايران تحذر الاطلسي من تهديد سوريا: سيغرق في مستنقع كالعراق وافغانستان، جريدة السفير، العدد 11980، 7 سبتمبر 2011. http://assafir.com/Article/249245

آيزنشتات، مايكل، وايت، جيفري، (2014)، **برنامج تدريب و تجهيز المعارضة السورية المعتدلة:عنصر جوهري في السياسة الأمريكية تجاه سوريا و العراق،** معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، نقلا عن الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/.

باراك اوباما: ايام النظام السوري اصبحت معدودة، العربية نت، 25 يناير 2012. http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/25/190404.html

باروت، محمد جمال (2012)، **العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

باكير، علي حسن (2011)، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

باكير، علي حسن (2013)، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

باكير، علي حسين، (2013)، حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا":**مجلة البيان**، نقلا عن الموقع: http://www.albayan.co.uk

بدوي، ياسر (2015)، **هل حسمت الولايات المتحدة موقفها تجاه الأزمة السورية ؟ الأسلحة الفتاكة كبديل للضربة العسكرية**، موقع صوت راية، 16 اكتوبر 2015. https://syrianpc.com

بشارة، عزمي (2013)، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البشارة، شوكت الياس، (2015)، **العلاقات الروسية الأميركية**، منظمة صوت العقل، نقلا عن الموقع: http://thevoiceofreason.de/.

بعد تعاون الأسد في تدمير الكيماوي.. هل تغير واشنطن موقفها من النظام ؟، موقع فيتو، 9 اكتوبر 2013. http://www.vetogate.com/629350

البني، أكرم (2011)، **خصوصية الثورة السورية وتشابكاتها**، جريدة الحياة، 14 ديسمبر 2011.

بوتين: داعش تطمع في السيطرة على مكة والمدينة والقدس وتوسيع نفوذهم الى اوروبا وروسيا وآسيا الوسطى، بوابة الأهرام، 15 سبتمبر 2015. http://www.egynews.net

بورشفسكايا، انا (2013)، **مصالح روسيا الكثيرة في سوريا**، معهد واشنطن، 24 يناير 2013 http://www.washingtoninstitute.org/ar/

بيلكو، اليكسي (2013)، **الشرق الأوسط في العلاقات الروسية الأمريكية: المواجهات مستمرة**، أخبار الشرق الأوسط.

ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفي عنان لسوريا، رويترز، 4 ابريل 2012. http://ara.reuters.com/article/topNews/404

ترينين، ديمتري (2014)، **المصالح الروسية في سورية**، مركز كارنيغي للسلام الدولي. http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899

تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 فبراير 2013. http://www.dohainstitute.org/release/

توقه، حسين عمر، (2016)، **استراتيجية بوتين في سوريا**، صحيفة السوسنة، نقلا عن الموقع: https://www.assawsana.com.

الجامعة العربية وتركيا تفرض عقوبات على سوريا، اخبار الشرق الأوسط، 30 نوفمبر 2011. http://ara.reuters.com/article/topNews/i

جرجس، فواز (2000) **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ؟ ومن يصنعها؟** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. http://articles.islamweb.net/media/

الجزيرة نت، (2012)، **العراق وتحديات الأزمة السورية**، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/.

الجزيرة نت، (2016)، **أوباما يبحث خيارات جديدة بسوريا**، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/.

الجيش السوري تسلم من موسكو طائرات استطلاع ومقاتلات، قناة العالم، 22 سبتمبر 2015. http://www.alalam.ir/news/1741408

حايد، حايد (2014)، **المجتمع الدولي والثورة السورية**، هينرش بل، 4 مارس 2014. https://lb.boell.org/en/2014/03/03/lmjtm-ldwly-wlthwr-lswry

الحجار، بهاء (2013)، **محطات في سوريا على مدى عامين**، سكاي نيوز عربية http://www.skynewsarabia.com/web/article/142790.

حجار، جورج (2013) **سوريا: دوافع وأسرار العشق الروسي لنظام بشار الأسد**، الشبكة العربية العالمية، 9 نوفمبر 2013.

حجار، جورج، (2013) **سوريا: دوافع العشق الروسي لنظام بشار الاسد**"، الشبكة العربية العالمية، نقلا الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/.

حلو، عدنان بدر، (2014)، «**جنيف 2**»: **حل للنزاع بين الدولتين العظميين**، موقع الاخبار، نقلا عن الموقع: http://www.al-akhbar.com/

خادم الحرمين في خطاب تاريخي للشعب السوري: ما يحدث لكم ليس من الدين والقيم والأخلاق، الشرق الأوسط، 8 اغسطس 2011. http://archive.aawsat.com

خلبنيكوف، ألكس، (2011)، **لماذا تقف روسيا الى جانب سوريا**، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: لبنان.

دالتون، ميليسا (2012)، التفكك الطائفي: سيناريوهات امريكية محتملة لنهاية الأزمة السورية، **مجلة السياسة الدولية**، 28 ديسمبر 2012 http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2814.aspx.

دلي، خورشد (2015) التدخل الروسي في سوريا.. نهاية الدور التركي، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد "167" http://www.wahdaislamyia.org.

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015)، **تطور الموقف الامريكي من النظام السوري: من دعوات الإصلاح الى التفاوض**.

دياب، احمد (2013)، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط، **مجلة العرب الدولية**، 11 اكتوبر 2013. arb.majalla.com/2013/10/article

ربيع نصر وآخرون، (2013)، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، دمشق، المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة.

ربيع، محمد محمود، مقلد، اسماعيل صبري (1994). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

رجل دين ايراني يصف سوريا بالمحافظة الايرانية ال35، مهدي طائب: سوريا اهم من الأهواز ولو خسرناها سنخسر طهران، العربية نت، 15 فبراير 2013.

http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/15/266468.html

رشيد، باسم (2013)، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، وحدة الدراسات المستقبلية**، مكتبة الأسكندرية، يناير 2013.

روسيا تستغل أزمات الشرق الأوسط لدعم نفوذها، صحيفة العرب، العدد "9882" 9 ابريل 2015. http://www.alarab.co.uk/?id=49525

روسيا تعلن بدء عملية جوية ضد "داعش" في سوريا.. وبوتين ينفي القيام بأي عمليات برية، CNN بالعربية، 30 سبتمبر 2015. http://arabic.cnn.com/ //

روسيا والصين تجهضان مشروع قرار بإحالة الملف السوري لمحكمة الجنايات الدولية، BBC عربي، 22 مايو 2014. http://www.bbc.com/arabic/middlee

زنبوعة، محمد قاسم (2014)، الأزمة السورية: السياسات التنموية والأثار الأقتصادية والأجتماعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد "30" العدد "2".

الزهراني، يحي بن مفرح، (2014)، **تحولات امنية: تاثيرات استمرار الصراع في سوريا على الامن الخليجي**، موقع العرب نقلا عن الموقع: http://arabsi.org/.

زياد، علي، (2015)، **تضارب مصالح الدول الكبرى حول الأزمة في سوريا**، جريدة الراية القطرية. http://www.raya.com/home/print/f6

زيادة، رضوان (2007)، النظام السياسي السوري: انتخابات بدون ناخبين، **مجلة الديمقراطية**، العدد "27"

زيادة، رضوان (2009)، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية من الفكرة القومية الى ترسيخ السلطوية، **مجلة الديمقراطية** العدد "36 "

سالم، بول، (2010)، **تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، نقلا عن الموقع: http://carnegie-mec.org/.

سامي، عمارة، (2012)، **موسكو تنفي تصريحات بوغدانوف و تؤكد عدم تغيير موقفها من ضرورة إعتماد إتفاقيات جنيف أساسا للتسوية**، صحيفة العرب الدولية، العدد 12436.

سوريا: تتلقى دعماً شهرياً ب 500 مليون دولار من ايران وروسيا والصين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد "12632"، 29 يونيو 2013.

سوريا نيوز، (2012)، روسيا وسورية توقعان جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لإقامة مشاريع اقتصادية في سورية، نقلا عن الموقع: http://syria-news.com/.

السيد، خالد عبد الرحيم، (2013)، **سوريا بين خطاب اوباما و مقال بوتين**، بوابة الشرق الإلكترونية، نقلا عن الموقع: http://alsharqfrontlab.sarmady.net

شرارة، ناصر (2012) 3 **ثوابت للسياسة الروسية في سوريا**، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد "1764"، 24 يوليو. http://www.al-akhbar.com/node/98403

الشرافي، شيرين (2012) **روسيا تنظر الى قاعدتها في طرطوس كآخر القلاع خارج حدودها**، صحيفة الشرق، العدد "239". http://www.alsharq.net.sa/lite-post?id=416842

الشيخ، نورهان (2012)، الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، **مجلة السياسة الدولية**، العدد "190".

الشيخ، نورهان (2013)، أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية، **مجلة البيان**: بعنوان: واقع الأمة بين الثورات العربية والمرحله الأنتقاليه، التقرير الاستراتيجي العاشر، الرياض.

الشيخ، نورهان (2014)، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة افاق السياسية**، العدد "2".

صحيفة الخبر، (2013)، روسيا تنتقد الغرب بشان الكيماوي السوري، نقلا عن الموقع: http://www.akhbarak.net/.

الطوسة، مصطفى (2015) بوتين يخلط اوراق المعادلة العسكرية في سوريا، فرانس 24، 9 اكتوبر 2015.

عباس، ثائر (2011)، **اردوغان يعلن نهاية حقبة: نفذ صبرنا ولن نبقى متفرجين**، جريدة الشرق الأوسط، 8 اغسطس 2011.

عباس، ابراهيم، (2014)، "2013: **العام الذي عادت فيه روسيا الى الشرق الاوسط على حساب امريكا**، المدينة للصحافة والنشر، نقلا عن الموقع: http://www.al-madina.com/.

عبد الحي، وليد (2012)، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الحي، وليد، (2012)، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الموقع: http://studies.aljazeera.net/.

عبد الفتاح، بشير (2011)، تركيا والثورات العربية، في: مستقبل الأوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، **مجلة اوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد " 52 ".

عبدالله، لبنى (2015)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية**، المركز الديمقراطي العربي.http://democraticac.de/?p=10669

عزام، احمد (2014)، **كيف كان شكل المواطنة في دولة البعث ؟**، اورينت نت
http://www.orient-news.net/ar/news_show/82886
العلاقات الروسية السورية منذ الثورة، الجزيرة نت، 5 سبتمبر 2013.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/
/2013/9/5
عمارة، سامي، (2014) **لافروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف**، جريدة الأهرام. 19 يناير 2014.
/http://www.ahram.org.eg/News/1069/2/254158
العماري، عباس رشدي (1993)، **ادارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
الفطيسي، محمد بن سعيد (2013)، **مستقبل الازمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي**، موقع الفلق، نقلا عن الموقع: ./http://www.alfalq.com
فيتو روسي صيني ثالث يحبط قراراً بشأن سوريا، العربية نت، 19 يوليو 2012
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/19/227296.html
فيتو روسي صيني ثالث يحبط قراراً بشأن سوريا، العربية نت، 19 يوليو 2012.
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/19/227296.html
فيتو روسي صيني ضد احالة ملف سوريا للمحكمة الجنائية، الجزيرة مباشر، 22 مايو 2014 http://mubasher.aljazeera.net/news//
فيتو روسي صيني يجهض مشروع قرار مجلس الأمن ضد سوريا، قناة العالم، 4 فبراير 2012. http://www.alalam.ir/news/971894
فيتو روسيا والصين يجهض مشروع قرار مجلس الأمن لإدانة سوريا، العربية نت، 5 اكتوبر 2011.http://www.alarabiya.net/articles/l

الفيصل يستبعد حل أزمة سوريا بالتفاوض، الجزيرة نت، 22 يناير 2013.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/1/22/

القصبي، عبد الغفار رشاد، (2007)، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: جامعة القاهرة.

قطايا، ميساء (2012)، **روسيا والأزمة السورية: ما مصلحة روسيا في سوريا؟**، الخبر برس، 6 مايو 2012.

قطبي، رضوان، (2014)، الصراع في سوريا: حقائق الأوضاع وآفاق الحل، صحيفة الراكوبة، نقلا عن الموقع: http://www.alrakoba.net/.

قطبي، رضوان (2014). الصراع في سوريا: حقائق الأوضاع وأفاق الحل، موقع الراكوبة، نقلا عن الرابط: http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm

الكردي، مركز دراسات (2014)، الشراكة العسكرية الاستراتيجية الروسية السورية. http://nlka.net/index.php/2014

كساب، أكرم محسن (2014).،**الابعاد الاقليمية و الدولية للعلاقات الروسية- السورية** 2014- 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة.

كلينتون: الولايات المتحدة لن تطالب حالياً الأسد بالتنحي، موقع قناة المنار، 17 اغسطس 2011. http://archive.almanar.com.lb/

كمال، حسن؛ والمصري، وائل، (2015)، روسيا.. آفاق الصعود ومحازير الأفول، ن بوست، نقلا عن الموقع: http://www.noonpost.net/.

كيري: الأسد ليس له مكان في سوريا المستقبل، BBC عربي، 17 يناير 2014.http://www.bbc.com/arabic/middleeast

كيري: المعارضة السورية ستتخذ مساراً سياسياً، BBC عربي، 28 فبراير 2013. http://www.bbc.com/arabic/multimedi

لافروف: اهداف العملية الروسية في سوريا محافحة الأرهاب لا دعم اي من القوى السياسية، روسيا اليوم، 1 اكتوبر 2015.https://arabic.rt.com/news/

لائحة العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد النظام السوري، صحيفة الشرق الأوسط، 25 اغسطس 2011. http://archive.aawsat.com/detai

لحمداني، حامد، (2015)، **أزمة العلاقات الأمريكية الروسية من حرب جورجيا إلى حرب أوكرانيا**، البينة الجديدة، نقلا عن الموقع: http://albayyna-new.com/.

لعريبي، خديجة (2014)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 11 سبتمبر** 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسي.

ليستر، تشارلز، (2014)، **الازمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**، قطر:مركز بروكنجز الدوحة.

ماري هارف، (2014)، **الخارجية الأمريكية:ترحيب بالائتلاف و زيادة الدعم اللوجستي للجيش الحر**، عكس السير، نقلا عن الموقع: http://www.aksalser.com/.

الماسيان، كيفورك (2012)، **الصراع على سوريا: روسيا في مواجهة الولايات المتحدة؟** موقع خارج السرب، 12 فبراير. https://kharejalserbsy.wordpress.com/

مجلة تونس المستقبل، (2014)، الصراع الأمريكي الروسي حول الأزمة في سوريا: الرسائل السياسية في الخطاب الرسمي للحكومتين، نقلا عن الموقع: http://futuretunisie.tn/?p=730.

المجلس الفدرالي يفوض بوتين بنشر قوات بسوريا، الجزيرة نت، 30 سبتمبر 2015.
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/30

محمد عطية، (2016)، **بين التصعيد والتوافق: الأزمة السورية وسيناريوهات العلاقات الروسية الأمريكية**، جريدة فكر، نقلا عن الموقع: http://www.fekr-online.com/.

مرزوق، نبيل، (2011)، **العقوبات الإقتصادية: خندق بطيء للنظام السوري**، مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net/ar/repo

مركز الجزيرة للدراسات، (2014)، **الرئاسيات السورية: إطلاق رصاصة الرحمة على اتفاق جنيف**، نقلا عن الموقع: http://studies.aljazeera.net/.

مسؤولون امريكيون: لا مكان للأسد في محادثات سوريا، رويترز، 16 مارس 2015. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/236797.html

مقاتلون اسلاميون من جمهوريات القوقاز الروسية يبايعون تنظيم الدولة الأسلامية، الجزيرة نت، 24 يونيو 2015. http://www.aljazeera.net/news/i/

مقلد، إسماعيل صبري، (1991)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية.

الملحم، جرجس (2014)، تأثير التوافق الصيني – الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، **مجلة الدفاع الوطني**. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

موسكو: 20 **غارة جوية روسية استهدفت** 8 **مواقع ل "داعش" في سوريا**، روسيا اليوم، 30 سبتمبر 2015. https://arabic.rt.com/news/795460

ناصر، زيدان،(2013)، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلادمية بوتين**، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون.

نافع، بشير، (2014)، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد،** مركز الجزيرة للدراسات.

نجيب، عمر، (2013)، **الصراع الأميركي–الروسي، هل هو عودة إلى الحرب الباردة؟،** موقع العرب، نقلا عن الموقع: http://www.alarab.com/

نشرة المفكرة، (2013)، مباحثات وزير الخارجية الروسي و السوري في موسكو"، **سفارة روسيا الاتحادية في بيروت،** العدد 8.

نظير، مروة (2010)، إدارة أزمات السياسة الخارجية: مدخل نظري وتحليلي، **الحوار المتمدن،** العدد 3219، 18 ديسمبر. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

النفزاوي، صابر (2015)، السياسة الامريكية في سوريا.. الخيارات العسيرة والحلول المأزقية، موقع Tn-News. http://tn-news.com/portal/v4/

نوفل، احمد سعيد وآخرون، (2014)، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن. http://www.mesc.com.jo/Activities

واشنطن بدأت تدريب مقاتلين من المعارضة السورية المعتدلة، اي 24 نيوز، 7 مايو 2015. http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D

واشنطن بدأت تدريب مقاتلين من المعارضة السورية المعتدلة، اي 24 نيوز، 7 مايو 2015. http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D

واشنطن تدعو الحكومة السورية الى الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، BBC عربي، 16 مارس 2011. http://www.bbc.com/arabic/mid

واشنطن تفرض عقوبات على الرئيس السوري واركان نظامه، BBC عربي، 18 مايو 2011. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/

وفل، احمد واخرون (2014)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

وكالة انباء فارس، (2016)، الحرب الباردة الجديدة بين أمريكا وروسيا في خِضَمّ الأزمة السورية، نقلا عن الموقع: http://ar.farsnews.com/.

الولايات المتحدة توقف تدريب مقاتلين جدد من المعارضة السورية، BBC عربي، 9 اكتوبر 2015.http://www.bbc.com/arabic/middleea

ياسين، آمال محمد، (2012)، المواقف الأقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات.http://alrai.com/article/515433.html

الياسين، محمد، (2016)، الحرب الباردة الثانية في سياق تطورات المواجهة الأمريكية الروسية في الأزمة السورية (2)، ساسة بوست، نقلان عن الموقع: http://www.sasapost.com/.

يوسف، احمد و مسعد، نيفين "محرران " (2011) **حال الأمة العربية: رياح التغيير** " 2010-2011 "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف، احمد و مسعد، نيفين "محرران " (2013) **حال الأمة العربية: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر مداهمة** " 2012-2013 "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية:

Aschbrenner, Nicholas Leigh (2012), **Regional Revolution and Regional Alliances: Syrian foreign policy amid the Arab spring**, a Research paper submitted in partial Fulfillment of the Master of Arts, American public university, Virginia.

BAGDONAS, Azuolas (2012), **Russia's Interests in the Syrian conflict: power prestige**, and profit, European journal of Economic and political studies, EJEPS.

Barnes, Julien & Levy, Daniel "eds" (2013): **The Regional Struggle for Syria**, op. cit.p 25.

Courtney, William (2015) what is Putin really up to in Syria? RAND Corporation.**http://www.rand.org/blog/2015/10/what-is-putin-really-up-to-in-syria.html**

Demir, Sertif & Rijnoveanu, Carmen (2013), The Impact of the Syria Crisis on the global and **regional political dynamics journal of Turkish world studies**, vol.8, no. 1.

democracy.ahram.org.eg/News/237

Earnest,josh, (2015), The White House, office of the press secretary press briefing by press **secretary.https://www.whitehouse.gov/the-press**

Goodarzi, Jubin.m,) 2013,) Syria and Iran: Alliance cooperation in a changing Regional Environment, **Middle Eastern studies**, Vol. 4, no. 2, January .

Gordon, Michael R (2015), Kerry suggests there is a place for Assad in Syria Talks "The New York **Times".http://www.nytimes.com/2015/03/16/w0**

http://dchrs.org/File/MaqalatDirasat/BathPartyInSyriaFromNationalizimToAuthoritarian.pdf

http://www.globalarabnetwork.com/opinion/11660-2013-11-09-18-34-28

Louise Arbour,(2013) "The Security Council and the Syrian crisis".

Mark, Toner C, (2012), Formation of the national coalition for Syrian revolutionary and opposition forces: U.S. department of state. **http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/11/200435.htm**

Nizameddin, Talal (2012), **Russia's political winter leaves Syria's spring on ice, lstituto per gli study di political international** "ISPI".

Official backs Assad claim of getting info on US airstrikes, WH Denies coordination "Fox News", February 10, 2015. **http://www.foxnews.com/politics/2015/02/10/official-backs-**

President Obama's bilateral meeting with his majesty king Abdullah II of Jordan, The White House, office of the press secretary, February 14, **2014.https://www.whitehouse.gov/photos-and-**

Richard C. Snyder, et al, (1983), **Foreign Policy Decision Making**, The Free Press of Galenco, New York.

Samuel charap , (2015), " A functional relationship between the US and Russia after the Ukraine crisis", IISS, available on: **https://www.iiss.org.**

Sharp, Jeremy & Blanchard, Christopher (2012) **Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response**, congressional research service "CRS",2012.

Slim Hugo & Trombetta Lorenzo, (2014), **Syria crisis common context analysis, repot commissioned by the IASC inter-agency humanitarian evaluations steerin group as part of the Syria** coordinated accountability and lessons learning initiative.

The crisis in Syria (2015), International coalition for the responsibility to protect.h**ttp://www.responsibilitytoprotect.org**

Torrington, Derek (1989), **Effective Management People organization**, New York, Prentice Hall book.

Trenin,Dmitri, (2013), the mythical alliance: Russia's Syria policy, camegie endowment for international peace. **http://carnegieendowment.org/files/mythical_alliance.pdf**

U.S.Department of state , " 200 Years of U.S.-Russia Relations " , available on: **http://www.state.gov/p/eur/ci/rs/200years /**

Yilmaz, Nuh, (2013), **Syria: the view from turkey, European council on foreign relations**.**http://www.ecfr.eu/article/come**